2018 | 44

سياسات

SEYASAT

محور خاص: مداخلات في التنمية

دراسات

- دور المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية
- السياسات التعليمية وسياق والتنمية في فلسطين
- الرؤية التنموية الفلسطينية خلال ٢٤ سنة من بروتوكول باريس الاقتصادي

مقالات

- تهدئة غزة وتقسيم المُقسم
- منظمة التحرير والحاجة لبناء شراكة استراتيجية مع قوى اليسار الفلسطيني

الندوة

- التنمية والسياسة: السياق الفلسطيني

سياسات عامة

- خيار الاعتماد على الطاقة المتجددة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني واستقلالية قطاع الطاقة: دراسة حالة بلدية أريحا

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

44 2018

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة

Institute for Public Policies

In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : د. عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٤٤) أيلول ٢٠١٨

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

صورة الغلاف: من مسيرات العودة على الحدود مع قطاع غزة. (أ. ف. ب)

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- دور المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية/ سناء قصراوي ٩
- السياسات التعليمية وسياق والتنمية في فلسطين/ طلال أبو ركبة ٢١
- الرؤية التنموية الفلسطينية خلال ٢٤ سنة من بروتوكول باريس الاقتصادي/ مسيف مسيف ٣٧
- رام الله، مجرد فقاعة، أم مدينة حقيقية وواعدة؟!/ عبد الغني سلامة ٥٠
- الصمود الفلسطيني في مواجهة العنصرية الإسرائيلية والانحياز الأميركي/ هيثم زعيتر ٧٢
- تهدئة غزة وتقسيم المُقسم/ أحمد جلال ٧٩
- منظمة التحرير والحاجة لبناء شراكة استراتيجية مع قوى اليسار الفلسطيني/
  كمال علي أبو شاويش ٨٣
- التنمية والسياسة: السياق الفلسطيني/ أدار الندوة: محمد دياب ٩١
- خيار الاعتماد على الطاقة المتجددة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني واستقلالية قطاع الطاقة:
  دراسة حالة بلدية أريحا/ محمود أبو شنب ١١٣
- خطة الأمم المتحدة للتنمية ٢٠٣٠ وأجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢/ د.أحمد مصلح......... ١٣٣
- قراءة في كتاب «تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨: جدلية الفقدان وتحديات البقاء»
  لمجدي المالكي (وآخرون) محرر/ مراجعة: قَسَم الحاجّ ١٤٤
- المكتبة ١٥٨

تشهد القضية الوطنية الفلسطينية جملةً كبيرةً من التحوّلات، يتمثل أهمها في الانزياح الواضح في مواقف الإدارة الأميركية واصطفافها هذه المرة ليس لصالح إسرائيل، إذ إنها كانت دائماً في صفها، وإنما في المحاربة العلنية للسلطة الفلسطينية ومحاولة محاصرتها سياسياً ومالياً وتقويض أهم مكونات القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين.

فبعد الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل وإنشاء مستوطنة السفارة الأميركية فيها، بدأت إدارة ترامب في محاربة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» ومحاولة تصفيتها من خلال التشكيك في جدواها ووقف التمويل الذي تقدمه لها والضغط على شركاء واشنطن للحذو حذوها.

إلى جانب ذلك، تعمل واشنطن بقوة للضغط باتجاه تمرير مكونات صفقة القرن دون أن تعلن بشكل نهائي عن الصفقة، وثمة قناعات متزايدة بأن واشنطن لا تعلن عن الصفقة وإنما تنفذها تدريجياً.

يرتبط هذا بالسياق الفلسطيني الداخلي، إذ إن إصرار القيادة الفلسطينية على تحقيق المصالحة قبل التوصل إلى اتفاق تهدئة بين الفصائل وإسرائيل بغية منع فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال تمرير مشروع غزة السياسي عبر هذه التهدئة يأتي في ظل القلق الفلسطيني من أن مكونات صفقة القرن يصار إلى تمريرها بالقطعة، لكن بفعالية. وعليه، فإن النقاش الفلسطيني الداخلي حول التهدئة ليس إلا جزءاً من هذا الصراع.

أخذاً بعين الاعتبار هذه التحولات والتطورات، فإن عدد سياسات الحالي يستجلي السياق التنموي في فلسطين للبحث في واقع التنمية من عدة زوايا بما فيها ممكنات تطويره.

تفتتح سياسات بدراسة للباحثة سناء قصراوي حول دور المجتمع المدني في العملية التنموية، فيما يكتب الباحث طلال أبو ركبة حول دور المؤسسة الأكاديمية في العملية التنموية، ويقرأ الخبير الاقتصادي مسيف مسيف الرؤية التنموية الفلسطينية خلال ٢٤ سنة من بروتوكول باريس الاقتصادي، فيما يقدم الكاتب والباحث عبد الغني سلامة قراءة جديدة لمدينة رام الله من

منظور تنموي معرفي بعنوان «رام الله، مجرد فقاعة، أم مدينة حقيقية وواعدة؟!»

تضم سياسات ثلاث مقالات متنوعة تلامس السياق الحالي للقضية الفلسطينية والتحولات التي تعصف بها، فيكتب الصحافي هيثم زعيتر من لبنان حول الصمود الفلسطيني في مواجهة العنصرية الإسرائيلية والانحياز الأميركي، ويكتب الصحافي أحمد جلال حول تهدئة غزة وتقسيم المقسم، محذراً من مخاطر ما يجري من بحث منفصل عن تهدئة تعزل قطاع غزة عن المشروع الوطني.

تختتم سياسات زاوية المقالات بمقال للباحث كمال أبو شاويش حول واقع منظمة التحرير بعد أزمة امتناع مكونات اليسار الوطني عن المشاركة في دورة المجلس الوطني ودورة المجلس المركزي.

تخصص سياسات زاوية ندوتها لهذا العدد للواقع التنموي في قطاع غزة، فيحاور الأكاديمي محمد دياب كلاً من الخبير التنموي تيسير محيسن، ومدير مركز التنمية التابع لجامعة بيرزيت في غزة غسان أبو حطب، ورئيس مركز حيدر عبد الشافي لدراسات التنمية محسن أبو رمضان في حوار عميق حول التنمية في قطاع غزة خلال الفترة السابقة.

وفي زاوية سياسات عامة يكتب محمود أبو شنب دراسة بعنوان «خيار الاعتماد على الطاقة المتجددة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني واستقلالية قطاع الطاقة: دراسة حالة بلدية أريحا».

أما في زاوية السياسات الدولية، فيكتب الباحث أحمد أبو دية حول مدى توافق الأجندة التنموية الفلسطينية مع الخطط الأممية في دراسته الموسومة «خطة الأمم المتحدة للتنمية ٢٠٣٠ وأجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢.»

تراجع قسم الحاج كتاب: «تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨: جدلية الفقدان وتحديات البقاء» الذي يحرره مجدي المالكي وآخرون من إصدارات مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وكالعادة تضم سياسات في زاوية المكتبة مجموعة من آخر الإصدارات الحديثة حول القضية الفلسطينية وواقعها العربي والدولي.

قاطعت الجبهة الديمقراطية و «المبادرة» دورة المجلس المركزي الفلسطيني ولم تحضرها الجبهة الشعبية التي قاطعت دورة المجلس الوطني السابقة، ومع هذا فقد أعلن المجلس المركزي جملة من القرارات، وقرر الرئيس محمود عباس أن يتوجه نهاية أيلول إلى الأمم المتحدة مصعّداً من خطابه ومطالبه التي على المجتمع الدولي أن يستمع إليها جيداً ويعمل على تحقيقها لمواجهة المشروع التصفوي الذي تحاول إدارة ترامب تمريره.

المصالحة الداخلية تظل في قلب الاستحقاقات الواجبة لأنها تعني تمكيناً حقيقياً للشعب الفلسطيني في البحث المشترك عن المصير ومواجهة التحديات. لا أحد يعرف ما الذي يحمله المستقبل لكن المؤكد أن ثمة غيوماً كثيرةً في سمائه.

دور المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية

سناء قصراوي*

المقدمة

شكل المجتمع المدني ركيزةً أساسيةً في المجتمع الفلسطيني منذ بداية القرن الماضي وربما قبل ذلك، واستجاب المجتمع المدني لاحتياجات مجتمعه في كل مرحلة مر بها على الرغم من أن كل مرحلة تميزت باحتياجات تختلف عن غيرها، وفي هذا السياق أدت خصوصية المجتمع الفلسطيني وما مر به المجتمع المدني الفلسطيني إلى جعل الأخير يتميز بخصوصية تميزه عن محيطه.

يلاحظ المتتبع للتطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن هذه المنظمات تعد من أقدم مؤسسات المجتمع المدني العربية، وأدى تعدد المراحل التي عصفت بالقضية الفلسطينية - من الاستعمار البريطاني ثم الاحتلال الإسرائيلي وما تخلل الأخير من انتهاك لحقوق الإنسان كالمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية وعمليات التهجير الجماعي في النكبة والنكسة، مروراً بإخراج منظمة التحرير من لبنان في العام ١٩٨٢، ومن ثم الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، وليس انتهاءً بانتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول من العام ٢٠٠٠، وما تخللها من مستجدات ومن بينها إنشاء السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٣ - إلى التعجيل في قيام منظمات شعبية تسعى إلى التخفيف من وطأة الاحتلال والحد من معاناة المواطنين وتعزيز صمودهم.

* باحثة في شؤون المجتمع المدني.

ومع تتابع الحقب على القضية الفلسطينية، شهدت ثمانينيات القرن الماضي أحداثاً مهمةً في تاريخ القضية الفلسطينية أبرزها إخراج منظمة التحرير من لبنان، واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة ساحة النضال الوطني الرئيسة. جعلت هذه الأحداث الداخل الفلسطيني محور اهتمام الفصائل، فعملت الفصائل على إنشاء اللجان والهيئات والأطر الجماهيرية لكي تمارس من خلالها العمل السياسي، إضافة إلى تقديم الخدمات التنموية للشعب الفلسطيني، في هذا الإطار شُكلت اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحة والشبابية، واعتبرت هذه اللجان أذرعاً سياسيةً لفصائل منظمة التحرير، فعملت هذه اللجان على تقديم نموذج تنموي مغاير عن المؤسسات الأهلية التقليدية التي كانت موجودة، من حيث البرامج والمنشأ الطبقي والفئات المستهدفة.[١]

انتقلت منظمات المجتمع المدني بعد توقيع اتفاقية أوسلو (١٩٩٤) وعودة منظمة التحرير إلى الوطن وقيام السلطة الوطنية إلى مرحلة جديدة أثرت عليها كما أثرت على مجمل مكونات المجتمع الفلسطيني، ومنها تسلّم السلطة الفلسطينية زمام الأمور بما فيها المسؤولية عن تقديم الخدمات وتحقيق الرفاهية للمجتمع، فتغيرت مفاهيم عمل تلك المنظمات وأهدافها وآلياتها، فأصبح دورها مختلفاً عن السابق، إذ توقفت عن تقديم بعض الخدمات، فقد أنشأت السلطة هيئة شؤون الأسرى، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبالتالي آلت تلك الخدمات إلى السلطة، ووجه التمويل إلى برامج ومشاريع تقدمها السلطة الوطنية على حساب تمويل تلك المنظمات، فأصبحت السلطة هي الجهة الفاعلة في رسم السياسات ووضع الخطط التنموية، أدى ذلك كله إلى تراجع دور تلك المنظمات، فأصبحت العلاقة بين المنظمات الأهلية ومؤسسات السلطة الوطنية قائمة على أساس التنسيق والتشبيك من جهة، والمنافسة على مصادر التمويل من جهة أخرى.

أدى ما سبق إلى تحوّلٍ في طبيعة عمل تلك المؤسسات، فانتقلت من الفاعل الأول في حياة الفلسطينيين في ظل الاحتلال وغياب سلطة وطنية إلى مؤسسات مكملة لدور السلطة، وعليه بدأت برامجها تتغير إلى برامج مساندة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، ما أدى إلى خلق واقع سياسي واقتصادي جديد، هذا الواقع أبرز مجالات عمل جديدة للمنظمات الشعبية، وجعل دورها ينحسر في مجالات كانت في صلب عملها وأصبحت من اختصاص السلطة الوطنية الفلسطينية التي شكلت وزارات أخذت دور تلك المنظمات كهيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة الشؤون الاجتماعية.

اتسع دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني على مر الحقب، فأصبح لها دور تنموي يغطي مختلف نواحي الحياة من صحة وتعليم وثقافة، ومحاربة الفقر، وحماية حقوق الإنسان، والزراعة، وكان لها، أيضاً،

دور في تمكين الفئات المهمشة في المجتمع، ودور ريادي في تنمية المجتمع القادر على أن يصمد أمام التحديات الداخلية والخارجية ليجد مقعده بين الأمم والشعوب الأخرى بما لديه من قدرات بشرية هائلة قادرة على أن تساهم في بناء المجتمع المحلي وتطوره، لكن هل استطاعت تلك المنظمات أن تؤدي هذا الدور، وهل تطور ذلك الدور أم تقهقر وتراجع؟ وما هي الأسباب والمعيقات التي أدت إلى ذلك؟

المُعيقات التي واجهت مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على دورها في العملية التنموية في فلسطين

١. شكلت فصائل منظمة التحرير منظمات المجتمع المدني في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي واعتبرتها بديلاً لها في الداخل لرعاية المجتمع الفلسطيني، إلا أن الفصائل توقفت عن دعم تلك المنظمات بعد إنشاء السلطة الوطنية. استطاع المجتمع المدني تجنيد الأموال لدعم برامجه ومشاريعه المهنية عبر التواصل المباشر مع الجهات المانحة الأجنبية، إلا أن تلك الجهات الممولة استطاعت أن تحدد نوعية هذه المشاريع ومواقعها وكيفية تنفيذها. "ويقول النقاد إن هذه الحكومات (الأجنبية) تقوض التنمية المستدامة بعيدة المدى عبر دعمها الأعمال التدميرية التي يقوم بها جيش الاحتلال، مما يعيق عملية تطوير الأجندات والقيادات المحلية، ويعيد تدوير الأموال إلى الدول المانحة نفسها، ويضخ أموال المساعدات إلى الاقتصاد الإسرائيلي"،[٢] والدليل على ذلك الحصار المفروض على غزة منذ العام (٢٠٠٧)، فبدل أن تعمل هذه الدول على رفع الحصار وتطبيق القانون الدولي والإنساني، قدمت المساعدات لبرامج طارئة لمساندة المتضررين في قطاع غزة مما أطال ويطيل بشكل أو بآخر أمد الحصار الجائر، ويساهم في فصل شطري الوطن (المحافظات الشمالية والجنوبية) ويعيق إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وقابلة للحياة.

٢. تخلي منظمات المجتمع المدني عن قاعدتها الشعبية المتمثلة في هيئاتها العامة ومجالس إدارتها واستبدالها بهيئة تنفيذية مدفوعة الأجر، أصبح جُل همها أن توفر رواتب موظفيها – التي هي بميزان الرواتب في فلسطين تعد الأعلى خاصةً للطبقة العليا فيها – وتضمن استمرارية التمويل وجعله بديلاً للدعم المحلي، ومن هنا أصبحت "الأجندات التي يحركها المانحون تجبر المنظمات غير الحكومية على الركض خلف المال عبر أي دعوة يتم الإعلان عنها لقبول المشاريع، بدل أن تنخرط هذه المنظمات في عملية جدية لبناء التوافق والتفكير الإستراتيجي اللازمين للتوصل إلى أجندات صادرة عن المجتمع المدني المحلي".[٣]

٣. غياب الدور الفاعل للهيئات المرجعية المتمثلة بالهيئات العامة ومجالس الإدارة والتخلي

عن دورها، واستبدالها بهيئات "مهنية جعلها تفقد جماهيريتها وتمثيلها لأفراد المجتمع وتتخلى عن تحقيق مصالحه "ويعتبر بعض النقاد هذه الصفة المهنية نمطاً غربياً أدى إلى إقصاء هذه المنظمات عن القاعدة، مما جعلها في بعض الحالات غير قادرة على تمثيل شعبها وغير مستجيبة له، وإنما تستجيب لمصالح أفرادها وممموليها فقط".[٤]

٤. حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن يكون لها التأثير الفاعل والإيجابي في عملية التنمية لا بد لها من أن تعمل على تحقيق التكامل من خلال التنسيق مع المؤسسات الحكومية وفيما بينها أيضاً، إلا أن ما حدث هو العكس تماماً، فما يتم من تنسيق يعد شكلياً وهدفه إما إرضاء الممول للحصول على المزيد من التمويل، وإما الاستمرار في السيطرة على هذا القطاع، وخير دليل على ذلك الشبكات الثلاث: شبكة المنظمات الأهلية، والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية. التي تضم في عضويتها العشرات من المنظمات القاعدية مثل" الهيئة الوطنية، والاتحاد العام. فلا يوجد على أرض الواقع أي تعاون أو تنسيق فيما بين مؤسساتها، ومثال ذلك شبكة المنظمات الأهلية التي تضم في عضويتها ما يقارب مائة منظمة تصف نفسها بالمهنية والتنموية ومع ذلك لا يوجد أي تنسيق بينها، اللهم إلا من أجل إضفاء المصداقية عليها كشبكة ليس إلا، علاوة على أن عضوية هذه الشبكة مغلقة أمام بقية المنظمات الأُخرى.

٥. شكل الخدمات والبرامج التي تقدمها تلك المنظمات، فهي مشاريع صغيرة أو متوسطة المدى تتراوح مدتها بين (١-٣) سنوات، وذلك راجع لشروط التمويل، كما أن المستفيدين من تلك الخدمات خاصة التي تعمل في مجال الديمقراطية والضغط والمناصرة والمواطنة تتعامل مع فئات نُخبوية سواء من الشباب أو من المؤثرين دون الالتفات إلى القاعدة الواسعة من المجتمع، مما أفقدها قدرتها على التأثير في المجتمع". وهي تدعو في الغالب مجموعات شبابية مختارة بعناية للمشاركة في ندوات وورش عملٍ محلية ودولية مختلفة بهدف تغيير وجهات نظر الشباب ونظرتهم المستقبلية بطريقتين: إعادة ضبط بوصلتهم السياسية لتنسجم مع اتفاقية "أوسلو"، وتعزيز جهود التهدئة والقيم الديمقراطية الليبرالية والتسامح والتربية المدنية؛ وثانياً إعادةُ ضبطِ بوصلتهم الأيديولوجية على أساس القيم النيوليبرالية المتمثلة في الفردية والنزعة الاستهلاكية، وعلى أساس تشجيع روح المبادرة، والخيارات العقلانية، والمسؤولية الذاتية، وتحمل المخاطر".[٥]

٦. غياب دور الوسيط الذي من المفترض أنه من الأدوار الرئيسة في تلك المؤسسات

الهادف إلى حماية المواطن من تنفُّذ الدولة وديكتاوريتها، والدفاع عن مصالحه، خاصة بعد أن أصبح عدد من قادة تلك المؤسسات يشغلون مناصب عليا في الحكومة كوزراء أو أعضاء في المجلس التشريعي، وتشكيل بعض الموظفين العاملين بالوظيفة العمومية خاصة المناصب العليا والمتقاعدين منظمات مدنية من أجل البحث عن المكانة الاجتماعية أو الحفاظ عليها، كل ذلك أدى إلى تضارب المصالح وفقدان تلك المؤسسات دورها المهم.

٧. لجوء الأحزاب السياسية إلى إنشاء منظمات مجتمع مدني للحصول على تمويل لبرامج تخدم تلك الأحزاب وأعضاءها وتوجه خدماتها إلى مؤيديها من أجل الحفاظ على شعبيتها، وغالباً ما تكون هذه المشاريع مشاريع صغيرة إما على شكل مساعدات طارئة أو مشاريع زراعية كامتلاك أغنام أو حفر بئر منزلية أو عمل جدران استنادية، أو التدرّب على التصنيع الغذائي المنزلي، في الوقت الذي ابتعدت فيه عن الاهتمام بالمصالح العليا للمجتمع الفلسطيني لصالح المصالح الفئوية الحزبية.

٨. ارتباط المنظمات بالشخص الواحد (شخصنة المنظمة): تعاني العديد من تلك المنظمات من ارتباطها بشخص واحد، قد يتمتع بالخبرة والكفاءة المهنية العالية التي تؤهله لقيادة تلك المنظمة بما فيها تجنيد الأموال والتواصل مع الجهات المانحة، ولكن بمغادرة ذلك الشخص ينتهي عمل هذه المنظمة، "عندما تصبح المنظمة أو المؤسسة بيد شخص واحد، يغلب عليها طابع المرحلية، أي أنها تظهر لفترة وجيزة ومن ثم تتوارى وتختفي بغياب الشخص المؤسس، هذا يؤدي إلى ضعف إمكانية قيامها بعمل تنموي، وذلك لأن العملية التنموية بحاجة إلى الاستمرارية في العمل وشمولية في التغطية ورؤية واضحة في الأسس".[٦]

٩. قامت تلك المنظمات في بداياتها على فكرة التطوع والاستثمار في الموارد البشرية المتوافرة لمقابلة احتياجات المجتمع خاصة في ظل غياب الدولة أثناء الاحتلال، إن الاستثمار البشري هذا يقود إلى تمكين الأفراد من أجل تحسين خياراتهم وتوسيعها سواء بالمشاركة في صنع القرار أو وضع السياسات من أجل الاستفادة من الخدمات المقدمة وبما يضمن لها أن تعيش برفاهية والحصول على احتياجاتها في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسكنية... وأيضاً تطبيق المساواة والعدالة في توزيع الخدمات العامة، إلا أن تخلي تلك المنظمات عن الاستثمار في العنصر البشري وعن دورها في التمكين المجتمعي، أدى إلى قصر دورها على دورات في بناء القدرات المهارية المحددة وفي غالب الأحيان لا تنسجم تلك الدورات مع احتياجات المستفيدين بقدر ما هي

برامج تحقق أهداف المؤسسات وتنسجم مع شروط التمويل.

١٠. الاعتماد المطلق على التمويل الخارجي: بلغت نسبة المؤسسات التي أنشئت في التسعينيات (٦٠,٤٪)، عمد بعض تلك المنظمات إلى وضع رؤية ورسالة وصياغة أهداف تفوق إمكاناتها وتتعدى قابليتها للتطبيق على أرض الواقع، مما أدى الى ظهور نزعة الغرور عند بعض تلك المنظمات واستعلائها حتى على طموحات المجتمع، واعتقادها أنها بذلك تكسب رضا الممولين الذين استجابوا في بعض الأحيان لذلك لكن بعيداً عن احتياجات المجتمع، فوصلت أحياناً نسبة النفقات على المصاريف الإدارية في بعض المشاريع إلى (٨٥٪) ولم تقل عن (٤٠٪) من قيمة المنحة، ومنعت المؤسسة من أن تنفقها في تطوير برامج ومشاريع تطويرية تساهم في تمكينها من إيجاد مصادر دخل للإنفاق على استمراريتها لما بعد الانتهاء من مدة المشروع الممول، كل ذلك أدى إلى عدم استقرار المؤسسة وأوقعها تحت وطأة التهديد بالإغلاق والحل.

١١. فشل تلك المنظمات في إيجاد أو تأسيس صندوق ضمان اجتماعي للعاملين فيها أو صندوق توفير (على الرغم من محاولات سابقة فاشلة) وبالتالي فإن كل تلك العناصر البشرية العاملة والتي عملت مع المؤسسة ستخرج بانتهاء عقودها أو خروجها إلى سن التقاعد خالية الوفاض، ولن تجد أي مصدر دخل يكفل لها الحياة الكريمة مما سيشكل عبئاً جديداً على المجتمع وسيزيد من نسبة الفقر بين تلك الفئة، خاصة عندما نتحدث عن ذوي الدخل المنخفض العامل في تلك المنظمات، حتى وإن افترضنا جدلاً أن تلك المنظمات ستنضم لبرنامج الضمان الاجتماعي (الإجباري)، فهذا سيستفيد منه الموظفون الجدد، ولكن ماذا بالنسبة للعاملين منذ سنوات خاصة أنه لا توجد أي صناديق توفير يمكن الاستفادة من أموالها "وفي غالب الأحيان نتيجة تقليص التمويل لتلك المؤسسات فإنها تلجأ للتخلي عن موظفيها وإنهاء خدماتهم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تلك المؤسسات تلجأ إلى توقيع عقود مرتبطة بفترة تنفيذ مشاريعها مع الموظفين الجدد" ولمواجهة مشكلة عجز التمويل من المنظمات الأهلية ذكرت النتائج أن ٣٠٪ من المنظمات قلصت نفقاتها التشغيلية، و٥٨٪ استغنت عن خدمات بعض عامليها، و٢٢٪ قلصت من رواتب العاملين".

١٢- تفتقر غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها، لكن هناك القليل من منظمات

المجتمع المدني الفلسطيني استطاعت أن تمتلك خططاً وبرامج واضحة ومحددة ضمن جداول زمنية لتنفيذها.

برامج مؤسسات المجتمع المدني: دور منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية الفلسطينية

أدرك الفلسطينيون منذ وقت مبكر وبعد هزيمة حزيران أهمية الربط بين السياسة والتنمية، وأهمية بلورة برنامج تنموي إيجابي من شأنه تحسين الخيارات أمام المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحاولة سد احتياجاتهم الأساسية خاصة في ظل سياسات الاحتلال الجائرة التي كانت تسعى دائماً إلى أن يبقى اقتصاد المجتمع الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، بإبقاء اعتماده على السوق الإسرائيلية سواء بتوريد احتياجات السكان أو من خلال فتح سوق العمل أمام العمال الفلسطينيين وحرمان السوق الفلسطينية من التطور، مما أدى إلى هجر المزارعين أراضيهم وأضعف الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً. لمواجهة ذلك كله لجأ الفلسطينيون إلى تطوير مفهوم التنمية من أجل الصمود، ثم التنمية من أجل الصمود والمقاومة والبناء لمواجهة طبيعة المرحلة وتحدياتها بعد قيام أول سلطة وطنية فلسطينية على جزء من ترابها الوطني. لعب المجتمع المدني الفلسطيني دوراً بارزاً ومهماً في تحقيق ذلك خاصة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إذ عمدت فصائل منظمة التحرير إلى انشاء جمعيات ومؤسسات أهلية تقوم بذلك الدور في الداخل المحتل، وقد تمكنت تلك المنظمات في حينه على الرغم من عقبات الاحتلال من أن تلعب ذلك الدور وأن تقدم خدمات للمواطنين في مجالات التعليم والزراعة والصحة والرياضة والعمل النقابي، وخير مثال على ذلك جامعة القدس المفتوحة التي بدأت عملها في نهاية ثمانينيات القرن الماضي بقرار من منظمة التحرير الفسطينية، وجمعيات أصدقاء المريض في المدن الكبرى، والإغاثة الطبية الفلسطينية والتعاونيات الزراعية والإغاثة الزراعية وغيرها، وإنشاء النقابات التي تحمي حقوق أعضاءها ومنها اتحاد نقابات عمال فلسطين الذي اهتم بالدفاع عن حقوق العمال خاصة العاملين داخل الخط الأخضر، وإنشاء الأندية الشبابية والاجتماعية في المدن والقرى والمخيمات. ولكن مرحلة التسعينيات بما فيها إنشاء السلطة الوطنية والتغيرات التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني أثرت على منظمات المجتمع المدني لا سيما مع تدفق التمويل بغزارة على الأراضي الفلسطينية الذي كان يهدف إلى تعزيز عملية السلام وحماية الأمن الإسرائيلي.

مما لا شك فيه أن شعار "لا تنمية تحت الاحتلال" وشعار "لا تنمية بالتمويل الخارجي المشروط والموجه لمصلحة الاحتلال" نابعان عن

خبرة، فكيف إذا اجتمع السببان معاً. ليس المجتمع المدني وحده من يواجه العقبات أو الفشل في السير بعملية التنمية إلى الأمام، فالحكومة الفلسطينية أيضاً تواجه العديد من الصعوبات في السياق نفسه، فهي لا تزال تعتمد على التمويل والمنح والقروض من البنك الدولي وغيره من الصناديق والحكومات، مما يعيق تحقيق أهدافها، إلا أننا في مقالتنا هذه سنتحدث عن منظمات المجتمع المدني والدور الذي لعبته في التنمية في فلسطين خاصة أنها تتمتع ببعض الخصوصية ولديها من الأسباب والعوامل التي تمكنها من النجاح في تحقيق أهداف التنمية في فلسطين لو توافرت الإرادة الحقيقية لتحقيق ذلك.[٧]

في مجال الشباب: عملت منظمات المجتمع المدني على الاهتمام بالشباب من خلال تنفيذ برامج ومشاريع منها: إنشاء نوادٍ شبابية وجمعيات نسوية، إنشاء ملاعب رياضية، تطوير النوادي الشبابية القائمة، تشكيل فرق رياضية، فرق موسيقية، إقامة مخيمات صيفية، عقد دورات شبابية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتمكين والمشاركة السياسية والضغط والمناصرة، عقد الندوات الثقافية والفنية والاجتماعية والعلمية، التدريب على إدارة المشاريع وغيرها من البرامج التي تعنى بالشباب، إلا أن تلك المشاريع التي نُفذت لم تحقق المطلوب، فلا تزال النوادي الشبابية تعاني نقصاً في الموارد، وأضحت مجرد أماكن فارغة مغلقة معظم ساعات النهار، وتفتقر إلى أي أنشطة وبرامج، لعدم توافر التمويل اللازم، وذلك يرجع إلى أن تلك المؤسسات التي قدمت الدعم لتلك النوادي وتحديداً في القرى فشلت في تحديد احتياجات الشباب وقدمت لهم الخدمات وفق شروط التمويل، وفشلت في تدريب الشباب على كيفية الحفاظ على استمرارية المشروع بعد انتهاء مرحلة الدعم التي لعبت فيها تلك المؤسسات دور الوسيط (الوصي) مع جهة التمويل من أجل الحصول على المال لتغطية مصاريفها الإدارية، وخير مثال على ذلك النوادي النسوية التي أنشئت في القرى بدعم من جمعية تنمية المرأة الريفية والإغاثة الزراعية في عدة قرى في محافظة رام الله والبيرة فقد أغلقت أبوابها بعد تخلي المؤسسة عنها نتيجة شح التمويل، والأمثلة على ذلك كثيرة، وعلى الرغم من آلاف الندوات والدورات التي نفذت حول تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية فإن مشاركة الشباب في الانتخابات وتولي المناصب القيادية في المجالس المحلية أو قيادة الأحزاب السياسية لاتزال ضعيفة جداً، أما مساعدة الشباب والنساء في إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل من خلال توفير قروض صغيرة، فقد شكلت عبئاً على المنتفعين وذلك راجع لعدم تلقي التدريب الكافي لإدارة تلك المشاريع أو احتياج بعض المشاريع للمتابعة من خلال توفير أسواق لتصريف منتجاتها،

أما مؤسسات الإقراض التي أنشئت تحت ذريعة تمكين الفقراء والحد من نسب الفقر، فقد أصبحت تقرض المواطنين مبالغ صغيرة بفوائد عالية مع شروط سداد صعبة، دون أن توجه هذه الأموال لإقامة المشاريع، وباتت هذه القروض تؤخذ لشراء أدوات كهربائية وما إلى ذلك، أي يتم استخدامها لشراء مواد استهلاكية من دون أي مردود مادي قادر على استرداد رأس المال أو تغطية الفائدة.

في مجال التعليم: بإحصائية بسيطة نجد أن معظم مؤسسات التعليم العالي سواء كانت جامعات أو كليات متوسطة هي جمعيات عامة، أنشئت كمنظمات مجتمع مدني في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حملت على عاتقها المسؤولية كاملة في ظل غياب مؤسسات الدولة أثناء الاحتلال ولا تزال حتى يومنا هذا، إلا أنه يؤخذ عليها أنها لا تدرُس احتياجات السوق المحلية من الأيدي العاملة، ولا تزال متشبثة ببرامج أكاديمية لتخرج آلاف العاطلين عن العمل سنوياً، في ظل افتقار السوق إلى تخصصات مهنية يمكن أن تدفع عجلة التنمية إلى الأمام، مما يؤدي إلى هدر الأموال التي يتحملها الطالب والجامعة بدل استغلالها بما يمكن أن يكون له عائد استثماري على البلد.

وفيما يتعلق بالمدارس الأهلية، فإنها تتبع المنهاج الفلسطيني وآليات التدريس المتبعة في المدارس الحكومية نفسها من دون أي إضافة جديدة، بل إن عدد الطلبة في غرفها الصفية يوازي عدد الطلبة في المدارس الحكومية، وفي أحيان كثير يفوقها في بعض الغرف الصفية، دون أن تقدم أي جديد في اختيار المنهاج أو أسلوب التعليم، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كلفة التعليم المرتفعة في تلك المدارس التي لا تتناسب ونوع الخدمة المقدمة، مع أن هذه التكاليف تستنزف أولياء الأمور وتشكل عبئاً مالياً تتحمله الأسرة كان من الممكن أن تستخدم في بنود أخرى يمكن أن تحسن من مستوى الحياة لا سيما في الصحة والسكن والترفيه، لا سيما أن غالبية المجتمع من ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون على الرواتب دون وجود مصدر دخل آخر لهم.

في مجال الصحة وتأهيل ذوي الإعاقة: أنشئت العديد من الجمعيات التي تعمل في المجال الصحي والتأهيل، ولا تزال تلك المؤسسات تعمل في مجال الرعاية اليومية والطارئة، إلا ما ندر، وغالبية برامجها ومشاريعها في مجال العيادات اليومية والمختبرات والأيام المفتوحة الطبية، ويؤخذ عليها أن عملها يتركز في المدن الكبرى والأماكن التي توجد فيها عيادات وخدمات الصحة الحكومية، كما أنها تقدم البرامج والخدمات نفسها مثل عيادة الطب العام وعيادات مرضى السكري والضغط وما شابه ذلك. كما أن إطار تنسيقها مع الحكومة يندرج في تحويل بعض الحالات للاستفادة من خدمات مقدمة من الحكومة أيضاً، أو نتيجة شروط الممول التي تصر تحديداً في

القطاع الصحي على الشراكة التي تفرضها على المؤسسات الأهلية مع الحكومة. مع أن القطاع الصحي لا يزال يعاني نقصاً في بعض المجالات ولا تزال الحكومة تضطر إلى الاعتماد على التحويلات إلى داخل المستشفيات الإسرائيلية أو إلى الخارج لعدم توافر تلك العلاجات، نتيجة تحمل الحكومة للعبء الكبير والضخم من تقديم الخدمات الصحية لكل فئات المجتمع الفلسطيني، وكان من باب أولى لتلك المؤسسات أن تحقق التكاملية مع برامج الحكومة التي لا يمكن لأحد أن ينكرها وذلك بأن تعمل على توفير خدمات واختصاصات نادرة وغير متوافرة أو أن تدعم برامج تدريبية لتخصصات قل وجودها في فلسطين، وهناك معضلة أخرى، تعانيها تلك المؤسسات ومنها أنه إذا ما وفرت المؤسسات الأهلية والخيرية خدمات علاجية وطبية فإن تكلفة الخدمة تعتبر باهظة وتتساوى مع تكلفة القطاع الخاص، وبالتالي ما عاد للفقراء أي فرصة لتلقي الخدمة التي يحتاجونها من المؤسسات التي أنشئت من أجلهم. ما سبق يؤكد أن هناك هدراً للأموال ونفقات عالية الكُلفة كان من باب أولى أن تعمل تلك المؤسسات على الاستفادة منها واستثمارها بما يضمن رعاية طبية دائمة ومتكاملة مع ما تقدمه وزارة الصحة الفلسطينية.

أما في مجال تأهيل ذوي الإعاقة: فإن هذا القطاع ومنذ بداياته في سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني، ومنها المؤسسات التي تهتم بالكفيفين والصم والبكم والمسنين والأيتام، توجد هذه المؤسسات في غالبية المحافظات، وهذه بدأت عملها منذ سبعينيات العام الماضي ولا تزال تمارس عملها باعتمادها على الدعم المحلي على شكل تبرعات وكذلك استفادت من التمويل الخارجي. وفي بداية التسعينيات تأسست برامج منها: برنامج التأهيل في جمعية الشبان المسيحية، بعد الانتفاضة الأولى للعناية بالجرحى، وبرنامج التأهيل المبني على المجتمع المحلي / الإغاثة الطبية، وكانت تلك البرامج الأوسع انتشاراً في المحافظات الشمالية والجنوبية. وكذلك لجان التأهيل المحلية في المخيمات، لا تزال تلك المؤسسات تقدم خدماتها لكن لوحظ في السنوات الأخيرة أن هناك تراجعاً كبيراً في مستوى الخدمة المقدمة لتلك الفئات، وذلك عائد إلى تخلي الجهات المانحة وخاصة الأوروبية والأميركية عن دعم تلك المؤسسات.

فشلت هذه المؤسسات في غالبها في تأسيس مشاريع مدرة للدخل لتنفق على تلبية احتياجات تلك الفئات، فبقيت رهينة التمويل الشحيح، فيما أصبحت بعض المنظمات العاملة في هذا المجال تقدم خدماتها مقابل مبالغ عالية لا تستطيع غالبية أسر المنتفعين تحملها، وترفض تقديم تلك الخدمات لمن يحتاجها دون مقابل، مع قلة جودة تلك الخدمات المقدمة أيضاً.

في مجال حقوق الإنسان: ما يندرج تحتها من عناوين فرعية حقوق المرأة، الجندر، حق المرأة في الميراث، الحق في العمل والمساواة في الأجور، المواطنة والمشاركة السياسية، مُكافحة الفقر، واللاعنف... استهدفت هذه البرامج الشباب والنساء بشكل خاص، وكانت غالبية المشاريع الممولة تلك التي حظيت بالنصيب الأكبر من التمويل والاهتمام، فقد أنفقت مئات الآلاف من الدولارات لتمويل تلك المشاريع في السنوات الأخيرة، لكن يُؤخذ على هذه البرامج أنها لم توجه إلى القاعدة لتحدث التأثير المطلوب، فقد تم توجيهها إلى نُخبة المجتمع، ولا يزال المجتمع يعاني من تلك المشاكل، ولا تزال مشاركة الشباب السياسية ضعيفة سواء في المشاركة في العملية الانتخابية أو في عضوية المجالس المحلية أو قيادة الأحزاب السياسية، حتى مشاركة الشباب في عضوية الهيئات المرجعية ومجالس إدارة منظمات المجتمع المدني لا تزال ضعيفة ولا تتاح لهم فرص المشاركة، ولا تزال نسبة الزواج المبكر تراوح مكانها، ولا تزال المحاكم تعج بقضايا الميراث، ولا تزال النساء تقتل بدعوى قضايا الشرف ولا تزال المرأة تحرم من حقها في التملك وحقها في التعليم، ولا تزال نسبة المرأة في المناصب القيادية تكاد تكون معدومة ولاتزال أقل أجراً من الرجل، وما زال الفقر مؤنثاً.

في مجال الحد من الفقر: وفرت منظمات المجتمع المدني برامج ومشاريع تحت شعار "الحد من انتشار الفقر بداية ثم تطور المفهوم لينسجم مع مفهوم التنمية الشاملة الذي تبنته هذه المنظمات تحت شعار "التمكين الاقتصادي" وتحولت هذه المشاريع إلى برامج تدريب أُطلق عليها ("تمهير" والتدريب المهني، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي). وجهت هذه البرامج إلى الفقراء والفئات المهمشة والمناطق المهمشة ومنها برامج إقراض المشاريع متناهية الصغر، برامج المساعدات الإغاثية والطارئة للفقراء، وهنا لن أتحدث عن مخرجات تلك المشاريع والعائدة بالفائدة على الفئات المستفيدة والمستهدفة سواء من الشباب أو الأسر الفقيرة والمحرومة بل سأطرحها من زاوية مختلفة تماماً من حيث كيفية إدارة هذه المشاريع – وإعطاء مثال ليس بهدف تقييم المشروع أو نقد أي طرف من الشركاء بقدر ما هو نقد لآليات التمويل ومنهجياتها التي تتبعها الجهات الدولية المانحة في فلسطين- فمشروع التمكين الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمقدسيين (٢٠١٦) بالشراكة بين البنك الإسلامي للتنمية كممول طبعاً وجامع أموال من المتبرعين في أنحاء العالم وصندوق وقفية القدس، وبرنامج الأمم المتحدة (UNDP) للإشراف على تنفيذ المشروع والبحث عن شريك فلسطيني، وكانت آلية عمل المشروع هي البحث عن مؤسسات

محلية في مدينة القدس مسجلة ومعترف بها من أجل تنفيذ مشاريع تساهم في التمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة مباشرة، هل يمكن لنا أن نتصور أو نتوقع نسبة التمويل التي حولت من أجل المصاريف الإدارية واللوجستية لهذا المشروع،[٨] وقد توزعت على أربع مؤسسات قبل أن تصل للمنتفعين الحقيقيين وهم فقراء فلسطين لتمكينهم من مواجهة فقرهم والاحتلال عبر تعزيز مقومات الصمود؟ هل استطاع المشروع أن يحقق الأهداف التي وضع من أجلها؟ وهل لا يزال قادراً على إحداث الأثر الإيجابي المطلوب في تعزيز صمود المقدسيين؟

الهوامش

١ دعنا، طارق (٢٠١٣) المجتمع المدني الفلسطيني.. أين العلة؟ /2013https://al-shabaka.org/briefs:

٢ أبو حسن، فارس: مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الإسرائيلي حتى العام ٢٠١٥، ص ٧.

٣ أبو عدوان، سائد: دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة) رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٣.

٤ دالية، (٢٠٠٧) ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية، ورقة صادرة عن دالية، المؤسسة المجتمعية.

٥ ناصر الشيخ علي: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، ٢٠١٠.

٦ أبو عدوان، مصدر سابق، ص٥٠.

٧ نخلة، خليل: أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) رام الله، ٢٠٠٤.

٨ برنامج التمكين الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمقدسيين دليل عمل المشروع، الإجراءات العامة، تشرين الأول، ٢٠١٦، http://alqudsfund.org/images/PDF/projects/projects_ .(process_final.pdf12\(12\08\2018

السياسات التعليمية وسياق التنمية في فلسطين

طلال أبو ركبة*

يعتبر التعليم، بالإضافة إلى كونه حقاً من حقوق الإنسان، شرطاً لابد منه لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لا غنى عنها لتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح. لذلك فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة من شأنه أن يساعد على ترجمة الرؤى التنموية إلى واقع. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة ينمي قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول على تبني أحكام واختيارات تخدم التنمية المستدامة، ومن شأنه أن يحدث تغييراً في عقليات الأشخاص، فيمكّنهم بذلك من إقامة مجتمع أكثر أمناً وعافيةً وازدهاراً، ومن شأن التعليم من أجل التنمية المستدامة أن يساهم بفعالية في تحسين نوعية الحياة وأن يفسح المجال أمام التفكير النقدي ورفع مستوى الوعي والتمكين بحيث يتسنى استكشاف رؤى ومفاهيم جديدة وتطوير طرائق وأدوات جديدة.

تشير معظم الأدبيات المتعلقة بالتنمية إلى أن التعليم يعتبر الحجر الأساس في العملية التنموية، التي يرتبط نجاحها في أي مجتمع من المجتمعات، بشكل كبير، بنجاح قطاع التعليم في هذا المجتمع. إذ يرتبط التعليم ارتباطاً مباشراً بالتنمية، كون الإنسان (الفرد) هو محور العملية التنموية التي تساهم في إكسابه المعلومات والمهارات اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة.

يُعد التعليم في هذا الإطار من أهم روافد التنمية في المجتمع في مختلف المجالات،

*محلل سياساتي، ومدير تحرير مجلة تسامح.

فالمجتمع الذي يحسن تعليم أبنائه وتأهيلهم يساعد في توفير الموارد البشرية القادرة على تشغيل عناصر التنمية وإدارتها، مما يساهم في بناء مجتمع قوي وسليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

إذن هناك علاقة طردية بين التعليم والتنمية المستدامة في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أهدافها إلا إذا توافرت القوى البشرية المدربة والمؤهلة، وبالتالي فإن التعليم هو الأساس في عملية التنمية المستدامة.

يؤكد خبراء التنمية والمختصون أن إدارة التنمية المستدامة لا تتم إلا من خلال سياسات تعليمية ومؤسسات تربوية تأتي في مقدمتها الجامعات، وذلك عبر تبنيها سياسات تنموية وتفعيل وظائفها الرئيسة كالتدريس أو البحث العلمي في خدمة المجتمع من خلال ما تخرّجه من كادر بشري قادر على سد احتياجات المجتمع ومتطلباته في مختلف القطاعات.

انطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتقدّم قراءةً متعمقةً في سياسات التعليم الفلسطيني ومدى قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة في الحالة الفلسطينية، خصوصاً في ضوء الواقع الاحتلالي وعمق تأثيره على نجاح أو فشل أي عملية تنموية في فلسطين.

تركز هذه الدراسة على السياسات التعليمية ومخرجاتها، ومناقشة مدى قدرة مخرجاتها على التنمية في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى تسليط الضوء على ما أفرزه الانقسام الفلسطيني الداخلي من تداعيات سلبية على التنمية في المجتمع الفلسطيني.

مفهوم التنمية:

تعج أدبيات التنمية بالعديد من تعريفات التنمية المختلفة، إذ وضع تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦، تعريفاً للتنمية يستند إلى توسيع الحريات لكل إنسان، وأوضح أن التنمية تعني «توسيع الحريات بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما ينشده من خيارات، وفي جوهر هذه الحريات، حرية الرفاه التي تتحقق بالوظائف والإمكانات، وحرية التصرف التي تتحقق بإعلاء الصوت والاستقلالية».[١] فالوظائف هي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه أو يفعله، كأن يكون سعيداً في حالة اكتفاء غذائي وصحة جيدة، وأن يتمتع باحترام الذات ويشارك في حياة المجتمع، أما الإمكانات فهي مختلف الوظائف (أي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه ويفعله) التي يستطيع الإنسان تحقيقها، أما القدرة على التصرف فترتبط بما للإنسان من حرية للقيام بعمل أو إنجاز، تحقيقاً لما يراه مهماً من أهداف أو قيم، وكلا النوعين من الحريات ضروري للتنمية.

فيما قدم تقرير التنمية البشرية الأول، ١٩٩٠، تعريفاً للتنمية أكد فيه أنها نهج حياة إنمائي محوره الإنسان. وحول نهج التنمية البشرية الخطاب الإنمائي من الثراء المادي إلى الرفاه البشري، ومن زيادة المداخيل إلى

توسيع الإمكانات، ومن تحقيق النمو إلى توسيع الحريات، وركز على ثروة الحياة وليس ثروة الاقتصاد، فغيّر النظرة إلى النتائج الإنمائية، معتبراً أن التنمية البشرية هي الهدف والحصيلة، وهي عملية توسيع لخيارات الإنسان، وتنميتها.[٢]

التنمية المستدامة:

يعتبر التعريف الأكثر شيوعاً الذي تناول مفهوم التنمية المستدامة هو ما أقرته لجنة بروتتلاند في العام ١٩٨٧، والذي نص بشكل أساسي على أن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة[٣] الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة»، وعلى الرغم من تنوع تعريفات التنمية المستدامة فإنها في نهاية المطاف تؤدي إلى النهج نفسه، أي المحافظة على حقوق الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها. لقد أعطى قبول الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المصطلح أهمية سياسية إلى حد ما، وقد أدى بدوره، أيضاً، إلى تطوير مبادئ التنمية المستدامة خلال العام ١٩٩٢، من القادة وصناع القرار الرئيسين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (WCFD)، والذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

تعد التنمية المستدامة نموذجاً مبنياً على تصورات، وعلى مدار السنوات الماضية استطاعت المجتمعات المدنية والشركات الأهلية والمنظمات غير الحكومية إحراز تقدم في عملية التنمية، إلا أن مفهوم التنمية المستدامة مع ذلك يبقى غامضاً، وثبت أن عملية التنفيذ لا تزال صعبة، ولا تزال العديد من الاتجاهات غير المستدامة تعمل دون أي قيود سياسية توجد في عملية التنمية المستدامة.

التعليم والتنمية المستدامة:

أكد إعلان «آيجي ناكويا»[٤] بخصوص التعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠١٤، الذي عقدته «اليونيسكو» في مدينة أوكوياما اليابانية، على الدور المهم والحيوي المناط بالتعليم لتحقيق التنمية المستدامة، فقد أشار المجتمعون في البيان الختامي إلى إدراك مدى أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة لتمكين المتعلمين والمجتمع الذي يعيشون فيه – من خلال تنمية المعلومات، والمهارات، والمواقف، والكفاءات، والقيم المطلوبة– من معالجة تحديات الحاضر والمستقبل، مثل تعزيز منهجية التفكير النقدي والمنهجي، وتحليل حل المشكلات، والإبداع، والعمل الجماعي، واتخاذ القرارات في مواجهة عدم اليقين، وفهم ترابط التحديات العالمية والمسؤوليات النابعة من هذه التوعية. حيث إن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو فرصة ومسؤولية تهم جميع البلدان على حد سواء.

حدد الإعلان المفاهيم السبعة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال هذا الإعلان وهي على النحو الآتي:[٥]

١. **الاعتماد المتبادل**: وهذا يعني أن علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين

البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

٢. **المواطنة والإشراف**: وهي المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكاناً أفضل.
٣. **احتياجات وحقوق الأجيال القادمة**: ويعني فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
٤. **التنوع**: يقوم على احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
٥. **جودة الحياة**: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة، وهي أيضاً احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.
٦. **عدم اليقين والاحتياطات**: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعليم المستدامة والمرنة.
٧. **التغير المستدام**: أي فهم أن الموارد محدودة، وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

التعليم والنمو:

تشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب، وهو ما يشكل مركزاً لتحقيق النمو في المجتمعات، حيث تجمع معظم الأدبيات على دور التعليم والتدريب كمحددين أساسيين لتحقيق الإنتاجية في المجتمع وعلى أهميتها في رفع القدرة التنافسية، مما يؤدي إلى مستويات التشغيل على المدى البعيد.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم وسوق العمل، فتشير الدراسات إلى أن التعليم يعتبر استهلاكاً واستثماراً في الوقت ذاته سواء كان التحليل فردياً أو مجتمعياً، وأن أبرز نتائجه في سوق العمل يتجسد في آثاره على خيارات المهن ومستويات الأجور،[٦] وقد طرحت العديد من النظريات المفسرة لارتباط الأجور بالتعليم ومن أهمها نظرية رأس المال البشري، ونظرية الاستثمار، والإنتاجية الحدية.

التنمية في فلسطين.. واقع ملتبس:

فلسطينياً هناك دوماً تساؤل جدلي حول التنمية في ضوء الاحتلال، ويتبادر إلى العقل مباشرةً السؤال: «هل من تنمية في ضوء الاحتلال؟»، إذ يعتبر الحديث عن التنمية في فلسطين دون التعرض إلى مسألة الاحتلال وسياساته الهادفة إلى ضرب استقرار المجتمع الفلسطيني حالةً من القفز التاريخي عن السياقات المنتجة على امتداد عقود طويلة، التي أحدثت بنى غير طبيعية للقوة والهيمنة،[٧] تتشابك حد التماهي مع بنية المجتمع وجغرافيته

* لقاء مسجل مع عدنان الأسمر رئيس نادي البقعة.

وتاريخه ومؤسساته، بحيث يصبح أي حديث عن التنمية دون فك عرى علاقات القوة المهيمنة والسعي إلي تحديها وتغييرها جذرياً ضرباً من تجاهل الواقع «اللا طبيعي»، إن لم يكن تسويقاً لمعطياته ومحاولة لتجميله والتطبع معه.

يشير تقرير التنمية الإنساني[8] إلى عمل دولة الاحتلال المنهج على فصل المجتمع الفلسطيني إلى سلسلة من الأرخبيلات المجزأة (أو ما يشار إليها بالجزر المعزولة والجيوب والكانتونات والبانتوستانات) في إطار نظام يشار إليه على أنه أحد «أشد أنظمة السيطرة المكثفة على الأراضي الفلسطينية التي تم إيجادها حتى الآن»، حيث تسيطر إسرائيل على المجال الجوي والحيوي والمياه الإقليمية والموارد الطبيعية الفلسطينية والحركة وأدوات الاقتصاد الكلي التي تمكن من الاستقلالية الاقتصادية.

أشار التقرير إلى أن الانقسام الجغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة ساهم في إضعاف السلطة المركزية للسلطة الوطنية، واعتبر أن أرضا مُقطعةً في جيوب صغيرة ومعزولة، تعيش رهن الإغلاقات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية وغير قادرة على توفير العدالة لأناسها المشتتين، ستستطيع بالكاد أن تكون قادرة على الحياة.

يستنتج التقرير أن الاستقطاب السياسي والانقسام الفلسطيني الداخلي أثرا على التماسك الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، وفاقم من هذه الظاهرة ارتفاع مستوى العنف السياسي وكبح الحقوق المدنية من السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن نموذج الأمن الإنساني المبني على مفهوم الأمم المتحدة «جوهر الحرية الأفسح»، الذي يقدم مدخلاً لإعادة تعريف الانخراط في قضايا التنمية الفلسطينية عليه أن يأخذ في الحسبان ويلات الاحتلال والانقسام وإخفاقات أساليب التنمية التقليدية في تحقيق أي تنمية في المجتمع الفلسطيني.

التعليم في سياق التجربة الفلسطينية:

ازدادت أهمية التعليم في التجربة الفلسطينية كونه أداةً لحفظ الهوية الوطنية وأداةً للمقاومة والتحرر من الاستعمار، إذ ارتبط التعليم في سياق التجربة الفلسطينية في ضوء مآلات الواقع الاستعماري الذي فرضته النكبة ومجرياتها على مختلف مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني. إذ وجدت غالبية الشعب الفلسطيني في التعليم طريقاً يؤدي إلى حمايته اجتماعياً واقتصادياً. باعتباره رأس المال الاجتماعي الذي سيتمكن من خلاله من مواجهة آثار النكبة والاقتلاع والتشريد، وأنه الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها المضي قدماً نحو واقع معيشي أفضل من ناحية، وقدرة على مواجهة التحديات والسياسات الاحتلالية من ناحية أخرى.

اتسم التعليم الفلسطيني تاريخياً، بتعدد جهات إدارته وغياب الرؤية الوطنية والتنموية

جراء خضوع فلسطين الطويل لهيمنة القوى الاستعمارية المختلفة، وغياب سلطة سياسية معنية بتطوير التعليم، ويمكن القول إن أهم ما يميز تعليم الفلسطينيين بعد النكبة، هو عدم وجود نظام تعليمي خاص بجميع الفلسطينيين، وخضوعهم لأنظمة التعليم السائدة في البلدان التي هاجروا ونزحوا إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد تولت وكالة دولية أنشئت لإغاثتهم (الأونروا) مسؤولية التعليم في المراحل الابتدائية والإعدادية في مخيمات اللجوء في الداخل والشتات، فيما تولت الإدارة المصرية في غزة والأردنية في الضفة مسؤولية التعليم في المرحلة الثانوية، ووضع المناهج التعليمية، فيما هيمن الاحتلال الإسرائيلي على مناهج التعليم في فلسطين التاريخية التي سيطر عليها. واستمر هذا الوضع قائماً حتى نكسة حزيران ١٩٦٧، ليهيمن الاحتلال على التعليم في أنحاء فلسطين الانتدابية كافة، ويشكل التعليم ومناهجه ساحة صراع بين الاحتلال والفلسطيني، فقد خضع النظام التعليمي لسيطرة سلطات الاحتلال وهيمنتها على مدخلات العملية التعليمية برمتها من أجل إعطاء مخرجات تتماشى مع برامج الاحتلال في تكريس الهيمنة وطمس الهوية الثقافية والسياسية للطلبة.

سعى الاحتلال من خلال الإدارة المدنية إلى الحد من تطوير التعليم إلا في أدنى مستوياته، بما يضمن مصالحة الاقتصادية، ووظف المناهج التعليمية كأداة للسيطرة على الفلسطيني لمنع تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية.[٩] دأبت سلطات الاحتلال ومنذ العام ١٩٦٧ على ممارسة المضايقات المتواصلة ضد التعليم العالي في المناطق المحتلة وذلك بهدف عدم تطويره من الناحيتين الكمية والنوعية، وذلك لإبقاء المناطق المحتلة عبارة عن مجموعة من العمال غير المهرة الذين يعملون بأجور زهيدة في المنشآت الإسرائيلية، وتشجيع الشباب على مغادرة البلاد كخطوة من سلسلة خطوات تتبعها السلطات لتفريغ الأرض من سكانها والحد من التفاعل الفكري بين أبناء الأرض المحتلة لأنه في نظرها يؤدي إلى ازدياد الشعور بالتماسك والهوية والانتماء وبالتالي التصدي للاحتلال ومناهضته.[١٠]

مارس الاحتلال الإسرائيلي، في إطار ذلك، سياسات قمعية ضد المؤسسات التعليمية وطلبتها وكادرها التعليمي، مستخدماً قوته العسكرية والسياسية وقوانينه العنصرية، فأغلق المؤسسات التعليمية مرات عديدة، واعتقل الآلاف من الطلبة والمدرسين المقاومين له ولسياساته الاستعمارية، وفي إطار ذلك تحملت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تأسيس مؤسسات التعليم العامة ودعمها، وخاصة ما قبل المدرسي والتعليم الجامعي، ووفرت تعليماً شبه مجاني في الثمانينيات وخلال مرحلة انتفاضة الحجارة.[١١]

التعليم في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

عقب توقيع اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، انتقلت صلاحيات إدارة قطاع التعليم وتمويله إلى السلطة الناشئة، باستثناء المؤسسات التعليمية في القدس التي لا تزال خاضعةً للهيمنة والسيطرة الاستعمارية لدولة الاحتلال، وباتت السلطة تشرف بشكل غير مباشر على المؤسسات التعليمية الخاصة، وتلك التي تديرها «الأونروا».

طرأ تحسن كبير على بعض المؤشرات الكمية التعليمية من حيث ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم في مختلف مراحله، وتحسن البنية التحتية، وتقليص فجوة النوع الاجتماعي مقارنة بالفترات السابقة، وإن كان التحسن في المؤشرات الكمية لا يعني بالضرورة تطور نوعية التعليم وجودته، أو المعرفة المنتجة ومدى العدالة الاجتماعية في الوصول إليه والحصول عليه.[١٢]

تعمّق تشرذُم التعليم الفلسطيني عقب اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من تطورات سياسية على المشهد الفلسطيني، وخصوصاً عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وما تلاها من انقسام فلسطيني داخلي، فقد باتت حركة حماس تشرف على التعليم في قطاع غزة، فيما تتولى السلطة الوطنية إدارته في الضفة الغربية، لتشهد إدارة التعليم الفلسطيني تذبذباً وفقاً للحالة السياسية والتمويلية، مما انعكس سلباً على الخطط الاستراتيجية لقطاع التعليم ومضامينه وسياساته.[١٣]

عزز افتقار السلطة الفلسطينية إلى مقومات الاستقلال والسيادة – وخضوعها لاشتراطات المولين وأدواتهم المعولمة، وتأثير السياسات الليبرالية الجديدة، واحتجاز إسرائيل الضرائب الفلسطينية– من تفاقم العجز المالي للسلطة التي عملت بدورها على حل أزماتها الاقتصادية والمالية والمتأصلة في بنيتها المشوهة، على حساب الطبقة العاملة والفقراء، من خلال فرض الضرائب المرتفعة وتقليص مخصصات قطاع الخدمات وعلى رأسه قطاع التعليم.

تشير رؤية وزارة التعليم العالي على موقعها الإلكتروني إلى أنها تنظر إلى التعليم كسلعة للتداول في السوق، حيث تؤكد أهمية مرونة نظام التعليم العالي ليكون قادراً على التكيف ليس فقط مع متطلبات السوق المحلية، وإنما أيضاً مع متطلبات السوق الإقليمية والعالمية. ومع أنها تفترض أن التعليم متاح للجميع فإنها لم تحدد سبل توفيره للفقراء والمهمشين، في ظل هدف تعدد مصادر تمويله الذي يعفي الحكومة من المسؤولية الحصرية عن تمويله، ويتطلب إشراك القطاع الخاص في تقديمه، كما يتيح للجهات الأجنبية الاستثمار فيه دون قيود.[١٤]

السياسات التعليمية في فلسطين:

مما لا شك فيه أن السياسات التي انتهجت في التجربة الفلسطينية قد مست جوهر التعليم والعملية التعليمية، وهي على النحو الآتي:

١. تدني دعم السلطة لقطاع التعليم

شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية عقب تأسيسها في العام ١٩٩٤ في سن القوانين والتي وفرت نوعاً من الخدمات الاجتماعية المجانية، فقد نصت العديد من القوانين على مجانية التعليم وأكدت أنه حق مجاني لجميع المواطنين، إذ نصت المادة الرابعة والعشرون من القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣، في المادة الأولى منه على أن «التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل، ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة»، فيما نصت المادة الثانية من قانون التعليم العالي رقم (١١) لسنة ١٩٩٨، على أن «التعليم العالي حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه».

نجد بمراجعة سياسات السلطة الفلسطينية وممارساتها الفعلية، في المقابل إشارات إلى تخليها عن التزاماتها تجاه مجانية التعليم، وهو ما يمس مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، حيث ترفض السلطة تحمل مسؤوليات مجانية التعليم في التعليم ما قبل المدرسي، حيث يلزم الطلبة بتحمل تكلفة التعليم الجامعي أيضاً، إضافة لتراجع سلم أولويات قطاع التعليم مقارنة بالقطاع الأمني، إذ تتدنى مخصصات النظام التعليمي بكل مستوياته وبخاصة التعليم الجامعي.

تشير بيانات الموازنة للعام ٢٠١٨، في السلطة الفلسطينية إلى أن مخصصات قطاع الخدمات في القطاع الاجتماعي بما يشمل التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والعمل والإعلام وصل إلى نحو ٣٤٪ من الموازنة العامة، مقابل ٣٩٪ لقطاع الحكم (الأمن)، مع العلم أن معظم مخصصات القطاع الاجتماعي تنفق على الرواتب، وجزئياً على النفقات التطويرية.[١٥]

وتستخدم السلطة الفلسطينية مفاهيم الليبرالية الجديدة مثل اللامركزية والمشاركة المجتمعية في إطار سعيها لإقناع المجتمع بضرورة تقليص دورها وتوفير مساحة أوسع للقطاع الخاص، حيث تفترض أن التنافسية ستوفر جودة تعليم أعلى.

٢. خصخصة التعليم وتسليعه:

أكدت مسودة دستور فلسطين لعام ٢٠٠٣ على حرية التعليم الخاص، مشيرة إلى أن التعليم الخاص حر ومستقل، وينظم القانون إشراف الدولة على نظمه ومناهجه، أما القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣، فقد أشار ضمناً إلى وجود

التعليم الخاص، وأن هناك إشرافاً حكومياً عليه، حيث أعطى قانون التعليم العالي الصادر في العام ١٩٩٨، للقطاع الخاص حرية إنشاء الجامعات الخاصة، وأصدرت السلطة بضغط من المؤسسات الدولية قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين القانون رقم (١) للعام ١٩٩٨،[١٦] وذلك لفتح المجال أمام القطاع الخاص، والأهم أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في جميع المجالات، بما فيها التعليم، وإن لم يحدده بصورة مباشرة، مع تسهيلات وإعفاءات مختلفة دون مراعاة لما قد يتركه هذا القانون من تأثيرات على الواقع الفلسطيني المشوه والهش.[١٧]

في إطار ذلك سمحت السياسات الليبرالية التي انتهجتها السلطة - في سياق سعيها إلى تخفيض إنفاقها على التعليم- للجامعات باستدخال أنظمة جديدة مثل نظام التعليم الموازي، وشجعت على تأسيس نظام التعليم المفتوح.

في هذا الإطار تبنت الجامعات سياسات تسهم في تقليص النفقات من ناحية، وزيادة الدخل من ناحية أخرى، وهو ما يزيد مخاطر تحول خدماتها التعليمية إلى مجرد سلعة تجارية، ويجردها من أهدافها الأكاديمية والثقافية والتنموية.

طبقت الجامعات قرار السلطة الفلسطينية المتعلق بالتعليم الموازي، لزيادة دخلها المادي دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الطلبة المقبولين، إضافة لفرض رسوم جامعية متصاعدة كلما تدنى معدل طلبة الثانوية العامة، وزادت ثمن الساعة الدراسية، التي أصبحت تشهد ارتفاعاً مع بداية كل عام دراسي جديد، إضافة لخصخصة الخدمات المساندة مثل:

- تضمين المقاصف للقطاع الخاص.
- خصخصة خدمات الطباعة والتصوير المقدمة للطلبة.
- تقليص عدد حصص النقاش الصفية.
- زيادة العمل بنظام المحاضرات العامة لخفض الكادر الأكاديمي، وبالتالي النفقات.
- إعادة هيكلة المؤسسة التعليمية من خلال دمج بعض الدوائر والتخصصات، وإن كان غير واضح بعد إن كان هذا الدمج يتم على أرضية تقليص النفقات أم أن البعد المعرفي سيؤخذ بعين الاعتبار.

يضاف إلى ذلك وعلى غرار العديد من دول العالم الثالث، وفي إطار التقسيم العالمي للعمل ونظم التعليم، بدأت السلطة الفلسطينية وبتوجيه من المؤسسات المالية والدولية الداعمة لها، تطوير استراتيجيات وسياسات تعليمية تهدف إلى رفع قدرتها التنافسية في الاقتصاد المعولم والمتجه نحو ما يسمى «اقتصاد المعرفة»، على الرغم من ضآلة الموارد المالية

لوزارة التربية والتعليم، وتشير المعطيات إلى أن السلطة الفلسطينية قد بدأت في إحداث تغيير في نوعية تخصصات التعليم المتوسط، بتعزيز التعليم التقني والمهني وتضخيمه، من خلال زيادة عدد المعاهد والكليات المتوسطة المتخصصة في هذه المجالات، ومضاعفة أعداد طلبتها، وذلك على حساب تطوير تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتخصصات التي تتعامل مع قضايا المجتمع وهمومه، وتسهم في بناء اقتصاد محلي مستقل عن الاحتلال، فمثلاً همشت السياسات التعليمية التعليم الزراعي الذي يفترض أن يحتل مكانة مركزية في سياق الصراع مع الاحتلال حيث لا يتجاوز عدد المؤسسات المختصة في التعليم الزراعي مدرستين. [١٨]

أما على مستوى التعليم المدرسي وما قبل المدرسي، فيلاحظ تزايد انتشار المدارس الخاصة، خصوصاً تلك التي تتبنى نظم التعليم الغربية والتدريس بلغات أجنبية، التي يدرس بها أبناء النخب الاقتصادية والسياسية لضمان مستوى تعليمي أعلى لأبنائهم ومستقبل مختلف.

٣. تمييع شروط الحماية الاجتماعية للعاملين في قطاع التعليم

سمحت السلطة الفلسطينية لإدارات المؤسسات التعليمية الخاصة بحق تحديد أجور العاملين فيها وشروط وظروف العمل التي توفرها تلك المؤسسات، وظهرت أنماط جديدة لعلاقات العمل، مثل ظاهرة العقود الخاصة، والعمالة الجزئية لضمان خفض نفقات التعليم العام وزيادة أرباح التعليم الخاص، الملاحظ أن هذه الظاهرة لم تقتصر على التعليم الخاص فقط، إنما امتدت للقطاع الحكومي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين في التعليم المدرسي، والجامعات والكليات والمعاهد في التعليم العالي، الأمر الذي نتجت عنه مشاكل متعددة مثل حرمان العاملين في هذا القطاع من الحقوق الاجتماعية المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، والتقاعد وصندوق التوفير، والتأمين الصحي وغيرها من الحقوق.

آثار السياسات التعليمية في فلسطين على تحقيق التنمية:

أدى تبني السلطة سياسات تعليمية ليبرالية وسماحها للقطاع الخاص بالاستثمار دون قيود في قطاع التعليم بمراحله المختلفة دون مراعاة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى جملة من الآثار والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- **أولاً**: ظهور نوعين من التعليم في القطاع الخاص، الأول هو التعليم الموازي، والذي يسعى لتحقيق أقصى مستوى من الربح بصرف النظر عن نوعية التعليم المقدم وجودته، وغالباً ما يقبل الطلبة المقتدرون

مادياً على هذا النوع من التعليم بسبب تدني تحصيلهم العلمي في الشهادة الثانوية مما يحول دون التحاقهم في الجامعات العامة. أما الثاني فهو التعليم النخبوي، وهو الذي يقدم تعليماً نخبوياً عالي المستوى يتواءم ومتطلبات السوق واشتراطات العولمة، ولكن مع تكلفة مرتفعة لا يتحملها سوى أبناء النخبة الاقتصادية والسياسية.

- **ثانياً**: توجه الجامعات العامة إلى تسليع التعليم من خلال تبني نظام التعليم الموازي عالي التكلفة وفرض رسوم مرتفعة على الطلبة، وخصخصة باقي الخدمات التعليمية، ما أدى إلى توسيع الهوة الاجتماعية والطبقية في المجتمع وبين الطلبة، خصوصاً في ظل الارتفاع غير المسبوق في نسب البطالة والفقر، والضرائب المرتفعة في المجتمع الفلسطيني، إذ لم يعد بمقدور العديد من الأسر تحمل تكلفة التعليم المتزايدة في الجامعات العامة، ونظراً إلى غياب أنظمة الدعم المساندة الفاعلة يحرم الطلبة الفقراء من الدخول إلى مؤسسات التعليم العالي، مقابل دخول أبناء الطبقة الرأسمالية، وإن لم يحققوا المعدلات التي تؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعي، الأمر الذي بمكن أبناء الأغنياء من دخول الجامعة واختيار التخصصات المطلوبة في سوق العمل على حساب أبناء الفقراء الأكثر تفوقاً منهم، وتحرم بعض الجامعات الخريجين من شهاداتهم كوسيلة ضغط لتحصيل الرسوم المتراكمة عليهم، وبالتالي تقيد فرصهم في الالتحاق بسوق العمل.
- **ثالثاً**: تركت سياسات السلطة الفلسطينية المرتبطة بالتعليم بصماتها السلبية على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم، حيث تميل الأسرة إلى تدريس البنات في التعليم العام الحكومي والتعليم المحلي الأقل تكلفة وجودة، وقد يفسر هذا أسباب تفوق عدد الإناث على عدد الذكور في أغلب المؤسسات التعليمية الحكومية والعامة في جميع المراحل التعليمية، بينما تقل نسبتهن في المؤسسات التعليمية الخاصة المرتفعة التكلفة، وكذلك في التعليم الموازي، وفي التعليم خارج فلسطين.
- **رابعاً**: أفضت السياسات الليبرالية الجديدة إلى إفراغ التعليم الفلسطيني من مضمونه التنموي والتحرري المقاوم للاحتلال والاستغلال، ومن المضمون المعرفي الإبداعي والنقدي، حيث بات النظام والمنهج التعليمي الفلسطيني بصورة عامة مشبعاً بأفكار الليبرالية الجديدة التي تعلي قيم الربح والأنانية والمنافسة والفردية. ولعل ما تقدم عليه بعض الجامعات من إحداث تغييرات جدية في طبيعة المساقات التعليمية ونوعيتها، والتخلي عن تلك التي تتيح للطلبة

فرصة أوسع لتعميق معرفتهم الإنسانية، دليل واضح على ذلك، فعلى سبيل المثال قلصت جامعة بيرزيت مساقات الدراسات الثقافية من أربعة مساقات إجبارية لكل الطلبة إلى مساقين فقط، إضافة لكون مساقات كليات التجارة تتجه لتعزيز أسس السوق الحرة ومفاهيمها وقيمها كأساس لإدارة الاقتصاد المحلي وتحليله على حساب تدريس نماذج اقتصادية أخرى تقوم على العدالة الاجتماعية.[١٩]

- **خامساً**: شكل التدخل الإسرائيلي الفاعل في مراقبة العملية التعليمية والمناهج التعليمية، والتأكد من خلوها من كل ما يحرض ضدها، وما يؤكد النضال والهوية الوطنية الفلسطينية، من خلال الضغوط التي تمارس على السلطة الفلسطينية من مؤسسات الدعم والتمويل الخارجية التي تسعى لحماية الاحتلال من خلال ضمان عدم خلق «ثقافة معادية».[٢٠]
- **سادساً**: تردي مستوى البحث العلمي كماً ونوعاً، وتراجع الأبحاث الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بمصالح المجتمع المحلي وحاجاته وتنميته، في ضوء انعدام المخصصات الكافية للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، مما يزيد من مخاطر ارتهان الإنتاج الفكري بالتمويل الخارجي التي غالباً ما تتم وفقاً لأجندات مؤسسات التمويل المرتبطة أصلا بتوجهات السوق العالمية والثقافة والتوجهات الفكرية الغربية، ويهدد تبني بعض المؤسسات التعليمية النخبوية اللغة الأجنبية بتقويض اللغة العربية كرمز للثقافة والهوية الوطنية.
- **سابعاً**: حرمان الطلبة من النقاش والتعبير عن أنفسهم والحد من إمكانية تنمية قدراتهم النقدية، وتعزيز أسلوب التلقين في المؤسسة التعليمية في ضوء توجه الجامعات إلى تبني المحاضرات العامة على حساب حصص النقاش الصفي نتيجة اكتظاظ الصفوف المدرسية والجامعية.
- **ثامناً**: زيادة مخاطر تهميش دور المؤسسة التعليمية والمعلم في توفير الخدمات التعليمية في ضوء انتشار التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، مما قد يترك تأثيراً سلبياً على مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة، ونوعية التعليم الذي يتلقونه.

الخاتمة والتوصيات:

بات من الضروري التوجه لبناء نظام تعليمي عام مجاني يقوم على أسس تقدمية وتنموية وتحررية، في إطار بيئة مقاومة لوجود الاحتلال، ونظام سياسي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لكل مواطنيه، باعتباره ضرورة اجتماعية نقيضة لسياسات الليبرالية الجديدة التي تقوم على حرية السوق والاتجار بالتعليم وتسليعه، ليصبح بحد ذاته محوراً أساساً لتشكيل الهوية الوطنية والتنموية، ولتمكين

الفلسطينيين من مواجهة الهيمنة الاستعمارية، وما خلفته من تشوه على البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، ومعالجة الآثار السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة في قطاع التعليم الفلسطيني. فهذه السياسات ليست قدراً مفروضاً لا يمكن الفكاك منه أو مقاومته لصالح فلسفة تعليم نقدية تنموية تحررية تقوم على العدالة الاجتماعية، ونظام تعليمي قادر على مواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة لضرب أي مشروع تنموي في فلسطين، نظام تعليمي قادر على مجابهة التحديات، وتقديم الحلول لأزمات المجتمع الفلسطيني وإشكالياته، وهذا يتطلب الآتي:

١. إدماج التعليم من أجل التنمية في السياسات المحلية والوطنية الرامية إلى معالجة قضايا التنمية المستدامة.

٢. إصلاح القطاع التربوي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة القطاع الخاص في التعليم المهني وتمويل الأبحاث العلمية والتقنية لتعبئة القدرات المتوافرة وتوجيهها نحو الانضمام إلى الدورة الاقتصادية مباشرة.

٣. توجيه السياسات التعليمية من منظور التنمية المستدامة، والعمل على إرساء نظام للقيم والأخلاقيات كأساس لاهتمام المجتمع، وتنمية ثقافة المواطنة، وتقديم مفاهيم جديدة كمصدر للفهم الإنساني، وإعطاء الأولوية للقضايا الجوهرية.

٤. تحريك المجتمع بجهود مكثفة للمحافظة على جودة الحياة، والسعي للفهم والمشاركة للوصول إلى مرحلة تكون فيها إمكانية التغيير والرغبة الحقيقية في التغيير مرتبطة بالمشاركة النشطة لمصلحة المستقبل المستدام.

٥. تطوير أداء البشر إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن أن يحققوا ما يسعون إليه من إنجازات في المستقبل، وتشجيع التحالفات الجديدة بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص المدني لصياغة منظومة ومنهج جديدين يتجدد من خلالها دور كل منهما لتحقيق التقدم.

٦. تقديم المشورة لواضعي السياسات بشأن كيفية إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن الخطط والمناهج التربوية، والعمل على وضع أدوات ومواد التعليم من أجل التنمية المستدامة لصالح صانعي القرارات والمعلّمين والطلاب بهدف الإسهام في جعل التعليم أكثر مواءمة لعالم اليوم. كما تساعد على ربط عملية التعلّم في المدرسة بتجربة الحياة الواقعية.

٧. إعادة توجيه عملية إعداد المعلّمين وتدريبهم لضمان إدراج التعليم

من أجل التنمية المستدامة ضمن الممارسات التعليمية.

٨. تضافر جهود المؤسسات التعليمية في مختلف مراحلها لتحقيق التنمية البشرية في المجتمعات على نحو يصبح الفرد وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه.

٩. توضيح الصلة بين الخطة التربوية والتعليمية والخطة الاقتصادية، نظراً لضعف التواصل بين حاجات التربية والتعليم من جهة، وحاجات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وهي بمواصفاتها الحالية عاجزة عن ربط المدرسة بسوق العمل، حتى مدارس التعليم الفني القائمة لم تستطع تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك لضعف المستوى العملي لخريجيها، وهو ما يجعل المدرسة بواقعها الحالي عاجزةً عن إعداد الناشئة إعداداً جيداً لسوق العمل، الذي ينعكس سلباً على التنمية بشكل عام.

١٠. توسيع قاعدة المتعاملين مع التكنولوجيا يمكّن من الوصول إلى مستويات أعلى منها.

المراجع:

إعلانات أممية:

- اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، http://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtm
- اليونيسكو، إعلان «آيجي ناكويا»، بخصوص التعليم من أجل التنمية المستدامة، مؤتمر تعليم الشباب من أجل التنمية، أوكوياما، اليابان.

مواقع رسمية:

- موقع وزارة التعليم العالي، رؤية الوزارة على الموقع الإلكتروني، https://www.mohe.pna.ps/moehe/visionandmission
- الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ٢٠١٨ على موقع وزارة المالية، http://www.pmof.ps/52
- وزارة التعليم العالي الفلسطينية، ٢٠١٠، «استراتيجية قطاع التعليم العالي الفلسطيني المتوسطة المدى ٢٠١٠-٢٠١٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨، «المرأة والرجل في فلسطين «قضايا وإحصاءات، العدد ٣.

الكتب

- آيات حمدان، ٢٠١٠، «المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني»، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
- أيلين كتاب، ٢٠١٢، «التعليم بين الحق والسلعة»، برنامج تأملات تربوية التلفزيوني – مركز إبداع المعلم.
- عمر البرغوثي، ٢٠١١، المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري، حملة المقاطعة نموذجاً، مركز دراسات التنمية–جامعة بيرزيت.
- جوني الأطرش، ٢٠٠٧، « لمحة في تاريخ التعليم العالي الفلسطيني»، موقع فلسطين الثقافية، http://www.thaqafa.org/site/pages/details.aspx?itemid=5763#.Ww8cIyMjTIU
- فاطمة مبارك، «التنمية المستدامة الأصل والنشأة»، file:///C:/Users/pchome/Documents/التنمية٪ ٢٠ أصلها٪ ٢٠ونشأتها .pdf

مجلات:

- اقتصاديات التعليم، ٢٠٠٧، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد ٦٨.

تقارير

- تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٩–٢٠١٠، الأرض الفلسطينية المحتلة، «الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة فلسطينية»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أوراق عمل:

- نداء أبو عواد، ٢٠١٣، «الليبرالية الجديدة والتعليم: «مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر»، المؤتمر السنوي الخامس «التعليم من أجل الحرية والعدالة»، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

الهوامش

١ تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٢

٢ المرجع السابق، ص ٤

٣ اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ١٩٨٧، ص ٤٥

٤ اليونيسكو، إعلان» آيجي ناكويا«– بخصوص التعليم من أجل التنمية المستدامة، مؤتمر تعليم الشباب من أجل التنمية، أوكوياما، اليابان.

٥ فاطمة مبارك، «التنمية المستدامة الأصل والنشأة "، file:///C:/Users/pchome/Documents/التنمية٪ ٢٠أصلها ٪ ٢٠ ونشأتها.pdf

٦ للمزيد انظر، اقتصاديات التعليم، ٢٠٠٧، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد ٦٨، ص ١٣

٧ عمر البرغوثي،٢٠١١، المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري، حملة المقاطعة نموذجاً، مركز دراسات التنمية –جامعة بيرزيت، ص ١.

٨ تقرير التنمية الانسانية ٢٠٠٩–٢٠١٠، الأرض الفلسطينية المحتلة،» الاستثمار في الأمن الانساني من أجل دولة فلسطينية«، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١٣

٩ نداء أبو عواد،٢٠١٣، «الليبرالية الجديدة والتعليم: «مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر»، المؤتمر السنوي الخامس « التعليم من أجل الحرية والعدالة «، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين

١٠ جوني الأطرش، ٢٠٠٧، « لمحة في تاريخ التعليم العالي الفلسطيني»، موقع فلسطين الثقافية، http://www.thaqafa.org/site/pages/details.aspx?itemid=5763#.Ww8cIyMjTIU

١١ وزارة التعليم العالي الفلسطينية،٢٠١٠، « استراتيجية قطاع التعليم العالي الفلسطيني المتوسطة المدى ٢٠١٠–٢٠١٣.

١٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،٢٠٠٨، « المرأة والرجل في فلسطين «قضايا وإحصاءات، العدد ٣

١٣ نداء أبو عودة،٢٠١٣، مرجع سابق

١٤ للمزيد أنظر موقع وزارة التعليم العالي، رؤية الوزارة على الموقع الاليكتروني، https://www.mohe.pna.ps/moehe/visionandmission

١٥ للمزيد انظر الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ٢٠١٨ على موقع وزارة المالية، http://www.pmof.ps/52

١٦ نصت المادة رقم (٣) من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (١) للعام ١٩٩٨، على أنه « وفقاً لأحكام هذا القانون يجوز للمستثمر الاستثمار في أي من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني مالم يكن محظوراً بقوانين خاصة.

١٧ نداء أبو عواد: مرجع سابق، ص٧

١٨ مرجع سابق

١٩ أيلين كتاب، ٢٠١٢، « التعليم بين الحق والسلعة«، برنامج تأملات تربوية التلفزيوني – مركز ابداع المعلم وشبكة معا: فضائية ميكس بتاريخ ٢٠١٢/٩/٨

٢٠ آيات حمدان ،٢٠١٠، « المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني « ، مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله، فلسطين، ص٦٦

الرؤية التنموية الفلسطينية خلال ٢٤ سنة من بروتوكول باريس الاقتصادي

مسيف مسيف*

ما دام النمو الاقتصادي مفتقراً لفعل داخلي محرك، فسيبقى الاقتصاد في حالة معاناة مستمرة، وسيتحول إلى اقتصاد الكفاف، ولن يتسنى بناء أي نوع من السياسة الاقتصادية، أو وضع ملامح رؤية تنموية قابلة للتطبيق. في هذا السياق عقدت الآمال الفلسطينية في رؤيتها التنموية على محرك العمالة في إسرائيل والمساعدات الخارجية، وهذه عوامل خارجية لا تخدم الرؤية التنموية والسياسات الاقتصادية، ولذلك تباطأ وتراجع كل ما له علاقة بالاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما بينته المؤشرات الاقتصادية التي لم تصل إلى أبجديات شروط النمو الاقتصادي التي أجمع عليها المراقبون والاقتصاديون خلال السنوات الـ ٢٤ التي تلت توقيع اتفاق باريس الاقتصادي، فهذا الاتفاق يحد بشكل مطلق من قدرة السلطة الفلسطينية على منع المزيد من التدهور الاقتصادي، ويمنع الساسة الاقتصاديين من تنفيذ أي سياسات اقتصادية، ويلجم أي احتمالات للنمو والتنمية. والسؤال هنا، هل كان من الممكن التخلص أو الخروج من اتفاق باريس الاقتصادي؟ وهل كان بالإمكان وضع سياسات اقتصادية تعتمد على أسس داخلية؟ وهل كانت الهوامش الاقتصادية المتاحة في الاتفاق كافية لإحداث تنمية وبناء رؤية تنموية فلسطينية واقعية تحد من التحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية؟ وهل يمكن إيجاد بدائل للاتحاد الجمركي؟ وهل يمكن الفكاك من اتفاق باريس الاقتصادي؟

* باحث اقتصادي.

الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى الكثير من التفاصيل، والتمحيص الدقيق للتداعيات الناجمة عن أي تغيير، فالتغيير الفوري لن يحل المشاكل الاقتصادية، لأن أساسها هو الإطار السياسي الذي وضعه أوسلو. ومن هنا يأتي الجواب المباشر بأنه من غير الممكن الفكاك من "باريس الاقتصادي" ما لم يتم الفكاك من "أوسلو"، لأن المشكلة الكبرى كانت في أوسلو، و"باريس الاقتصادي" أحد مخرجاته. هذا أولاً. وثانياً، يشكل الفكاك الفوري معضلة كبيرة بسبب عدم توافر البدائل الوطنية الجاهزة، لذلك يجب البحث والتفكير في إطار مختلف تماماً يعتمد على التدرج من خلال البدء باستغلال الهوامش المتاحة في اتفاق باريس الاقتصادي، واستخدام ما أمكن من سياسات اقتصادية داخلية على الرغم من أن هذه الهوامش محدودة وغير كافية لإحداث التغيير الحقيقي الذي يحتاج إلى بناء مؤسسي مع حكم ديمقراطي وأنظمة وقوانين شفافة تخدم مصالح القطاعين العام والخاص. وأخيراً، يجب أن تتوافر المقدرة والاستعداد في السلطة الفلسطينية للتعامل مع "باريس الاقتصادي" وفقاً للمصلحة التنموية الفلسطينية والقيام بإصلاحات اقتصادية داخلية، وهنا يأتي دور صانع القرار السياسي والاقتصادي.

في ظل غياب رؤية تنموية بالتزامن مع التخبط الاقتصادي وعدم اليقين السياسي، يبقى الملاذ الوحيد حالياً هو التعامل مع ما هو متاح، إذ يمكن وضع سياسات تجارية وضريبية داخل إطار "باريس الاقتصادي" وليس خارجه (على الأقل في المنظورين القريب والمتوسط) من خلال تغيير سياسات التعرفة الجمركية باتجاه السياسات الصناعية الحمائية، مع بذل جهود تفاوضية وباستعانة دولية لترميم اتفاق باريس بما يراعي الرؤية التنموية الفلسطينية، وذلك لعدم وجود إمكانية للتنصل أو الفكاك من "باريس" و"أوسلو".

ما تقدم من إجابات لا يعني التسليم النهائي بما هو قائم، ولا يعني الرضا عن "باريس الاقتصادي"، ولكن يعني أن ما هو قائم ليس هو الوضع الأمثل المتاح، ولكن يمكن البحث عن نوافذ لتغيير هذا الواقع باتجاه يخدم المستقبل من خلال الخروج من "باريس الاقتصادي" الحالي إلى ترتيبات اقتصادية وتجارية، وخارج اتفاق باريس (الحديث هنا ليس عن تعديل "باريس" وإنما عن تغييره أو الخروج منه إلى اتفاق جديد)، بمعنى البحث عن اتفاق جديد، ويمكن تسميته (باريس الاقتصادي المحسن)، يرتكز إلى مفاوضات جدية في إطار منظمة التجارة العالمية، مع وضع حد للتعقيدات والقيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، والأخذ بالاعتبار أسس الرؤية التنموية الفلسطينية التي تستند إلى عوامل ومحركات داخلية.

قبل البدء بعرض مقترح تغيير أو الخروج من "باريس الاقتصادي" والبدائل الممكنة، لا بد لنا من إلقاء الضوء على المحاور الأساسية والتداعيات التي أنتجها هذا الاتفاق، والبيئة

الاقتصادية والتجارية التي نجمت عنه، وذلك بغرض توضيح وتدعيم سوء حالة الاقتصاد الفلسطيني من تراجع النمو الاقتصادي والتأثيرات السلبية للاتفاق. والعرض التالي يوضح ما نقصده بالتحديد.

البيئة العامة التي يعمل بها الاقتصاد الفلسطيني

اتفاق أو بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في ٢٩ نيسان ١٩٩٤ جزء لا يتجزأ من اتفاقيات "أوسلو" و"غزة - أريحا".[١] حيث أدخل كملحق ٤ على اتفاقية غزة - أريحا الموقعة في ٤ أيار عام ١٩٩٤. ويعتبر "باريس" الإطار الوحيد الذي يتيح للسلطة الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي، ليس فقط فيما يخص العلاقات التجارية الخارجية، وإنما أيضاً العلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية مع إسرائيل.

يتكون بروتوكول باريس الاقتصادي من ٨٢ مادة تشتمل على الكثير من الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية والضرائب وسياسات الاستيراد والبنوك والتأمين والمواصفات والمقاييس والسياسات الزراعية والمياه والطاقة والبترول. وبذلك أسس هذا الاتفاق الإطار الأساسي الذي حكم العلاقات الاقتصادية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي مغطياً الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية كان من المفترض أن تكون مدتها ٥ سنوات، ليتم تنفيذ بنوده تبعاً للمراحل المتفق عليها في اتفاق إعلان المبادئ "اتفاق أوسلو" حول ترتيبات الحكومة الفلسطينية الذاتية الانتقالية والموقع في ١٣ أيلول من العام ١٩٩٣ على أن يبدأ التنفيذ في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبذلك تم دمج البروتوكول وملاحقه في "اتفاق غزة - أريحا" و"اتفاق أوسلو". وقد تم الاتفاق على تأسيس لجنة اقتصادية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لمتابعة تنفيذ البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به مع وجود إمكانية لأي طرف أن يطلب مراجعة أي مسألة تتعلق بالاتفاق عن طريق هذه اللجنة.

جاءت نصوص هذا الاتفاق بحيز من السياسات بغرض إخراج الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، مثل إدارة بعض الجوانب الاقتصادية والتجارية والضريبية، والحق في فرض الضرائب المباشرة وإعادة جزء من العلاقة التجارية الفلسطينية مع العمق العربي لأول مرة منذ العام ١٩٦٧، وذلك بنصوص تعطي الحق في استيراد بعض السلع (الإسمنت، الحديد، البترول) من السوق العربية حسب السياسة التجارية الفلسطينية، بالإضافة إلى إنشاء سلطة نقد فلسطينية مستقلة تقوم ببعض مهام البنك المركزي خلال الفترة المؤقتة بصلاحيات محددة لا تشمل إصدار عملة. وقد ركزت ديباجة الاتفاق على المبادئ الأساسية التي من المفترض أن

تطلق عملية البناء الاقتصادي وبناء رؤية تنموية فلسطينية، وهذه المبادئ تركزت في:

- تحقيق الرفاهية للاقتصاد الفلسطيني والمنتجين الفلسطينيين من خلال حرية حركة السلع والدخول إلى الأسواق وخاصة السوق الإسرائيلية دون عوائق.
- خلق ظروف وبيئة تجارية للنمو التجاري من خلال تنويع الأسواق وفقاً لعلاقات متكافئة وتجارة عادلة.
- معالجة مشاكل الاقتصاد الفلسطيني وتحويله من اقتصاد مشوه يعتمد على إسرائيل إلى اقتصاد فعال يعتمد على نفسه من خلال السياسات المالية والتجارية المناسبة والاستفادة من الاستثناءات والهوامش المتاحة في الاتفاق.

إلا أن ذلك الاتفاق كله تجاوز أجله الزمني المؤقت، وانتهت مدته قبل ١٩ عاماً، وجرى انتهاكه مرة تلو الأخرى، إضافة إلى إهمال أو تجاهل إسرائيل كثيراً من هذه الحقوق، وذلك بسبب التعثر في تنفيذ الاتفاق السياسي الأم (أوسلو) الذي أدى إلى بقاء الشق الاقتصادي في معاناته وعلى حاله إلى هذا اليوم.

وللمزيد من التوضيح لطبيعة باريس الاقتصادي وتداخلاته يمكن التركيز على ما يلي:

- يمكن القول إنه فرض غلاف اتحاد جمركياً، ولكن ليس فقط باتجاه واحد مرتكز إلى النظام الجمركي والتجاري الإسرائيلي بما في ذلك هيكل ضرائبه وإجراءاته وسياساته التجارية، مع السماح ببعض الاستثناءات الهامشية التي وضعت في قوائم سلعية خاصة لم تتم الاستفادة منها حتى يومنا هذا، وفرض أيضاً شروط اقتصاد كبير ومتطور على اقتصاد صغير ونام.
- فيما يخص العلاقة التجارية المباشرة مع إسرائيل، فقد نص البروتوكول على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تتكون من عدد مماثل من الخبراء من الجانبين لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الطرفين، بالإضافة إلى مهمة تعديل الاتفاق بالتوافق والتفاوض، إلا أن اللجنة لم تؤد المهمة التي أوجدت من أجلها، لأن إسرائيل ربطت القضايا الاقتصادية بتوجهاتها السياسية والأمنية، الأمر الذي عطل أعمال اللجنة وجعلها تركز على قضايا هامشية، فقد تعطلت اجتماعاتها بشكل شبه كامل ولم تعقد سوى اجتماع واحد في أيلول ٢٠٠٩ وذلك منذ العام ٢٠٠٠ وحتى الآن. في الوقت نفسه فقد تم تشكيل اللجنة المدنية المشتركة للتنسيق والتعاون وأنيطت بها مهمة نقل صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، وبدل أن تنتهي اللجنة بانتهاء مهمتها استمرت كلجنة محورية لها صلاحيات

واسعة وأصبحت أقوى من اللجنة الاقتصادية المنبثقة من البروتوكول، وذلك بسبب الرغبة الإسرائيلية في جعلها الإطار الأساسي لاعتبارات سياسية وأمنية.

- استند تطبيق بنود الاتفاق إلى منطق فرض سياسة الأمر الواقع بدلاً من منطق التفاوض والمنافع المتبادلة بين اقتصاد صغير واقتصاد أكبر، ولم يكن بمقدور هذا الاقتصاد الصغير التابع الرد على أي إجراءات يتخذها الاقتصاد الإسرائيلي.

ارتفعت الآمال لدى البعض بعد منتصف التسعينيات وقبل العام ٢٠٠٠ نتيجة تحسن في الوضع الاقتصادي، ولكن الصعوبات سرعان ما ظهرت، وبدأت الآمال المرتفعة تتراجع، وبعد مضي فترة قصيرة من التحسن والنمو الاقتصادي تباطأ كل شيء، فتوقف النمو في التصدير ولم يتم أي تنويع للأسواق الخارجية، وبقي الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ورهناً لسياساته التجارية وإجراءات دولته الأمنية، ولذلك كثرت الدراسات والتحليلات الهادفة إلى تقييم هذا البروتوكول وتحديد أسباب الفشل وأماكن الخلل، وأثيرت التساؤلات عن كيفية تحسينه وتطويره، إلا أن كل ذلك لم يكن ضمن البيئة والظروف الناضجة لأخذ هذا الموضوع على محمل الجد في تعديل بنوده أو تحسين آلية تنفيذه. وبنظرة سريعة على بعض محاور أساسية في باريس الاقتصادي وتداعياته، يمكن عرض ما يلي:

- **فيما يخص العلاقة الاقتصادية التجارية**

بني البروتوكول على أن شكل العلاقة الاقتصادية التجارية هو اتحاد جمركي، إلا أن ذلك كان نصاً نظرياً، فمن الناحية العملية هو اتحاد جمركي أحادي الجانب ومنقوص. فالجانب الفلسطيني لا يمكن له أن يمارس العمليات الجمركية بشكل كامل وليس هناك وجود فلسطيني على الحدود أو المعابر، وهذا بطبيعة الحال لا يصب في المصلحة الاقتصادية الفلسطينية، كما أن آلية صنع القرار في اللجنة الاقتصادية المشتركة (شبه المعطلة) مشروطة بموافقة الجانب الإسرائيلي، وبذلك اختفت عملياً الآلية المنظمة الوحيدة التي لها علاقة بصنع القرارات الاقتصادية، ما يعني عدم الجدوى من الهوامش المتاحة لصانع القرار الفلسطيني، وعملياً أصبح هذا الاتفاق مستباحاً ومفتوحاً لإسرائيل، وهذا بدوره أدى إلى فقدان الفلسطينيين ثقتهم في إمكانية تنفيذ بنود الاتفاق.

- **فيما يخص السياسات المالية والتجارية والضريبية والجمركية**

يتبين من المواد من ٤ إلى ٧ من بروتوكول باريس الاقتصادي وبنودها الفرعية أنها تعالج قضايا الاستيراد والتصدير والسياسات التجارية والجمركية المتعلقة بحركة البضائع

الفلسطينية مع إسرائيل ومن خلالها، حيث فرض الاتفاق على التجارة الفلسطينية السياسات الإسرائيلية نفسها الخاصة بالجمارك والتعرفة الجمركية والضرائب غير المباشرة والمواصفات والمقاييس والصحة، مع بعض الاستثناءات التي تسمح للسلطة الفلسطينية بفرض حد أدنى على أسعار المشتقات النفطية بفارق سعر أقل بـ ١٥٪ من سعر البيع في إسرائيل، وكذلك معدل ضريبة القيمة المضافة يجب ألا يقل عن المعدل في إسرائيل بـأكثر من نقطتين مئويتين مع تطبيق نسب معدلات ضريبة الشراء نفسها على الإنتاج المحلي والبضائع المستوردة.

في السياق نفسه، فإن الهوامش المتاحة للفلسطينيين والمتمثلة في القوائم السلعية وحرية الحركة والعبور واستخدام الموانئ والمعابر الإسرائيلية ومسؤولية الجمارك الفلسطينية عن تسيير ومعالجة الإجراءات الجمركية هي فعلياً غير متاحة، فقد سيطرت إسرائيل على حركة سير البضائع في المعابر والمنافذ ومارست سياسة تمييزية للبضائع والأشخاص بحيث لا يسمح لأي مستورد أو مخلص أو موظف جمارك فلسطيني التواجد في تلك الموانئ أو المنافذ الإسرائيلية، إضافة إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الفلسطيني، من خلال فرض نسب الجمارك وضريبة الشراء نفسها على الواردات الفلسطينية من مدخلات الإنتاج التي لم تأخذ بالحسبان حجم الفجوة بين الاقتصادين، الأمر الذي أضعف من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على منافسة السلع المستوردة وحد من الدخول إلى الأسواق الخارجية. هذا كله أدى إلى خفض رفاهة المستهلك الفلسطيني ودفعه نحو مزيد من الاستيراد لإكمال احتياجاته من السوق الإسرائيلية أو عبر المستورد الإسرائيلي أو عبر الاستيراد غير المباشر للبضائع غير الإسرائيلية المنشأ أو حتى من خلال استهلاك سلع مهربة من أو عبر إسرائيل، ومن هنا يتبين أن الموارد المالية للسلطة الفلسطينية من الضرائب على الواردات تتسرب من عدة اتجاهات سواء من خلال الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل أو من خلال التهريب أو التهرب الضريبي.

يمكن القول إن اتفاق أوسلو واستمرار العمل به لسنين أطول من عمره الافتراضي قد تزامن مع استمرار السيطرة الإسرائيلية على الحدود وتأجيل البت في الأمور الجوهرية، وأن إلحاق بروتوكول باريس باتفاق أوسلو ألغى أي إمكانية لعمل السلطة الفلسطينية على تطوير سياستها المالية والتجارية والضريبية، وذلك بحكم أن البروتوكول أعطى إسرائيل الحق في إدارة الحدود والتحكم بها وتغيير نسب التعرفة الجمركية، في حين حرم الجانب الفلسطيني من لعب أي دور سيادي في تبني سياسات اقتصادية أو تجارية أو نقدية مناسبة، ومن أن يكون له جدول تعرفة جمركي يتناسب مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، وحتى حرمه من تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة بما لا يزيد على ٢٪، وكانت النتيجة النهائية أن اعتمدت

السياسات الضريبية والجمركية والتجارية على السياسات الإسرائيلية بشكل قسري، الأمر الذي عزز من اعتماد قطاع التجارة الفلسطيني على إسرائيل، وهذا بدوره أدى إلى إضعاف القدرة الذاتية للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية وقدرتها على خلق فرص العمل، ما ولد اعتماداً فلسطينياً كبيراً على العمالة في إسرائيل، إضافة إلى أن ارتفاع تكاليف الأجور مع تقييد استيراد السلع الوسيطة والرأس مالية أدى إلى ارتفاع الأسعار وضعف تنافسية السلع الزراعية والصناعية الفلسطينية.

- **فيما يخص أثر باريس الاقتصادي على التنمية وأداء الاقتصاد الفلسطيني**

تبين المؤشرات الاقتصادية والدلالات الإحصائية كافة تراجع نمو الاقتصاد الفلسطيني، وتؤكد على ذلك أيضاً الدراسات الدولية والأممية والمحلية كافة، إذ تجمع تلك الدراسات على أنه على الرغم من معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الفلسطيني في بعض الفترات، فإنه عجز عن تحقيق تنمية مستدامة بسبب الاعتماد القسري لهذا النمو على المعونات والمنح الخارجية وسط الانكماش والتقلص المستمر في القدرة الإنتاجية الذاتية وتزايد معدلات البطالة وعدم الاستدامة المالية وكذلك نتيجة للاختلالات الهيكلية المزمنة التي يعاني منها هذا الاقتصاد، ولولا هذه المعونات الإغاثية لكان الوضع الاقتصادي أسوأ من ذلك بكثير، وهذه المعونات تتصف بعدم اليقين ومرتبطة بالمواقف السياسية، ولا تسمح بعمل تخطيط تنموي أو رسم سياسة اقتصادية كونها معونات موجهة للاستهلاك بالتحديد. كما أن التدهور المستمر والملحوظ من حيث المالية العامة وتعميق أزمات السيولة والتعثر في الديون أدى إلى عدم الاستقرار المالي، ومنع وضع رؤية تنموية أو تخطيط اقتصادي. وبتتبع المؤشرات الاقتصادية التنموية واتجاهاتها يمكن رصد أهم الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني فيما يلي:

١. الاعتماد المتواصل على السوق الإسرائيلية، حيث شكلت الواردات من إسرائيل معدل ٧٥٪ من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال السنوات الماضية.
٢. تزايد العجز التجاري مع إسرائيل ليشكل ٧٠٪ من العجز التجاري الكلي، وهذا العجز يفوق ثلث الناتج الإجمالي الفلسطيني.
٣. تزايد معدلات البطالة لتصل إلى ٢٧٪ بشكل عام و٣٥٪ ضمن فئة الشباب وقد وصلت في غزة إلى نسب غير مسبوقة نحو ٣٨٪.
٤. تزايد العجز في الموازنة العامة من سنة إلى أخرى في ضوء تزايد الإنفاق الحكومي وضعف الإيرادات.
٥. تزايد الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية والتي وصلت إلى أكثر من

٢٦ مليار دولار خلال ٢٤ سنة. وعليه أصبح الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على المساعدات الخارجية لتغطية العجز في الميزانية والميزان التجاري.

٦. أدت بنود بروتوكول باريس والإجراءات الإسرائيلية إلى تخفيض القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني وفقدان أكثر من ثلث القاعدة الإنتاجية منذ العام ٢٠٠٠.

٧. توقع بعض المراقبين في أعقاب توقيع بروتوكول باريس انحسار الفجوة التنموية بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني، ولكن ما حدث هو العكس، فقد زادت الفجوة التنموية بين الاقتصادين اتساعاً وأخذت منحى تباعدياً متواصلاً، وبحلول العام ٢٠٠٠ كانت حصة الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحصة الفرد الإسرائيلي أقل مما كانت عليه قبل اتفاقية أوسلو.

وبذلك فشل "باريس الاقتصادي" في تحقيق أي نمو للاقتصاد الفلسطيني، وعلى العكس من ذلك، فقد أدى إلى إحداث تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن تجاوزها، الأمر الذي أعاق أو أغلق الباب أما عملية التنمية، وأدخل صانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني في حالة تخبط حول الرؤية التنموية، فمنهم من اعتقد بإمكانية تحقيق تنمية تحت الاحتلال وانساق وراء الوعود الخارجية، ومنهم من تحفظ وانتظر تطورات الوضع الاقتصادي ونتائج هذه الوعود، ومنهم من خالف هذا الاتفاق وطالب بسياسة اقتصادية مستقلة تهدف إلى الفكاك من اتفاق باريس الاقتصادي.

مما سبق عرضه يتبين نشوء علاقة غير متكافئة جعلت من الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً ومعتمداً اعتماداً كاملاً على الاقتصاد الإسرائيلي، وحولته إلى اقتصاد مشوه غير قادر على القيام بعملية التنمية، إضافة إلى توقف النمو في التصدير، وأصبحت الأدوات السياسية الخاصة بالتجارة والاقتصاد الكلي رهينة بالاقتصاد الإسرائيلي والسياسات الأمنية الإسرائيلية، وبالتالي لا يمكن حتى التفكير بإقامة اقتصاد سيادي في غياب إمكانية التحكم بالسياسات التجارية والنقدية والضريبية تحكماً مباشراً وطبيعياً.

كيف يمكن بناء رؤية تنموية وسياسات اقتصادية؟

كثرت الاجتهادات والدراسات التي تعطي نصائح أو وصفات تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي، ومن ضمنها إطلاق إمكانات القطاع الخاص الفلسطيني معززةً بدور نشط للسلطة الفلسطينية، ولكن لم تستطع السلطة القيام بدورها النشط في ظل "باريس الاقتصادي"، لذلك تبقى هذه الوصفات تراوح مكانها ودون جدوى ما لم يتم بناء رؤية اقتصادية تستند

إلى الخروج من "باريس الاقتصادي". وكذلك يتبين من خلال رصد الأداء الاقتصادي العام للاقتصاد الفلسطيني، أنه من غير المعقول أن يبقى الاقتصاد الفلسطيني رهينة لاتفاقية انتقالية مؤقتة أبرمت قبل ٢٤ عاماً في إطار شبه اتحاد جمركي مشوه ومنقوص، لذلك من الطبيعي اليوم أن تتكرر المطالبات بتغيير هذا الوضع، ومن هنا تبدو الحاجة الملحة لإيجاد ترتيبات اقتصادية وتجارية جديدة تحقق الفائدة القصوى للاقتصاد الفلسطيني عن طريق إعادة النظر في بنود البروتوكول الاقتصادي والخروج تدريجياً من الدائرة المغلقة التي يشكلها هذا الاتفاق، وذلك يستدعي الإقدام على مجموعة من القرارات لوضع أسس اقتصادية سيادية متينة وما يترتب على ذلك من ترتيبات اقتصادية وتجارية ونقدية جديدة، على ألا تتناقض مع الاتفاقات الاقتصادية القائمة لكنها تعتبر إضافات إجرائية مقبولة دولياً وإقليمياً وملحةً اقتصادياً.

تعتمد هذه الرؤية التنموية الاقتصادية السيادية على أساس التعاون الاقتصادي مع الجانب الإسرائيلي من خلال الاعتراف المتبادل (الحالي والمستقبلي) بين اقتصادين مستقلين وسيادة كل طرف وحقه في إدارة شؤونه الاقتصادية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وضمان قدرة صانع القرار الاقتصادي الفلسطيني على السيطرة على الحدود والتحكم بالسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية، ووضع السياسات الضريبية والاستثمارية التي تتلاءم والوضع الاقتصادي الفلسطيني وخصوصيته.

وإلى أن يتوفر الإطار الوطني الشامل لتحقيق الرؤية التنموية الكاملة للاستقلال الاقتصادي لدولة فلسطينية، لا بد من بدء العمل على تهيئة ترتيبات تجارية واقتصادية جديدة ضمن الاعتبارات والأسس الآتية:

- أولاً: التوجه الاستراتيجي لتفكيك التحكم الاقتصادي الإسرائيلي والانفصال عنه تدريجياً مع اعتماد سياسات وترتيبات تعزز الاندماج الاقتصادي الفلسطيني في الاقتصاد العربي الإقليمي والعالمي وذلك لضرورة ترسيخ الاستقلال الاقتصادي.
- ثانياً: لا بد من ضمان نظرة المجتمع الدولي ودعمه لحاجة الجانب الفلسطيني إلى استقلال اقتصادي واستعداده لدعم مبادرات فلسطينية في مجال التنمية وتسهيل التجارة وتعزيز الوحدة الجغرافية والاقتصادية.
- ثالثاً: تفعيل الفقرة الرابعة من بيان اللجنة الرباعية الصادر بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٣ التي تمهد لتمكين السلطة الفلسطينية من ممارسة سيادة (اقتصادية) أكبر: "سيقوم أعضاء اللجنة بالتشاور بشكل فردي أو جماعي لتحديد خطوات إضافية يستطيعون فعلياً دعمها لإقامة دولة

فلسطينية وتأمين استقلالها وسيادة أكبر، ضمن الترتيبات القائمة، للسلطة الفلسطينية لإدارة شؤونها الخاصة."[٢]

في هذا السياق، وعلى أساس تلك الاعتبارات، يمكن وضع رؤية تنموية بالاستناد إلى الإطار الآتي للخروج من مغلف بروتوكول باريس:

في المدى القريب

١. التأكيد على حق ممارسة السلطة الفلسطينية قرارها السيادي في مختلف النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية والضريبية والبنية التحتية والمصادر الطبيعية للأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهذا يشمل الكثير من القضايا، ومنها أن يتم ضم مناطق (ب، ج) إلى السيادة الفلسطينية والحق في الاستثمارات وبناء البنية التحتية في تلك المناطق، وكذلك الحق في إصدار عملة فلسطينية، والحق في وضع سياسات جمركية وضريبية، والحق في استخدام الموارد الطبيعية وغير ذلك من القضايا الاقتصادية.

٢. الاتفاق على المعابر التجارية واعتماد جميع المعايير التجارية الدولية التي تسهل حركة عبور البضائع وتحديد آلية العمل الفلسطينية على هذه المعابر، وهذا يعني الحق في وجود الكوادر الفلسطينية في هذه المعابر لتنظيم حركة الأفراد والبضائع والرقابة عليها.

٣. التحضير لإقامة مناطق جمركية بما فيها مخازن جمركية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة ضمن نظام الترانزيت لنقل البضائع من الحدود الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية وإتمام المعاملات الجمركية في تلك المناطق.

٤. العمل على تأمين حرية حركة السلع والأفراد عبر الحدود مع الأردن ومصر بشكل سلس وميسر للتجار دون أي عوائق جمركية وغير جمركية بالاستناد إلى قوانين منظمة التجارة العالمية ومبادئ وتفاهمات اتفاق ٢٠٠٥ (اتفاق معبر رفح الموقع بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي وبإشراف ورقابة الاتحاد الأوروبي) وتفعيلها عبر معبري رفح والكرامة، وكذلك حسب ما نص عليه أيضاً بروتوكول باريس الاقتصادي.

٥. إعادة صياغة رزمة السياسات التجارية والمالية والنقدية بما يتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وبما يؤمن:

- تحديد سياسات الضرائب المباشرة وغير المباشرة بما يشمل نسب الجمارك وضريبة الشراء وغيرها، وهنا تتيح هوامش الاتفاق رفع النسب الجمركية وليس تخفيضها، وهذا يخدم السياسات الصناعية الحمائية للمنتج الفلسطيني.
- وضع سياسة مالية جديدة للإيرادات وآلية جباية تعتمد على تبادل

المعلومات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي لضمان تحصيل الإيرادات كافة بهدف الخروج من مشكلة الواردات غير المباشرة للبضائع المستوردة من خلال إسرائيل والتسرب المالي الناتج عن ذلك.

- تفعيل العلاقات والاتفاقات التجارية مع العالم الخارجي خاصة دول المنطقة العربية وأوروبا.

٦. بناء القدرات الفنية والمؤسسية لإصدار عملة فلسطينية للاستخدام المستقبلي في الوقت المناسب والظروف المواتية.

في المدى المتوسط

١. صياغة شكل مرغوب للعلاقة الاقتصادية مع إسرائيل بما يضمن التكافؤ وفقاً لعلاقات تجارية عادلة.

٢. تفعيل "الممرات التجارية" الآمنة بين الموانئ الإسرائيلية ومناطق السلطة الفلسطينية.

٣. العمل على تهيئة البيئة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية والعلاقة مع المنظمات الدولية والإقليمية مثل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، والتكتلات الإقليمية والمنظمات العربية.

٤. تحديد أسس البنية التحتية التجارية على الموارد الطبيعية وفقاً للتقسيمات الجغرافية المتفق عليها بعد ضم المنطقة "ج" للسلطة الفلسطينية، بمعنى تحديد هذه المصادر ضمن المنطقة التابعة لها جغرافياً.

في المدى البعيد

هي مرحلة الاستقلال الكامل وبناء الدولة الفلسطينية ضمن حدود واضحة، وعندها يمكن إعادة التفكير من جديد والبحث عن أفضل النماذج الاقتصادية التي تحقق الرؤية التنموية الفلسطينية.

والخلاصة هنا

أن اتفاق باريس الاقتصادي ليس اتفاقاً بين طرفين، بل اتفاق نابع من قوة احتلالية يتم فيه تحديد عدد المسموحات والممنوعات للفلسطينيين وفقاً لرؤية احتلالية صرفه. وهذا ما بينته السنين الماضية، ودلت عليه المؤشرات الاقتصادية التي سيقت وفقاً للسلوك الإسرائيلي، وكانت النتيجة أن النمو الاقتصادي الذي كان متوقعاً لم يحدث حتى الآن بسبب القيود الإسرائيلية التي أدت إلى كل هذه التشوهات.

ولبناء رؤية تنموية اقتصادية واجتماعية، من المفترض الأخذ بالاعتبار الأسس المذكورة أعلاه كإطار أساسي لوضع تلك الرؤية، ووضع أي اتفاق اقتصادي وتجاري حتى يتسنى تحسين المستوى الاقتصادي الفلسطيني وتحقيق استقلاليته، وهذا ما حاول تحقيقه الفريق الفلسطيني المفاوض في بروتوكول

باريس، إلا أن الإسرائيليين فاوضوا أنفسهم على ما يمكن السماح به للفلسطينيين، وهذا ما ثبت خلال ٢٤ سنة من التطبيق الخاطئ لباريس الاقتصادي والتعسف الإسرائيلي بحق الاقتصاد الفلسطيني. وبناءً على ما تقدم، لا يمكن الوصول إلا إلى قناعة واحدة مفادها أنه لا بد من إخراج الاقتصاد الفلسطيني من بطن الاحتلال الإسرائيلي ولا بد من إعادة فحص البروتوكول وتغييره بما يتلاءم والواقع الاقتصادي الفلسطيني الذي تغير كثيراً عما كان عليه في العام ١٩٩٤. ونؤكد هنا مقولة أنه "**لا تنمية تحت الاحتلال**".

استفادت هذه الورقة من المراجع الآتية:

- الأونكتاد (٢٠٠١– ٢٠١٦). تقارير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B).
- الخالدي، رجا: "قراءات نقدية في العقيدة الاقتصادية الفلسطينية المعاصرة" مواطن، ٢٠١٥.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١١). إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية وقطاع غزة: الاستعراض السابع عشر للتقدم المحرز. تقرير الموظفين لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. بروكسيل. ١٣ نيسان.
- الجعفري، محمود وآخرون: السياسات التجارية الفلسطينية والبدائل والخيارات المتاحة. رام الله: ماس – ٢٠٠٢.
- الجوهري، منى: الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). كانون الأول ١٩٩٥.
- بروتوكول باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة إسرائيل باريس، نيسان ١٩٩٤.
- اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة إسرائيل واشنطن، أيلول ١٩٩٣.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات التجارة الخارجية، سلسلة زمنية منذ العام ٢٠٠٠.

الهوامش

١ .اتفاقية أوسلو تمثل إعلان مبادئ للوصول إلى اتفاق سلام، وتعد أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقعها الطرفان في العاصمة الأميركية في ١٣ أيلول ١٩٩٣، وسمي الاتفاق بأوسلو نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي بدأت فيها المحادثات السرية عام ١٩٩١ وأفرزت مؤتمر مدريد للسلام. وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية وإنشاء مجلس تشريعي فلسطيني منتخب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونصت أيضاً على أن تكون هناك مفاوضات تغطي قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين. ومع توقيع "اتفاقية غزة – أريحا أولا" في أيار ١٩٩٤، وبموجب هذا الاتفاق المرحلي تم انتقال الصلاحيات المدنية ومسؤوليات التنظيم إلى الجانب الفلسطيني ضمن المناطق المصنفة "أ". وفي العام ١٩٩٥ تم توقيع الاتفاقية المرحلية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، التي ظهر من خلالها مفهومان جديدان لتقسيم الصلاحيات، وهما: "ب" و "ج" حيث تكون المنطقة "ب" تحت السيادة الفلسطينية من الناحية الإدارية والتنظيمية دون الناحية الأمنية، والمنطقة "ج" تخضع إدارياً وتنظيمياً وأمنياً للسيطرة الإسرائيلية. وبلغت مساحة المنطقة "أ" (سيادة فلسطينية كاملة) ٢,٨٪، بينما مساحة المنطقة "ب" بلغت ٢٣,٧٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، وتوسعت فيما بعد إلى أن بلغت في شهر آذار ٢٠٠١ ما يقارب ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية إضافة إلى مناطق "أ" (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – "وفا" .(.http://www.wafainfo.ps/atemplate

2 www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/arab+israeli+conflict

رام الله، مجرد فقاعة، أم مدينة حقيقية وواعدة؟!

عبد الغني سلامة*

مقدمة

رام الله، المركز السياسي والإداري المؤقت لدولة فلسطين، فيها مقر المقاطعة، حيث تعقد القيادة الفلسطينية اجتماعاتها ومؤتمراتها، وفيها الوزارات والمحاكم والمؤسسات الحكومية والمجلس التشريعي، ومقرات الأحزاب السياسية وفصائل العمل الوطني، والنقابات المهنية، ومقرات المنظمات الدولية، والسفارات والقنصليات الأجنبية، والمنظمات غير الحكومية، والإدارات الإقليمية للبنوك وشركات التأمين، وكبرى الشركات المالية، إلى جانب المعاهد والجامعات والمدارس الأجنبية والمتاحف والمكتبات العامة... ما يوحي أنها مدينة حقيقية.

تحيطها الأجواء الريفية والطبيعة الجميلة، وفيها العديد من المصانع والمعامل في منطقتين صناعيتين، فضلاً عن الأسواق الشعبية المزدحمة، والشوارع التجارية التي تضم أفخم المحال التي تعرض أشهر الماركات العالمية، والمقاهي والمطاعم الفاخرة، والمسابح وفنادق الدرجة الأولى، والمحال بأنواعها ومستوياتها، وكل ما تحتويه كبريات المدن إلى جانب المخيمات والأحياء الشعبية المتداخلة مع الأحياء الراقية والإسكانات المخصصة للنخبة والأثرياء، وفيها النخب الأكاديمية والثقافية، إلى جانب نسبة ضئيلة من العمال والفلاحين، وطبقة وسطى تشكل أكثر من نصف المجتمع المحلي، ما يوحي بوجود طبقات اجتماعية، وصراع مجتمعي..

* باحث وكاتب رأي.

شهدت شوارعها أعنف المواجهات ضد الاحتلال، وظلت فترة غير قصيرة مركز الثقل الجماهيري في فعاليات الانتفاضة، وما زالت شوارعها تشهد أضخم التظاهرات الشعبية التي تحتج على السلطة نفسها، وهي أيضاً محور الحياة الثقافية، حيث يقيم أغلب المثقفين والأدباء الفلسطينيين، وتنظَّم الأمسيات الثقافية والفعاليات الفنية والمهرجانات الدولية وعروض السينما والرقص والموسيقى والمسرح، وهي تضم أيضاً النخب السياسية والاقتصادية، وعوالمهم الخاصة، ما يوحي أنها مدينة خارجة من أثر الاحتلال، وتعيش تجربتها الخاصة.

على الرغم من بطش الاحتلال وهمجيته، فإن رام الله تعيش اليوم حالة من الأمن تحسدها عليها أعرق المدن العربية وأهمها، التي تعاني من اضطرابات وقلاقل أمنية خطيرة. على الرغم من قيود الاحتلال وقوانينه التعسفية، فإن رام الله تشهد حالة من الانتعاش الاقتصادي والحركة التجارية النشطة، تتمناها عواصم كثيرة. وعلى الرغم من انسداد الأفق السياسي، وظروف الاحتلال التي تحجب الاستثمارات الخارجية، فإن المدينة تشهد نهضة عمرانية مدهشة. ولكنها، تتعرض لانتقادات قاسية، تصل أحياناً إلى مستوى هجمة منظمة، بنوايا حسنة حيناً، ونوايا مبيتة غير بريئة أحياناً.

وجهان لمدينة واحدة

قال عنها محمود درويش: إنها مدينة تبنى على عَجَل، كما ظهرت رام الله في العديد من أعمال الكتّاب والشعراء والنقاد والباحثين، الذين درسوا المدينة، أو عاشوا فيها وتأثروا بها وأثّرتْ بهم، وكان لها حضور بارز في كتاباتهم، منها كتاب الشاعر مريد البرغوثي "رأيت رام الله" (دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٧)، والجزء الثاني من الكتاب، للكاتب نفسه "وُلِدْتُ هناك، وُلِدْتُ هنا" (دار رياض الريّس، بيروت ٢٠٠٩)، و"منازل القلب" لفاروق وادي (العربية للدراسات والنشر ١٩٩٧)، و"مدن فاتنة" لمحمود شقير، (العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٥)، ورواية "لا ملائكة في رام الله" للروائية الشابة إيناس عبد الله (دار فضاءات للنشر، عمّان ٢٠١٠)، وكتاب "الغساسنة يبعثون" للباحثة ياسمين زهران (الأهلية للنشر ٢٠١٤)، وكتاب "رام الله قديماً وحديثاً" لخليل أبو ريا (مطبوعات الاتحاد الأمريكي لرام الله، ١٩٨٠)، وكتاب "رام الله الحلم.. رحلة في السراب الفلسطيني" للصحافي الفرنسي بنجامين بارث (إصدار جرّوس برس ناشرون، ٢٠١٣)، وكتاب "رام الله الشقراء" للكاتب عباد يحيى (دار الفيل، القدس ٢٠١٢)، وروايته الثانية "جريمة في رام الله" (منشورات المتوسط ٢٠١٧)، وكتاب "رام الله المدينة والحكاية"، للباحث جميل هلال (إصدار مركز الأبحاث، م.ت.ف ٢٠١٦)، وكتاب "رام الله، عمارة وتاريخ" لنظمي الجعبة وخلدون

بشارة (رواق–مركز المعمار الشعبي ومؤسسة الدراسات المقدسية ٢٠٠٢).

تلك الكتب والروايات وغيرها الكثير، تحدثت عن رام الله، بعضها وصف جانبها المظلم، وعالمها السفلي، وعدد سلبياتها، وبعضها اختزلها في بار، ومنها من وصفها بالفقاعة، أو عاصمة السراب، ما قد يوحي بوجود هجمة منظمة تستهدف سمعة المدينة.

ومنها من اعتبرها قلعة النضال الفلسطيني، لأنها شهدت حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات، وخاضت أعنف المعارك المسلحة أثناء اجتياحها من الجيش الإسرائيلي، في إطار ما أسمته سلطات الاحتلال "عملية السور الواقي".

ومنها من رآها مدينة عادية، فيها كل الوجوه المحتملة لأي مدينة في العالم، لكنها تكبر على عجل، ومنها من تناولها بمنهج أكاديمي محايد، يبحث عن الحقيقة.

رأى البعض ازدهار المدينة وتطورها بوصفه أضراراً جانبيةً لفشل مشروع الدولة الفلسطينية، فيما اعتبرها آخرون ثمرة قيام أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية.

في هذا البحث، سنحاول الإجابة عن سؤال: هل رام الله مجرد فقاعة وعاصمة للسراب، أم هي مدينة حقيقية واعدة، ستثبت نفسها أكثر في المستقبل؟ مع محاولة للإبحار في تاريخ المدينة، واستكشاف أوجهها المتعددة، والتعرف إلى حاضرها، واستشراف مستقبلها... .

وإذا كانت رام الله قد تميزت عن سائر المدن الفلسطينية بانفتاحها وليبراليتها وتنوعها وأجوائها العصرية والحداثية، فهل يمكنها تطوير هذه الحالة، بحيث تصبح مدينة "كوزموبوليتانية" (أي مدينة معولمة) على غرار باريس ونيويورك (مع فارق الحجم طبعاً)، حيث تتجمع فيها الثقافات المختلفة (نتيجة الهجرة للعمل أو الدراسة)، وتكرس حالة التعايش السلمي بينها، وتطور أساليب حياتها وتفكيرها بشكل عصري وجديد للحياة التي تنشدها، مع الحفاظ على القيم والتقاليد والتراث الشعبي؟

حكاية رام الله

تبدأ قصة رام الله من مكان بعيد، تحديداً من مدينة الكرك الأردنية، عندما قرر "راشد الحدادين"، في منتصف القرن السادس عشر الجلاء عن مدينته، بسبب تعقيدات العادات البدوية المتأصلة، ولم يكن يخطر بباله حينها أنه سيؤسس مدينة، وسيصنع تاريخاً. وحسب الرواية المتداولة، رُزق راشد الحدادين بطفلة، وخلال تلقيه التهاني بها، تلقى مباركة من أحد شيوخ الكرك المسلمين (واسمه ابن قيصوم) فرد عليه الحدادين قائلاً، على عادة البدو، إنها ستكون لهذا الشيخ، الذي يبدو أنه أخذ الأمر على محمل الجد، وعندما كبرت الطفلة، عاد لراشد يطالبه بالإيفاء بوعده، فما كان منه إلا أن شد الرحال ليلاً؛ فاصطحب عائلته وتوجه غرباً، وعندما تعب حط رحاله في خربة رام لله المهجورة، المجاورة لمدينة البيرة، كان

المكان يحوي آثاراً رومانية وكهوفاً قديمة وعيون ماء وغابات من الأشجار الحرجية، فبدا مثالياً للسكن ولممارسته مهنته وهي الحدادة، فاشترى الأرض من أصحابها عائلة (الغزاونة)، وهم من أهالي البيرة..[١] ولكن راشد الحدادين، الذي نجح في موطنه الجديد، لم يفارقه الحنين إلى الكرك، فقرر العودة إليها بعد وفاة الشيخ المتسبب في رحيله، تاركاً خلفه أبناءه الخمسة، الذين أسسوا عائلات رام الله.. واليوم على دوار المنارة، في مركز المدينة تنتصب أربعة تماثيل حجرية من الأسود تمثل هؤلاء المؤسسين: صبرة، وإبراهيم، وجريس، وشقير، وحسان، وهم أجداد العائلات المعروفة بأسماء: آل يوسف، وآل عواد، وآل الشقرة، وآل الجغب، وآل عزوز. [٢]

ما يدل على قِدمها بعض الآثار التاريخية، مثل موقع الردانا، وخربة الطيرة، والقبور الرومانية، والآثار الصليبية... ونظراً لمناخها الجميل والمعتدل، أخذت تجذب السكان، وتنمو وتتطور على مهل، فبنيت فيها كنيسة الروم الأرثوذكس في العام ١٨٠٧، وفي العام ١٨٦٩ افتتحت مدرسة الفرندز للبنات، وتأسست فيها المحكمة العثمانية في العام ١٩٠٢ وتحولت إلى مقاطعة عثمانية، تضم ثلاثين بلدة محيطة بها، وفي العام ١٩٠٨، تحولت رام الله إلى مدينة، وتم تأسيس مجلسها البلدي الأول برئاسة إلياس عودة. [٣]

يَعود سبب تسمية رام الله بهذا الاسم إلى أصول كنعانيّة؛ حيث تعني كلمة "رام" الأرض المُرتفعة، وأضاف إليها العرب كلمة "الله"، فأصبح اسمها رام الله، وفي تفسير آخر لكلمة رام وتعني قَصَدَ، فتصبح رام الله بمعنى قصد الله. وعُرفَت المدينة بهذا الاسم في العَهد الصليبي.

تقع رام الله وسط السلسلة الجبلية الوسطى لفلسطين ضمن جبال القدس، تَحديداً على الخطّ المائي الفاصل بين السهل الساحلي وغور الأردن، وهي بذلك تتوسّط المنطقتين، وتَرتفع عن مستوى سطح البحر بين ٨٣٠–٨٨٠ متراً، وتبلغ مساحة أراضيها ١٤,٧٠٦ دونمات. [٤]

يشير الأرشيف العثماني إلى أن عدد سكان رام الله في بداية الفترة العثمانية (وتحديداً سنة ١٥٩٢م) قد بلغ ٢٢٥ شخصاً، وفي سنة ١٨٣٨؛ زار الرحالة الأميركي "إدوارد روبنسون" رام الله وقدر عدد سكانها بما يتراوح بين ٨٠٠–٩٠٠ نسمة.[٥] ارتفع هذا العدد سنة ١٩١٢ إلى ١٠٠٠ نسمة، ووصل إلى ٢٢٩٢ نسمة سنة ١٩٢٢، وحسب أول إحصاء سكاني لحكومة الانتداب، في العام ١٩٤٤، وصل عدد سكانها إلى ٢٩٢٠ نسمة، في حين بلغ عدد سكان البيرة حسب إحصاء سنة ١٩٤٥ أكثر من ٦٠٠٠ نسمة. وحسب معطيات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ قُدّر عدد سكّان رام الله في العام ١٩٥٢ بنحو ١٣,٥٠٠ نسمة، ثلثاهم من اللاجئين. في العام ١٩٩٧ بلغ عدد

سكّان رام الله ١٧,٨٥١ وفي العام ٢٠٠٧ كان سكّانها ٢٧,٠٩٢ نسمة، وسكّان مدينة البيرة ٣٧,٦٩٠، وسكّان مدينة بيتونيا ١٩,٤٩٦، أي ما مجموعه ٨٤,٢٧٨ نسمة للمجمّع الحضريّ الثلاثيّ. وقُدّر عدد سكّان رام الله في العام ٢٠١٥ بـ ٣٤,١٧٣ نسمة، وعدد سكّان المجمّع الحضريّ الثلاثيّ بـ ١٠٦,٣٠٥ (جميل هلال، ص ٢٥). وفي العام ٢٠١٦، أظهرت التقديرات أنّ التعداد السكاني لعموم محافظة رام الله والبيرة وصل إلى ٣٥٧,٩٦٨ نسمة. بمساحة إجمالية للمحافظة بلغت ٨٥٥ كم^2 تضم ٧٥ تجمعاً منها ٦ مخيمات للاجئين.[٦]

أما شقيقتها مدينة البيرة؛ فيعود تاريخها إلى الحقبة الكنعانية (نحو ٣٥٠٠ ق.م) ومنذ ذلك الحين، وعلى مدى أكثر من خمسة آلاف سنة؛ بقيت البيرة مأهولة بالسكان، وقد ورد ذكرها في العهد القديم أكثر من مرة باسم بيئروت. ويُعتقد أن عمر بن الخطاب قد حل بها في طريقه من المدينة إلى القدس لاستلام مفاتيح القدس من البيزنطيين، وقد أقيم سنة ١١٩٥ في المكان الذي يقال إن عمر صلى فيه مسجد يعرف بالمسجد العمري، وهو مازال قائماً حتى اليوم، وهو ملاصق للكنيسة البيزنطية.[٧] كانت البيرة في القرن الثالث عشر مركزاً لفرسان المعبد، كما كانت محلاً لنزول الجيوش الإسلامية لمحاربة الصليبيين، تبلغ مساحتها ٢٢٠٤٥ دونماً.[٨]

أما بيتونيا، الضلع الثالث من مثلث المجمع الحضري؛ فهي من المدن الفلسطينية القديمة التي تضرب جذورها عميقاً في التاريخ، وقد سكنها الكنعانيون في الألف الثانية قبل الميلاد، وشهدت كما باقي مدن فلسطين القديمة مختلف الحقب التاريخية التي مرت على البلاد، وحول اسمها تعددت الروايات؛ فقد ذكر بعضها أن أصل التسمية جاء من الكلمة الرومانية (بيت انيا) وتعني (بيت الزهرة الجميلة)، وفي رواية ثانية أنها سُمّيت على اسم قديسة يونانية اسمها (اونيا) سكنت الموقع في قديم الزمن، وكان الناس يدلون على الموقع نسبة إلى بيتها.[٩] وذكر مصطفى مراد الدباغ في كتابه "بلادنا فلسطين" أن التسمية تتألف من (بيت – ثونيا) بمعنى بيت الشخص المسمى (ثونيا) أو (طوني)، وأن الفرنجة (الصليبيين) سموها (بيتومين).[١٠] وتبلغ مساحة أراضيها الكلية ٢٣٣٦٦ دونماً.

رام الله والبيرة وبيتونيا، ثلاث مدن متلاصقة على نحو يصعب تفريقها، هذه المدن الثلاث تشكل حاضرة عمرانية واحدة، هي موضوع دراستنا، ولكن كما هو معروف، فإن اسم "رام الله" هو الشائع، لذا عندما نتحدث عن رام الله، فإنما نقصد (رام الله والبيرة وبيتونيا)، وهذه المدن الثلاث تشترك معاً في مشروع عمراني حضري يدعى مشروع متروبوليتان "رام الله، البيرة، بيتونيا"؛ وهو مشروع نموذجي لتحقيق السياسة الوطنية العامة في التخطيط الفيزيائي، و"المتروبوليتان" عبارة عن أي منطقة جغرافية تمتاز بكثافة سكانية عالية نسبياً،

وتشترك مناطقها بصفات اجتماعية واقتصادية وسياسية ومناخية وطبوغرافية مشتركة ومتكاملة، إذ تتكون عادة من مدينة مركزية أو أكثر وتجمعات سكانية متاخمة.. ويكون عدد سكان المتروبوليتان أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة، ولا يشترط الدمج بل يعني الاستفادة من مؤهلات وميزات كل منطقة بحيث يتم عمل وحدة عمرانية متكاملة، وفيها من التسهيلات ما يؤدي إلى تطوير حياة المواطن ورفاهيته.

رام الله، المدينة الإشكالية

نمت رام الله بشكل كبير ولافت، حتى أن حجمها تضاعف عدة مرات، وذلك خلال عقدين من الزمان، وتحديداً بعد قدوم السلطة الوطنية في منتصف التسعينيات. فقد زاد عدد سكانها من نحو ١٧ ألف نسمة في العام ١٩٩٧، إلى أكثر من مائة ألف في العام ٢٠١٧ (سكان المجمع الحضري رام الله، البيرة، بيتونيا)، كانت رام الله قبل ذلك بلدة متواضعة، ومصيفاً هادئاً، وهي الآن مدينة كبيرة تعج بالحياة.

نمت بسرعة مذهلة، وبمستوى نوعي جيد، على الرغم من معيقات الاحتلال؛ فالمدينة محاطة بالمستعمرات والحواجز، من الشمال مستوطنة ومعسكر "بيت إيل"، ومن الشرق مستوطنة "بساغوت"، ومن الجنوب حاجز قلنديا، ومن الغرب والجنوب الجدار الفاصل ومعسكر وسجن "عوفر"، وعلى مداخلها الرئيسة حواجز عسكرية شبه ثابتة (عطارة، قلنديا، DCO..)، فضلاً عن القيود الأمنية والإدارية، واقتحامات الجيش للمدينة في أي وقت.

من بين الكتب المهمة التي تناولت موضوع رام الله، بحث أكاديمي متزن قدمه الباحث "جميل هلال" بعنوان: "رام الله المدينة والحكاية"، في بحثه الموضوعي أورد "هلال" شهادات مختلفة لنشطاء ومختصين وشخصيات متنوعة، بالإضافة لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، ولخصها برؤيته الخاصة بأسلوب الباحث المحترف. يطرح في بحثه سؤالين: هل بوسع المدينة الجمع بين كونها مدينة محتلة ومحاصرة بالاستيطان، وبين طرحها لنفسها كمدينة ليبرالية تعددية معولمة؟ والجمع بين هيمنة سوق رأسمالي جشع تسيره قيم الربح والمنفعة الفردية، وبين حلم بناء مجتمع تسيره قيم الحرية والعدالة والمساواة والتضامن؟ (هلال، ص٨).[١١]

يستخلص "جميل هلال" من خلال بحثه أن ثلاث قوى رئيسة تسوق رام الله بوسائل مباشرة وغير مباشرة، وتتحكم بمساراتها المعمارية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية؛ أولى هذه القوى: إسرائيل، بحضورها الاستعماري، وتسويقها رام الله كبديل عن القدس، وثانيتها: السلطة الوطنية التي تقود التشكيلة الطبقية للمدينة، وتسعى لجعل رام الله تتواءم مع أسلوب حياة الطبقة الوسطى وأصحاب رؤوس الأموال، وثالثتها: الرأسمال المالي والعقاري الذي أنتج أشكالاً

معمارية جديدة للمدينة، وولد علاقات تراتبية بين مكونات المدينة ومحيطها. (هلال، ص٩)

يستنتج "هلال" أن تاريخ المدينة وموقعها وتكوينها الاجتماعي لم يكن له تأثير في نمو المدينة (خاصة بعد العام ٢٠٠٥)، وأن العامل الحاسم في ذلك كان وجود مؤسسات السلطة الوطنية، بكوادرها وكبار موظفيها، ووجود الهيئات الدولية والمنظمات الأجنبية وكبرى شركات القطاع الخاص... وأن هذا الوضع أدى إلى اتساع الطبقة الوسطى، وتعاظم دورها (وهي هنا طبقة مستهلكة، شأنها شأن الطبقة الوسطى في كل المجتمعات العربية). ويعتبر "هلال" أن تأثير السلطة أدى إلى خلق واقع اقتصادي سياسي اجتماعي ثقافي جديد، وأن من جملة ما تغير بعد قدوم السلطة: اتساع حجم الطبقة الوسطى، وتحول نشاط رأس المال المحلي والوافد، وتوسيع مجالات الاستهلاك والتمايز الطبقي، إضافة إلى تغير الثقافة السياسية التي كانت تعلي من قيم النضال والمقاومة إلى التصالح مع ثقافة فردانية استهلاكية، من مؤشراتها: انتشار السوبرماركت والمطاعم والمقاهي ومراكز اللياقة البدنية وصالونات التجميل، واقتناء أفخم السيارات والأجهزة المنزلية والشخصية، وهذا التحول في المزاج العام ترافق مع تحول الفصائل الوطنية، وانخراط كوادرها في الوظائف، أي تحول الفدائي إلى موظف.. (هلال، ص ١٥-١٢).

وكنتيجة لهيمنة الطبقة الوسطى على رام الله، والتي تشكل نحو ٦٠٪ من القوى العاملة في المدينة (هلال، ص٣٥)، سادت هذه الطبقة على أجواء المدينة بقيمها وأخلاقها ومعاييرها، ومن أبرزها الحرية الفردية واحترام خصوصية الغير، وغياب أو ضعف هيمنة العشيرة والعائلة، وتعدد ثقافاتها، وانتماءاتها السياسية، وتنوع أساليب حياتها بدرجة عالية من التعايش والتسامح، تطغى عليها السمة العصرية والليبرالية.

يلعب حجم الطبقة الوسطى دوراً رئيساً في استقرار المجتمعات وتطورها؛ لأنها الطبقة التي تعتمد عليها الدولة والمجتمع في عمليات البناء والتحديث والتطور، بسبب ما تمتلكه من مزايا وسمات اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤهلها للعب هذا الدور. وهناك تعريفات متعددة للطبقة الوسطى؛ أبسطها وصفها بتلك الطبقة التي تمتلك من الوقت ما يمكّنها من لعب أدوار ثقافية واجتماعية وسياسية إلى جانب ما تقوم به من أعمال إنتاجية. مع أن السمة العامة للطبقة الوسطى في المجتمعات العربية هي نزوعها للاستهلاك.

كانت نسبة العاملين في الضفة الغربية في مهن الطبقة الوسطى في الستينيات ٨٪، وارتفعت إلى ١٢٪ في العام ١٩٩٣ (أي قبل قدوم السلطة مباشرة)، ثم ارتفعت إلى ٢٠٪ سنة ١٩٩٧، ثم إلى ٢٧,١٪ سنة ٢٠١٢. أما في رام الله فتبلغ نسبتها ٥٩,٩٪. والبقية عمالة ماهرة وغير ماهرة وباعة ومن يعملون في الحرف والخدمات. (هلال، ص٨١).

يورد الباحث "هلال" شهادات حية لمواطنين ومختصين ويستعرض آراءهم حول رام الله، وهذه الآراء قد تساعد على رسم صورة أوضح للمدينة، وتقديم إجابات عن أكثر من سؤال. جاء فيها: "رام الله منطقة محاصرة ولكنها مفعمة بالحياة، وهي متعددة الثقافات والأوجه، لم تكن يوماً مدينة متجهمة، ولا ذكورية" (ص١٩)، "هي مركز الحياة الليلية في فلسطين؛ مقاه، بارات، صالونات، حفلات بيتية..." (ص٢٠)، "ما لا يمكن عمله في المدن الفلسطينية، يمكن عمله في رام الله" (ص٢١)، "تتمتع بطقس صيفي لطيف ومنعش، وهي منتجع صيفي مستحب، لها مركز حيوي، ومتاحف وأروقة فنية، ومسارح، وحدائق عامة، ومشهد عامر من المطاعم، وحياة ليلية حيوية، هي مدينة تنمو بسرعة كمدينة كوزموبوليتانية" (ص٢١). "الشعور الطاغي في رام الله، هو أننا نعيش في فقاعة لا بد يوماً من أن تنفقئ" (ص٢٢)، " تحولت إلى ملجأ، إلى نوع من الواحة، هي مكان إشكالي يشبه بيروت مصغرة، إنها مكان للهرب من الواقع الفلسطيني" (ص٢٠)، "مدينة حضارية متميزة، جميلة، خضراء، آمنة، مزدهرة، وصديقة للبيئة، محافظة على الموروث الثقافي والطبيعي، جاذبة للسياحة والاستثمار، حاضنة للثقافة والفنون، ميزتها التعددية الفكرية والسياسية والثقافية، واحترامها حقوق الإنسان" (ص٢٠)، "أشعر بالحنق والاختناق أثناء وجودي في هذه المدينة". ص٣٣).

الوجه الآخر للمدينة

في كتابه "حلم رام الله، رحلة في قلب السراب الفلسطيني" قدم مراسل صحيفة لوموند الفرنسية "بانجمين بارت"، الذي عمل مراسلاً للصحيفة في الأراضي الفلسطينية بين أعوام ٢٠٠٢ ~ ٢٠١١، صورةً مثيرةً وصادمةً لرام الله، من خلال المقابلات والعمل الميداني، تحدث فيها عن الطبقات المستحدثة، وخطة السلام الاقتصادي، وعن مناضلين ومثقفين غيروا مبادئهم، وعما وصفه بـ"أوهام عامة"، و"مكاسب خاصة".

وصف "بارت" الأراضي الفلسطينية بقوله: "هذا البلد المستحيل والمأساوي والعبثي الرائع الذي يشبه بأجوائه روايات فرانز كافكا، ولويس كارول، اسمه فلسطين، أو بالأحرى الضفة الغربية"... وأضاف: "رام الله، أقل مجوناً من تل أبيب وأقل بهرجة من بيروت، لكنها أكثر إثارةً للدهشة من الاثنتين، وهي اليوم الفقاعة الجديدة في الشرق الأوسط".

تتعرض رام الله لاقتحامات شبه يومية من جيش الاحتلال، وهي محاصرة بالمستوطنات والحواجز العسكرية، ومع ذلك لا تكف عن محاولة الظهور بمظهر الحياة الطبيعية، كما يقول الكاتب: «منذ العام ٢٠٠٧، تُفتتح حانة جديدة أو مطعم عصري كل ثلاثة أو أربعة أشهر، ومن هذه المطاعم من يحاكي الأناقة الباريسية، أو السحر اللاتيني. إنها الزبد الذي يحاول إخفاء ما يدور في المدينة، التي

يوجد فيها عدة مخيمات للاجئين، والتي يزيد فيها الفقراء فقراً، في حين تتكون فيها طبقات سريعة الثراء".

ورأى "بارت" أن بناء اقتصاد وطني أو سلطة حقيقية ذات سيادة، أو مؤسسات فاعلة ومنتجة في ظل الاحتلال أمر مستحيل، وأن ما يحدث على أرض الواقع، هو ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتقويض أي أمل في السلام، وتفريغ حل الدولتين من أي مضمون. ويرى أن هذا الوضع أدى لخلق طبقات وفئات مستفيدة من أموال المانحين السياسية التي تتدفق تحت عنوان دعم العملية السلمية، وتحقيق حل الدولتين، وهو أمر تدركه الدول المانحة، من خلال التقارير العلنية أو المسربة، ولكنها مع ذلك تستمر في هذه اللعبة لأمد غير معلوم.

وفي وصفه للطبقة الجديدة، كتب "بارت": "لم تثرِ هذه الطبقة، التي تتركز في حي الطيرة، من خلال الأملاك العقارية، أو الانتماء لحركة فتح، أو من شركات عائلية؛ بل من خلال المعاشات المرتفعة التي يتقاضونها بالدولار، والتي تتراوح بين ٣٠٠٠ و١٠٠٠٠$ في الشهر، كما استفادت من تراخيص التنقل داخل إسرائيل، وتذاكر سفر لحضور مؤتمرات في الخارج. هذه الطبقة هي التي تعطي رام الله وتيرتها السريالية وهويتها المفصومة، تتنازع بين الحرية والازدهار من جهة والاحتلال من جهة ثانية، وهذه الطبقة تحظى بدعم المانحين الذين كانوا مقتنعين بأن ظهور طبقة وسطى عليا، حريصة على رغد عيشها، سيساهم في استقرار السلطة الفلسطينية، وبالتالي حل النزاع، ولكن في واقع الأمر، لا توجد قناعة بحل النزاع، وهو ما يقال خلف الكواليس، وإنما إيجاد أرضية لاحتمال احتلال طال أكثر من اللازم".

وأضاف المؤلف: "النخب المثقفة كانت جاهزة لبيع خبراتها، مثلاً: تحمست البرجوازية المثقفة التي تدور في نطاق جامعة بيرزيت، وسارع كثير من أفرادها إلى تأسيس منظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، لدراسة الديمقراطية أو لتعزيز دور المرأة، وكلها مواضيع كانت جزءاً لا يتجزأ من برامج الأحزاب والنقابات، التي أُعيدت صياغتها استجابةً لبرامج المانحين، بذلك، دخلت هذه النخبة المثقفة في مسار تغريب يتيح لها سهولة أكبر في الحركة الدولية وزيادة موارد لا يستهان بها، وهي محاولة للحفاظ على الوضع القائم، وإدارة الصراع وليس حله، أدت إلى فتح خزائن البنوك، التي كانت سابقاً تنتهج سياسة متحفظة، لإطلاق برامج إقراض، جعلت نسبة كبيرة من الـ ١٦٠ ألف موظف في السلطة، يكدون لسد ما اقترضوه".

واعتبر "بارت" أن "تكوّن طبقة الأثرياء الجدد أتت بقرارات فوقية، ترى بوجود مثل هذه الطبقات ضرورة لسلام من نوع خاص، والمقصود في الواقع سلام التعايش مع الاحتلال، وجعله احتلالاً مقبولاً ورخيصاً ومربحاً، فكل تدفق لأموال المانحين، هناك طرق كثيرة، ليذهب جزء منها إلى خزانة آخر احتلال يحظى بالتدليل".

ورأى "بارت" أن المساعدات الدولية هي صفقات تجارية، أغلبها مربح جداً، يستفيد منها الكثيرون كالمتعهدين، والمنظمات غير الحكومية، وشخصيات سياسية وأكاديمية ومؤسسات محلية. حيث يستقدم هؤلاء، خبراء أجانب لا يفعلون شيئاً مهماً، والمسألة مصاريف زائدة وأرباح يتم تقاسمها.

وأضاف المؤلف: "إن رام الله تحولت دون أن تدرك أو تعترف، إلى مركز مالي وسياسي، وأصبحت مكاناً مخصصاً للشخصيات الفاعلة والمتنفذة، وعاصمة لدولة وهمية". ونقل في كتابه شهادات حية، منها عن المواطن يزيد عناني: "تتحول المساحة العامة إلى مساحة تجارية، وتنتشر أشكال التنظيم الليبرالي الجديد في كل مكان، وقد انبثق عن هذا التحول وهم التعايش". أما الناشط ناصر أبو رحمة، فيقول: "رام الله منطقة رمادية، غير محتلة مباشرة، وليست حرة فعلياً، وهي محاصرة ولكنها تعج بالحياة". ويورد شهادة على لسان دبلوماسي فرنسي يقول فيها: "لا تتحدث وكالات التنمية الدولية إلا عن تقوية المجتمع المدني، والديمقراطية، لكنها غالباً ما تفعل عكس ذلك؛ فهي تضعف من قدرته على اتخاذ المبادرات، وتحوّل المناضلين إلى مقاولين وزبائن. أما المساعدات المالية الدولية فهي آلة ضخمة لنزع الصفة السياسية عن حركة التحرير الوطنية الفلسطينية. السلطة الحقيقية في الضفة الغربية هي الإدارة المدنية في مستوطنة بيت إيل". وفي شهادة لخبير أجنبي، يقول: "بناء الدولة في فلسطين تجربة وهمية أو افتراضية. مهما كان الجهد الذي تبذله، فإن واقع الاحتلال سيهدده في أي لحظة".

وأضاف: "بعد انطلاق مسيرة السلام، سنة ١٩٩٣، تم إدماج معظم شباب الانتفاضة الأولى في أجهزة الأمن التابعة للسلطة. وانكب الاهتمام الوطني باتجاه بناء نواة جيش. في نهاية السنوات تَحَوّل بعض مقاتلي الانتفاضة الثانية إلى حراس في المتاجر أو الفنادق ذات الخمسة نجوم. وتحول الهوس الثوري إلى الدفاع عن القطاع الخاص". وأضاف: "لقد تَحَوّل قراصنة الجو، خاطفو الطائرات في سبعينيات القرن الماضي وقاذفو الحجارة في الثمانينيات، الذين كان يعبدهم الثوار في العالم بأسره إلى موظفي سلطة".

وفي نقد مباشر لمسعى رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض، الذي قدم نفسه بصفته صاحب مشروع "بناء الدولة"، يقول المؤلف إن المشكلة الحقيقية في وجود الاحتلال، وليست في نقص الكفاءات الفلسطينية، فيقول: "حتى لو جلبنا إلى فلسطين أكثر الوزراء كفاءة في العالم، وحتى لو تم استيراد مائة مدير عام محترف، فلن يكونوا قادرين على بناء مؤسسات فاعلة بالمعنى الحقيقي، لأن رؤية دولة لا توجد إلا على الورق، لا يمكن أن تتحقق". وحول مشروع سلام فياض، يعتقد المؤلف أنه مجرد محاولة لتحديث البيروقراطية الفلسطينية، لم تنجز. وفي هذا الإطار يقول القانوني "كميل منصور": "كل هذا

خدعة؛ سلام فياض ليس مغفلاً. ما يحاول فعله هو إبقاء النظام على قيد الحياة، وكسب الوقت حتى الانفجار المقبل".

وفي سياق متصل، نشرت صحيفة "السفير" اللبنانية تقريراً صحافياً يصف "ليالي رام الله الحمراء"، أعده الصحافي "إسلام السقا".. في تقريره تحدث عن "ليالي رام الله الحمراء" و"سكارى يترنحون في الشوارع" و"بيوت سرية" و"مطعم أنيسة"، مع إشارات خفية لدور المسيحيين في انتشار هذه الظواهر، وتواطؤ السلطة في قتل "الروح الثورية" للمدينة!!

وفي تقرير آخر شبيه بعنوان "سالسا وزنا وكحول.. حياة الليل الصاخبة في رام الله"، نشره موقع "ميدل نيوز" الإسرائيلي عن أماكن اللهو في الضفة الغربية، وأعادت نشره عدة مواقع منها "وطن يغرد خارج السرب".. جاء فيه: "مجتمع غزة، محافظ بطبعه، حيث لا ثقافة هناك تعلو فوق ثقافة المقاومة، تحارب الشرطة هناك ما تعتبره انحرافات أخلاقية كشرب الخمور والمخدرات، لكن في الضفة الغربية يختلف الأمر تماماً، حيث تنتشر حانات شرب الخمور والمراقص، وينظر طلاب الجامعات إلى الكحوليات على أنها موضة فينظمون حفلات خاصة للشراب، ويحتسونه حتى داخل الحرم الجامعي". ويضيف التقرير: "من هي المرأة الأكثر شهرة بمدينة رام الله؟ الإجابة بسيطة: أنيسة. ليس بسبب إنجازاتها الدراسية والمهنية أو السياسية، بل بسبب الحانة وقاعة الرقص الشهيرة التي تملكها". "حين تقتربون من المكان، ستجدون في المنطقة مجموعة من رجال الأمن يعملون في شركة حراسات خاصة". "وفي المدخل تتجول نساء بانتظار أن يأتي زبون ويختار واحدة منهن لقضاء الليلة معها". "حانات من هذا النوع موجودة في عدة أماكن برام الله. تتركز غالبيتها في منطقة رام الله القديمة، ذات الأغلبية المسيحية". "تنشر بلدية رام الله يومياً بياناً في الإذاعة الفلسطينية يأتي فيه: مستمعينا الأعزاء. تدعو بلدية رام الله كل المعنيين بالحذر وعدم السماح ببيع المشروبات الكحولية لمن لم يبلغ السن القانونية". "طلاب الجامعات الذين لا يملكون ما يكفي من المال لزيارة تلك الحانات، يجدون لأنفسهم بدائل كالسفر إلى بيرزيت. فهناك في المنطقة ذات الأغلبية المسيحية أيضاً، الكثير من نزل الطلبة التي تضج بالحياة والخمور".[١٢]

قبل هذا التقرير ظهر كتاب "رام الله الشقراء"، للكاتب عباد يحيى، تهجم فيها على المدينة، وشيطنها، ووصفها بأنها وكر للرذيلة.

وفي مقاله، علق الكاتب "محمد جرادات" على الرواية، واصفاً إياها بأنها ليست رواية شخصية أو رواية فكرة، بقدر ما هي رواية تتحدث عن مواضيع وشخصيات عدة: مساعدات الدول المانحة، التمويل الأجنبي، الغزو الثقافي الغربي "الناعم"، الاحتلال، ترهل حركة التحرر الوطنية وانحرافها، الطبقة الأرستقراطية النيوليبرالية الفلسطينية، جوليانو مير خميس، افيتور اريغوني، محمود درويش، راشيل كوري.[١٣]

تصور الرواية التغيُرات التي طرأت على رام الله بشكل خاص والضفة الغربية بشكل عام بعد انتهاء انتفاضة الأقصى، وتسلط الضوء على التغيرات السيسيولوجية المثيرة التي حلت برام الله وأهلها، وجعلتها مدينة الثنائيات المتناقضة. كتب المؤلف أحداث روايته وفق طريقة الرسائل المتبادلة، وهذه طريقة سردية شائعة، وقد عبّر من خلالها عن الهواجس والتناقضات التي يحملها تجاه رام الله، في كثير من العبارات التي ظهرت في روايته على لسان أبطالها، منها مثلاً: "لا وجود للمسلّمات في رام الله، كل شيء قابل للمساومة، والمدينة عازمة على سحق قناعاتنا الرملية" ص٣١. "الفرق بين لعوب تنتقل بين العشاق والعاهرة، أن الأولى تتذكرهم، والثانية تنسى، لم يبقَ لرام الله إلا الذاكرة وها هي تتسرب" ص٣٦. "أشعر بأن هنالك فقاعة كبيرة تحيط بهذه المدينة، تحيلها مختلفة عن كل ما سواها" ص ٣٨. "أشعر بأن الرياح التي تأتي إلى رام الله قد مرت على حقول شاسعة من الأفيون، وكل مشاعرنا الهجينة هي كل ما علق بالرياح في تلك الحقول" ص٣٩. "بات الكثيرون مقتنعين بأن لغة جديدة تنتشر في رام الله تخاطب أموال المانحين ومخيالهم حول الفلسطينيين" ص٥٤. "عجيبة رام الله هذه، هل يفكر رواد البار بالخروج لخمسين متراً فقط والسير في مخيم قدورة؟ أظنهم لا يرون المخيم أصلاً" ص٦٣. "رام الله تخال نفسها باريس، هذا باختصار ما يجري" ص٨٣. "يا لهذا البلد، كل ما فيها يحاك في المقاهي والبارات والمطاعم الجديدة ودائماً مع أجانب" ص٨٧.

وفي كتابه الثاني "جريمة في رام الله"، أعاد عباد يحيى هجومه على رام الله، من خلال قصة متخيلة تدور أحداثها حول ثلاث شخصيات شابة من جيل ما بعد الانتفاضة الثانية، لكلٍ منهم حكايته وعالمه الخاص، لكن حيواتهم ستتقاطع بعد حادثة قتل راحت ضحيتها شابة في مقتبل العمر، وتتركز أحداث الرواية في بار، بما يوحي للقارئ أن الحياة في رام الله إنما تشبه حياة البارات.

تنتقد الرواية التنظيمات الفلسطينية (بشكل خاص فتح وحماس)، وتظهر تناقضات المجتمع، وتلمح إلى حجم الفساد المستشري في الأجهزة الأمنية، وفي بنية المجتمع (والذي هو مجتمع رام الله)، وتواجه الرواية بوضوح ثقافة المجتمع القائمة على العلاقة الثنائية بين الأضداد، ليضع المجتمع أمام علاقة من نوع آخر؛ تصطدم بالمعنى السائد أو المعروف، ولا يتردد المؤلف بالمس بقضايا مجتمعية إشكالية تصل مرتبة التابو، مثل المثلية، حتى أنه يسخر من أهم رمز فلسطيني (الراحل ياسر عرفات)، ويستخدم عبارات وألفاظاً وصوراً جنسية اعتبرها كثيرون مسيئة، أو "خادشة للحياء"، وهي الحجة التي تذرع بها النائب العام لمصادرة الرواية، وتقديم كاتبها للتحقيق.

وخارج إطار الكتب والروايات؛ نظم بعض تجار المدينة حملة مدروسة لتغيير اسم رام

الله، بذريعة أنه لا يجوز وضع اسم الله على منتجاتهم، وقد فعلوا ذلك بالفعل؛ إذ أصبح اسم المدينة على منتجاتهم هو "راملة". وفي البيرة، ومنذ سنوات طويلة، تجري محاولات حثيثة لتغيير اسم مسجد جمال عبد الناصر إلى مسجد سيد قطب أو مسجد الشهداء، ولكن دون جدوى.[١٤]

في السياق نفسه، دأبت أصوات عديدة، من تيارات فكرية وسياسية متباينة على انتقاد رام الله، وجعلها مقترنة بحالة التراجع السياسي وضعف دور القوى الوطنية، بل جعلها مسؤولة عن حالة الانحطاط العام، والجزر الثوري، وتراجع دور النخب والجماهير.. وحجتهم في ذلك التركيبة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني (الذي مركزه رام الله)، ودور الحكومة والبنوك في إغراق الموظفين بالقروض، ودور النخب الاقتصادية المتحالفة مع السلطة، وأن اقتصاد المدينة يقوم على تجارة العقارات وتقديم الخدمات، وهو اقتصاد هش، سيكبر مثل فقاعة، ثم سينفجر (على حد تعبيرهم). وانتقدوا أيضاً دور الأجهزة الأمنية في قمع الجماهير، والتنسيق الأمني، ودور المنظمات الدولية، والفساد والبطالة والغلاء... .

ما هو الوجه الحقيقي للمدينة؟!

"رام الله مثل أي مدينة أخرى من مدن العالم، لها عدة أوجه. لا توجد مدينة طاهرة، ومدينة مذنبة، كما لا توجد مدينة فاضلة ومثالية. المدن بسكانها وثقافتها، وهذه مسألة نسبية متحركة على الدوام.

من حق أي مواطن أن ينتقد رام الله، أن يحبها أو يكرهها، أن يسكن فيها، أو يرحل عنها. لكن ليس من حق أحد تشويه صورتها، واتهامها بما ليس فيها.

من اللافت للنظر أن ما يجمع معظم الكتابات التي تدين المدينة وتشيطنها الانطلاق من فكرة سياسية حزبية، تسعى لتصوير المدينة كما لو أنها نتاج أوسلو، وأنها ظهرت فجأة غداة توقيع الاتفاق، مدينة بناها الموقعون على المعاهدة وتقاسموا خيراتها، بل نهبوها بلا رأفة، مدينة بلا تاريخ، ولا ذكريات، ولا ماض، مدينة أنجبتها معاهدة سياسية بائسة، وهذه المدينة "الفقاعة" ستزول من ذاكرة الناس بمجرد إلغاء المعاهدة!" (غسان زقطان).

كما أن كثيراً ممن انتقدوا رام الله وهاجموها بشدة، فعلوا ذلك لدوافع سياسية، لأن رام الله مركز السلطة الوطنية، بالتالي فإن تشويه رام الله وشيطنتها هو شيطنةٌ للسلطة نفسها وتشويه لها، أي أن المسألة تصفية حسابات سياسية، ولكن بطريقة مواربة (أغلب هؤلاء من القوى المحسوبة على اليسار)، وآخرون انتقدوها لأنها مركز النشاطات الثقافية في فلسطين عموماً، وبالتالي فإن كل من يختلف مع الثقافة الشعبية الفلسطينية (وغالباً لأسباب أيديولوجية، وتحديداً من بعض قوى الإسلام السياسي) هؤلاء يهاجمون رام الله، وهدفهم

الثقافة الوطنية (المدنية، العلمانية، الشعبية، وهي سمة رام الله) التي تتعارض مع رؤاهم الأيديولوجية والسلفية... .

إجمالاً، هذه الكتابات المبنية على فكرة شيطنة المدينة وإدانتها وتخوينها وتكفيرها وتجريدها من تاريخها ومصادرة حقوق سكانها ومؤسسيها، إنما هي محاولات بائسة لتبرير الفهم الضيق واليائس لهوية المكان وتسويقه، والفهم السطحي لبروز المدن وتطورها، الذي يستخف بأبسط مبادئ سيسيولوجيا المجتمعات وديناميات التطور المجتمعي.

أغلب الكتّاب الذين انتقدوا رام الله بشدة، وشيطنوها، أو اعتبروها مجرد فقاعة. لم يروا في رام الله سوى حضيضها، ولم يعرفوا منها إلا القشور. على سبيل المثال، الصحافي "إسلام السقا"، الذي وصف لياليها الحمراء، لست متأكداً إذا سبق له زيارة رام الله، أم أنه انضم لفرقة الهجوم على المدينة، بعد أن وجد في هذا الموضوع مادة مثيرة، تحصد اللايكات، وتسرِّع من عدّاد القراءات!! وما يدل على هشاشة الفكرة التي يطرحها، أنه بدأ تقريره بسؤاله: من هي أشهر امرأة في رام الله، بل في سائر أراضي السلطة؟ ويجيب بنفسه: إنها "أنيسة"!!

ولكن من هي أنيسة؟ ولمَ كل هذه الضجة حول مطعم أنيسة؟! في آب ٢٠١٤ انتشرت إشاعة مفادها أن الشبان الغاضبين يحرقون ثلاثة مطاعم تبيع الخمور منها مطعم أنيسة، وبدأت التعليقات التي تصف عهر رام الله وفسقها ومجونها!! وتبين لاحقاً حسب تقرير الدفاع المدني، أن مطعماً واحداً فقط (متخصص بالمأكولات البحرية) قد احترق بسبب تماس كهربائي، ولكن لسوء حظه يقع بالقرب من مطعم أنيسة!!

من خبرتي المتواضعة بعد عقدين من إقامتي في رام الله، أكاد أجزم أن أغلب سكان رام الله لا يعرفون من هي "أنيسة"، لكنهم جميعاً يعرفون سميحة خليل، وزهيرة كمال، وحنان عشراوي، وكما يعرف كل نابلسي فدوى طوقان، وسحر خليفة، وكما يعرف كل فلسطيني دلال المغربي وليلى خالد وغيرهن العشرات.

علماً أن "أنيسة" التي سُمّي المطعم على اسمها هي سيدة محترمة توفيت قبل زمن طويل، وأحبَّ أبناؤها تخليد اسمها بطريقتهم الخاصة، ولا علاقة لها بما يُشاع عن المطعم والمدينة.

وفي تقرير آخر شبيه نُشر بعنوان: "سالسا وزنا وكحول.. حياة الليل الصاخبة في رام الله، الذي نشره موقع "وطن يغرد خارج السرب". مدعياً أنه منشور على موقع "ميدل نيوز" الإسرائيلي، والغريب أنه لا يحمل أي توقيع، وبعد البحث لم أعثر على أي موقع إسرائيلي بهذا الاسم، وتبين أن مواقع عدة نسبت تقاريرها (ومعظمها ضد السلطة، وضد نظام السيسي) إلى هذا الموقع "الغامض"، ولم نعثر على الأصل. وبصرف النظر عن الموقع، من السهولة الكشف عن التلفيقات التي يزخر بها، والاتهامات

المبطنة.. مثلاً جاء فيه: "مجتمع غزة، محافظ، حيث لا ثقافة هناك تعلو فوق ثقافة المقاومة". هل يوجد كاتب إسرائيلي يشيد بثقافة المقاومة الغزية؟ ويضيف التقرير: "تحارب الشرطة في غزة ما تعتبره انحرافات أخلاقية كشرب الخمور والمخدرات، لكن في الضفة الغربية يختلف الأمر تماماً، حيث تنتشر حانات شرب الخمور والمراقص".. مقارنة غير بريئة، ومحاولة لتكريس الانقسام، وتهجم مكشوف يصف مجتمع الضفة الغربية بالانحلال! ويقول عن طلاب جامعاتها إنهم يعتبرون الكحول موضة، ويحتسونها داخل الحرم الجامعي! ولتصوير أن شرب الخمور شائع بكثرة في المدينة، يضيف: "تنشر بلدية رام الله يومياً بياناً في الإذاعة الفلسطينية يأتي فيه: مستمعينا الأعزاء. تدعو بلدية رام الله كل المعنيين بالحذر وعدم السماح ببيع المشروبات الكحولية لمن لم يبلغ السن القانونية". مع العلم أن أياً من الإذاعات المحلية لم ينشر مثل هذا التحذير المزعوم.

وطبعاً، مثل تقرير "السقا" يتساءل بمكر: "من هي المرأة الأكثر شهرة بمدينة رام الله؟ الإجابة بسيطة: أنيسة. ليس بسبب إنجازاتها الدراسية، والمهنية أو السياسية، بل بسبب الحانة وقاعة الرقص الشهيرة التي تملكها". السذاجة والتسطيح عينهما. أما الكذب المكشوف فبقوله: "حين تقتربون من المكان، ستجدون في المنطقة مجموعة من رجال الأمن يعملون في شركة حراسات خاصة". علماً أنه لا يوجد أمن خاص بالمنطقة. أما ذروة ما يريد أن يصله إليه: "وفي المدخل تتجول نساء بانتظار أن يأتي زبون ويختار واحدة منهن لقضاء الليلة معها". وكأن الدعارة ظاهرة منتشرة ومستفحلة في رام الله!! لكن أخطر ما في التقرير تلميحه إلى أن المسيحيين مسؤولون عن انحلال أخلاق المدينة، انظر: "حانات من هذا النوع موجودة في عدة أماكن برام الله. تتركز غالبيتها في منطقة رام الله القديمة، ذات الأغلبية المسيحية". وإمعاناً في الاتهام، والتصنيف الطائفي يضيف: "طلاب الجامعات الذين لا يملكون ما يكفي من المال لزيارة تلك الحانات، يجدون لأنفسهم بدائل كالسفر إلى بيرزيت. فهناك في المنطقة ذات الأغلبية المسيحية أيضاً، الكثير من نزل الطلبة التي تضج بالحياة والخمور".[١٥]

في رواية "رام الله الشقراء" (بالإضافة لرواية جريمة في رام الله) نجد الهجوم على رام الله بكل صراحة ووضوح.. وهاتان الروايتان لاقتا رواجاً، وردود فعل متباينة، وأحدثتا جدلاً في الأوساط الثقافية، وفي مقالة للكاتب محمد جرادات" يتساءل: تُرى هل حقاً المدينة أنثى؟ وما هي العلاقة بين المدينة والأنثى؟ ويجيب بنفسه: المدينة أنثى؛ فكلاهما مصدر للخصب والإنجاب والتلاقح، الأنثى تنجب الإنسان بأفكاره المتعددة وأشكاله المختلفة، والمدينة تنجب الفكر والآراء والفن والأدب والحضارة منذ أقدم العصور، وتتشابه المدينة مع الأنثى أيضاً بأنهما معرض للاغتصاب والسلب والنهب.

وبالعودة لكتاب "حلم رام الله، رحلة في قلب السراب الفلسطيني"؛ فمن نافلة القول التذكير بأنه يحق لأي كاتب أو صحافي أن ينتقد رام الله وغيرها، ولكن من الغريب أن يتحول رأيه إلى وثيقة تاريخية معتمدة، كما حدث مع هذا الكتاب، الذي تعامل معه البعض على أنه مرجع تاريخي وأكاديمي، علماً أنه على الرغم من الجهد المبذول فيه، ومن منطلق يساري متفهّم ومتضامن مع الفلسطينيين؛ ليس أكثر من شهادة لمراسل صحافي مر على المدينة لفترة، وخرج بكتاب، هو عبارة عن وجهة نظر شخصية.

في كتابه، يصف "بارت" رام الله بأنها "أكثر إثارة للدهشة من بيروت وتل أبيب". حسناً، وما المانع من أن تكون رام الله مثيرة للدهشة! ويضيف: "لا تكف المدينة عن محاولة الظهور بمظهر الحياة الطبيعية، حيث تُفتتح حانة جديدة أو مطعم عصري كل ثلاثة أشهر، ومن هذه المطاعم ما يحاكي الأناقة الباريسية، أو السحر اللاتيني. إنها الزبد الذي يحاول إخفاء ما يدور في المدينة، التي يوجد فيها عدة مخيمات للاجئين، والتي يزيد فيها الفقراء فقراً، في حين تتكون فيها طبقات سريعة الثراء". والسؤال: هل من الخطأ أن تتمسك المدينة بالحياة! وأن تسعى لأن تصبح مدينة عصرية وجميلة؟ هل بقية مدن العالم تخلو من التفاوت الطبقي الكبير بين الأغنياء والفقراء؟!

يرى "بارت" أن بناء اقتصاد وطني أو سلطة حقيقية ذات سيادة، أو مؤسسات فاعلة ومنتجة في ظل الاحتلال أمر مستحيل، وهذا صحيح وهو يلقي باللائمة على الدول المانحة، وهو محق تماماً في ذلك، ولكن هل مطلوب من رام الله (وكل المدن الفلسطينية) أن تظل في حالة انتظار لحين زوال الاحتلال؟ هل وجود الاحتلال سبب يمنع القطاع الخاص من البناء؟ بمعنى هل المطلوب وقف مظاهر الحياة إلى حين تحقيق التحرير؟ أم تحدي الاحتلال والتقدم بالبناء؟

من الواضح حجم المبالغة في تصوير بارت للطبقة الجديدة، وكيفية تضخمها، فالذين يعملون في المنظمات الدولية ويتقاضون رواتب عالية جداً، الذين يعطون رام الله وتيرتها السريالية وهويتها المفصومة (على حد تعبير الكاتب) في الواقع هم فئة محدودة جداً، ولا تتجاوز عشرات الأشخاص، بينما الأغلبية الساحقة من طبقة الملاك والأثرياء هم من التجار وأصحاب العقارات، وهؤلاء كانوا كذلك قبل قدوم السلطة. أما عن تبدل شخصية وحياة الفدائي إلى موظف، فهذا لا يعني بالضرورة أنه غير مبادئه، أو تخلى عن فلسطينيته، أو باع خبراته، على حد تعبير "بارت".

ويضيف "بارت": "تحولت رام الله دون أن تدرك أو تعترف، إلى مركز مالي وسياسي، وأصبحت مكاناً مخصصاً للشخصيات الفاعلة والمتنفذة، وعاصمة لدولة وهمية". من الطبيعي أن أي مدينة تصبح عاصمة إدارية وسياسية (حتى لو كانت مؤقتة) أن تتحول إلى مركز مالي وسياسي، وأن تستقطب الشخصيات الفاعلة..

أما قضية أنها دولة وهمية، فهذا تحد أمام الفلسطينيين (وأمام المجتمع الدولي) ليجعلوا منها دولة حقيقية.

وفيما يتعلق بمواضيع النخب المثقفة والبرجوازية المثقفة التي تدور في نطاق جامعة بيرزيت، وكذلك المنظمات غير الحكومية وأدوارها في الدفاع عن حقوق الإنسان، ودراسات الديمقراطية أو لتعزيز دور المرأة، ودور المانحين، والاقتراض من البنوك، والاقتصاد والتنمية في ظل الاحتلال، والدور الوظيفي للسلطة، واستبدال الفدائي بالموظف، وغيرها من المواضيع التي تم طرحها في العديد النقاشات وورش العمل، واستحوذت على اهتمام باحثين ودارسين كثر، وظلت موضع خلاف وجدل، فهذه قضايا مرتبطة بالتحولات السياسية في المنطقة، وطبيعة المرحلة، ولا تقتصر على رام الله وحدها.

رام الله ليست فقاعة

بالعودة للسؤال "هل رام الله فقاعة، أم مدينة حقيقية؟"، لنعرّف أولاً المدينة الحقيقية.. وبماذا تختلف عن المدينة الطارئة، أو القرية، أو أي تجمع سكاني؟

المدينة، عبارةٌ عن بيئة حضارية تحتوي على عدد كبير من الناس، وتُعرف أيضاً بأنها نسيج مجتمعي من العمارة، والمصانع، والاقتصاد، والمدارس، والجامعات، وغيرها من المؤسسات التي تدل على وجود بيئة إنسانية متحضرة في منطقة ما، وتعتبر صورة من صور التطور الحضاري، وعنصراً مهماً من عناصر المجتمع البشري.

وحسب الدراسات الإحصائية، فإن المكان الذي يسكن فيه أكثر من ٢٠ ألف نسمة، يصنف على أنه مدينة، طالما أن المساحة الجغرافية القائمة تحتوي على المظاهر المدنية، من منازل، ومدارس، ومراكز صحية، ومجلس بلدي، وغير ذلك. وما يميز المدينة عن القرية، الكثافة السكانية؛ إذ يعد عدد السكان هو المقياس الرئيس في العديد من دول العالم لتحديد المدن بشكل صحيح، فإذا سكن في الميل المربع الواحد أكثر من عشرة آلاف نسمة، توصف هذه المساحة الجغرافية بأنها مدينة. وأيضاً يمتاز سكان المدينة عن سكان المناطق الأخرى بتنوع المهن وتركزها في المهن الصناعية، والإنتاجية، والتجارية، والوظائف العامة، والخاصّة في الشركات والمؤسسات. وكذلك تتميّز المدينة بالحياة الثقافية، وانتشار العديد من الأماكن التي تدلّ على المظاهر الثقافية فيها، مثل: المسارح، والمكتبات، والمتاحف...[١٦]

هناك مدن طارئة مستحدثة، بنيت بشكل عشوائي، تفتقر لنمط معماري معين، وليس لها شخصية محددة، أو ملامح مميزة، أو تراث خاص بها، وتخلو من عبق التاريخ.. وهناك مدن تاريخية عريقة.. وهناك مدن غنية وحديثة، وأخرى فقيرة بنيتها التحتية هشة.. وهناك مدن جميلة، وأخرى بائسة لا تصلح للسكن..

هناك مدن كبيرة لكنها تتسم بخصائص القرية، خاصة من ناحية العلاقات الاجتماعية.. في أبسط تعريفات المدينة، توصف بأنها المكان الذي يلتقي فيه السكان بفضاءات عامة، مثل: المقاهي والحدائق ودور السينما والفنادق وورش العمل، والمؤتمرات والمراكز الثقافية والأكاديمية... أو هي تجمع غرباء، بمعنى أن العلاقات الاجتماعية في المدينة لا تقوم على أساس العشيرة والعائلة، بل على الشعور بالمواطَنة..

أما اقتصاد الفقاعة، أو اقتصاد البالون، فهو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها، حتى يبلغ سعرها مستويات خيالية، ثم حدوث هبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة. في تشبيه لانتفاخ البالون الذي ينتفخ حتى ينفجر. ويُقصد بهذا التعبير أيضاً وصف بعض الاقتصادات التي تشهد رواجاً اقتصادياً كبيراً لفترات زمنية محدودة، دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والاستمرار على أسس دائمة ومتواصلة[١٧].

وبالعودة، إلى رام الله، ومقاربة أوضاعها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع ما سبق من تعريفات، يمكننا تلمس طريق الإجابة عن السؤال المركزي الذي يطرحه البحث، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الاحتلال، وتأثيره وتداعياته.

رام الله، من حيث عدد السكان، وتكوينهم الاجتماعي، وعدد الوافدين إليها يومياً، وتوافر البنية التحتية، والخدمات والمرافق العامة بأنواعها، والحياة الثقافية، والعراقة، والجذور التاريخية، والسمات المميزة.. تستجيب لهذه الشروط وغيرها من عناصر المدينة، وهي اشتراطات وعناصر تتوفر أيضاً في مدن فلسطينية أخرى (نابلس، الخليل، غزة..).

لا يعيب رام الله أن الاحتلال مسيطر عليها، وعلى سائر فلسطين، وأن الاحتلال هو العائق الحقيقي والأول أمام مسيرة التطور والتنمية وبناء اقتصاد وطني.. وأنه يحد من حركتها، ويكتم على أنفاسها، ويتحكم في مداخلها ومخارجها.. فلرام الله (أسوة ببقية المدن والقرى والبلدات والمخيمات الفلسطينية) دورها النضالي المميز، ومساهمتها الكبيرة في المسيرة الكفاحية للشعب الفلسطيني، منذ ثورة الـ٣٦، وحتى انطلاقة الثورة في الـ٦٥، مروراً بالانتفاضتين.. وقد قاتلت ببسالة، وتصدت لهجمات جيش الاحتلال في اجتياح ٢٠٠٢، وظلت باروميتر الحِراك الشعبي في فلسطين، وعماد الفعل الجماهيري في الانتفاضة، وتعمدت شوارعها بدماء الشهداء، وسارت فيها آلاف التظاهرات والمسيرات الشعبية، سواء ضد الاحتلال، أو ضد السلطة، أو من أجل عشرات القضايا الأخرى.

رام الله مدينة عربية فلسطينية بالوجه واللسان، والسمات العامة، وهي مثل بقية

المدن الفلسطينية، ذات تاريخ عريق، يعود لأيام الكنعانيين، وفيها مواقع وشواهد كثيرة تدل على ديمومة الحياة فيها واستمراريتها منذ آلاف السنين.. فيها بلدة عتيقة، وكنائس ومساجد وأسواق ومنازل ومبان أثرية تعود لحقب تاريخية قديمة.

تسعى رام الله إلى أن تكون مدينة كوزموبوليتانية منفتحة على كل الوطن أولاً، وعلى العالم ثانياً، ليس لأنها تُطلق على ميادينها وشوارعها أسماء الشهداء والمناضلين والمبدعين ومن ساهموا في الكفاح الوطني والإنساني وحسب؛ وإنما لأنها أيضاً اختارت أن تكون مدينة متعددة، متنوعة، متسامحة، منفتحة على الجميع، تذوب فيها الفوارق الطبقية والاجتماعية، لا تجد فيها فوارق واضحة بين الطبقات.. لذا ما يميز رام الله، أنها نجحت إلى حد كبير في التخلي عن النزعات المناطقية التي تتسم بها مدن أخرى، فلا فرق في رام الله بين من هم من أصول فلاحية، أو سكان المدينة الأصليين، أو بين سكانها القدامى والقادمين إليها من أجل الدراسة أو البحث عن فرص، ولأنها تأسست أصلاً على يد عائلة مسيحية، وعلى الرغم من أن المسيحيين فيها اليوم يشكلون أقلية، فإنها مدينة التعايش الأجمل في فلسطين، بل في المنطقة بأسرها، حيث يعيش فيها المسيحيون والمسلمون بسلام وتآخ منذ مئات السنين. حتى أبناء الحركات الإسلامية فيها أكثر مرونة واعتدالاً من أقرانهم في مناطق أخرى.. رام الله لم تلغ الفوارق الطائفية فحسب، وإنما صهرت، أيضاً، جميع التناقضات السياسية والأيديولوجية في بوتقة الوسطية والاعتدال، حيث تجد فيها الأفكار اليسارية واليمينية، التقدمية والرجعية، الأنماط الليبرالية والمحافظة، الإسلاميين والعلمانيين، المحجبات وغير المحجبات.. دون أن يطغى أحد على الآخر.

السمة الأخرى لرام الله أنها تمكنت من تجاوز المعايير البدائية في العلاقات الاجتماعية، أي أن علاقاتها تقوم على أسس مدينية، أكثر من علاقات الدم والقرابة، لذلك، تراجعت فيها إلى حد ما هيمنة العائلة والعشيرة، لصالح الحياة المدنية، ولذلك أيضاً يحترم الناس هنا خصوصيات الآخرين، وقلما يتدخل الجار في شأن جاره، وبوسع الشباب والشابات ارتداء ما يحلو لهم، تقريباً، دون اعتراض من أحد..

ومن العوامل التي ساهمت في إكساب رام الله سماتها الليبرالية والحداثية (العلمانية)، أنها أساساً قدمت نفسها كمدينة سياحية ومصيف، إضافة إلى وجود المسيحيين فيها، بمدارسهم وثقافتهم، ووجود عشرات الآلاف من كوادر السلطة (العائدين)، الذين كانوا يعملون سابقاً في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، هؤلاء اختبروا العيش في كبريات المدن: بيروت، بغداد، القاهرة، الجزائر، عمّان، وفي العديد من المدن الأوروبية، عادوا بتجاربهم وأنماط حياتهم التي اعتادوا عليها، وهؤلاء

يشغلون أغلب المناصب الأمنية والإدارية في المدينة.. إضافة إلى العلاقات الخاصة التي تربط سكان المدينة الأصليين بالأميركيين، حيث هناك عشرات الآلاف في الأميركيتين أصولهم تعود إلى المدينة، دون أن تنقطع علاقتهم بها، حيث يأتونها باستمرار حاملين معهم ثقافاتهم، وأنماط حياتهم التي اعتادوا عليها هناك.. عامل آخر مهم، هو أن النسبة الأكبر من سكان المدينة ينتمون للطبقة الوسطى (نحو ٦٠٪)، ومعلوم أن قيم الحداثة تحتضنها وتتمثلها عادة هذه الطبقة، مع العلم أن نسبة لا بأس بها من أبناء هذه الطبقة انحازوا للتنظيمات الإسلامية (حماس، الجهاد، حزب التحرير..) خاصة من سكان البيرة، التي توصف بأنها أكثر محافظة من الناحية الاجتماعية.

ومن سمات رام الله أيضاً، الحياة الثقافية، حيث تكاد لا تمر أمسية في المدينة دون نشاط ثقافي، أو فعالية تدعوك للفرح، إلى جانب مهرجانات الفن والرقص المعاصر وفعاليات مهرجان وين عَ رام الله السنوي، ما يدل على أنها مدينة منحازة للحياة والمستقبل، وفيها حياة ثقافية زاخرة، ربما أكثر من سواها، حيث تضم الكثير من المؤسسات الثقافية بما يفوق غيرها كماً ونوعاً (وغالبيتها تأسست بعد أوسلو): قصر رام الله الثقافي، مركز السكاكيني، متحف ياسر عرفات، متحف محمود درويش، مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، مركز بلدنا الثقافي، مؤسسة القطان، مؤسسة رواق (دراسات معمارية وهندسية)، مؤسسة مواطن (دراسات حقوقية)، مركز ماس (دراسات اقتصادية)، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني، معهد إدوارد سعيد للموسيقى، جمعية الكمنجاتي، المركز الشعبي للفنون "فرقة الفنون الشعبية"، سرية رام الله، مسرح القصبة، المركز الثقافي الفرنسي والألماني والإسباني، بيت الإبداع، دار الطفل، منتدى الفنانين الصغار، مكتبات البلدية العامة "رام الله، البيرة، بيتونيا"، مركز عشتار للإنتاج المسرحي، منتدى شارك الشبابي، جمعية إنعاش الأسرة (تراث وفولكلور شعبي)، مركز أوغاريت الثقافي، شاشات... إضافة للعديد من النوادي والمراكز الرياضية والفرق الكشفية.. إلى جانب قاعات السينما، وعدد كبير من المقاهي الشعبية، و"الكوفي شوب"، والمطاعم الحديثة، والحدائق العامة والمرافق الترفيهية والسياحية.

لا يعيب رام الله أن تقام فيها أنشطة ثقافية متنوعة، بعضها جيد وبعضها هابط.. ففي كل بلد أكثر من ثقافة، ومع ذلك تظل الثقافة رافعة للتطور الاجتماعي والانفتاح على الإبداع الإنساني. الثقافة الفلسطينية كانت ولا تزال رافعة لمقاومة الاحتلال. قد يحدث انهيار سياسي لكن الثقافة تبقى صامدة ومقاومة.

يأخذ البعض على رام الله أن اقتصادها قائم على الخدمات، فنادق، كوفي شوب، مقاه، مطاعم، سوبرماركت، محلات أزياء، مراكز

تجارية، عقارات.. وهذا صحيح، ويرون أن أي اقتصاد يقوم على الخدمات فقط اقتصاد هش، قد يتضخم لمرحلة زمنية معينة، لكنه حتماً سيتراجع وينكمش (نظرية الفقاعة).. وهذا غير دقيق تماماً، وإن كان في جانب معين صحيح.. رام الله لا يقوم اقتصادها فقط على الخدمات.. وهي مثل سائر المدن الفلسطينية الكبرى، تقوم على تجارة العقارات بدرجة كبيرة، وعلى التبادل التجاري (داخلياً وخارجياً)، وعلى قاعدة صناعية (وإن كانت متواضعة جداً مقارنة بالمدن الصناعية).. إضافة إلى المعامل والمشاغل والمشاريع الصغيرة، وأيضاً يقوم اقتصادها على العمالة، وتحويلات المغتربين، والسياحة.. وهذا لا ينتقص من شأن المدينة، فهي لاعتبارات كثيرة، أهمها أن أغلبيتها تنتمي للطبقة الوسطى، وبسبب قيود الاحتلال التي تكبل وتمنع تبلور أي اقتصاد وطني إنتاجي، لذا تبنت قطاع الخدمات، وفيها ما يؤهلها لذلك.. بل إن الحركة الاقتصادية والتجارية في رام الله نشطة، خلافاً لمعظم المدن العربية المجاورة التي تشهد كساداً وركوداً في أسواقها.. مثلاً سوق العقار في رام الله لم يشهد أي كساد، على الرغم من آلاف الشقق الفارغة، التي تستجدي من يشتريها، ومع ذلك، وخلافاً لقانون العرض والطلب، لم تنخفض أسعارها!

يأخذ البعض على المدينة انفتاحها وليبراليتها، التي يرون فيها نوعاً من الانحلال والمجون.. وإذا كان الحديث عن مراقص وحانات لبيع المشروبات الروحية، فمثل هذا بل أضعاف أضعافه موجود في أي مدينة كبيرة في العالم العربي والإسلامي (بعضها في العلن، وبعضها في السر). وهي مثل أي مدينة في العالم؛ فيها كل المتناقضات، حيث تتزاحم فيها دور العبادة والمدارس والجامعات والمسارح والملاعب والمتنزهات وبيوت الدعارة والبارات والمقاهي.

خاتمة

هؤلاء الذين يستقوون على المدينة، (سواء من يسعى لتغيير اسمها، أو لتشويه صورتها)، لم يعرفوها على حقيقتها، أو أنهم عرفوها ولم يستوعبوا تنوعها، لم يعرفوا كيف يحبونها، ربما لأنهم لا يعرفون الحب، وربما لأنهم ينتمون لأزمنة أخرى، وربما بعضهم يصفّي حسابات سياسية مع السلطة.. هؤلاء لا يكتبون إلا ما هو مُخزَّن في ذاكرتهم من أحكام مسبقة، ولا يصفون إلا ما يعشش في مخيلاتهم، وما يبحثون عنه؛ تماماً مثل الرجلين اللذين عادا من مصر إلى المدينة المنورة، فسألهم الخليفة الفاروق: كيف وجدتما مصر وأهلها؟ فأجابه الأول بما يدل على أنها بلد المراقص والحانات، فقال له صدقت. بينما أجابه الثاني بما يدل على أن أهلها متدينون وملتزمون بالإسلام، فقال له أيضاً صدقت. فقد كان كل شخص يفتش عن الأشياء التي تهمه، ولم يرَ الأشياء الأخرى.

قد ننتقد في رام الله غلاءها الفاحش، وارتفاع تكاليف الحياة فيها، وإخفاقها في مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وازدحام الطرق وأزمات المرور، المطبات، وأخطاء البلدية في تعبيد الشوارع، وانعدام النظافة في بعض المرافق العامة، وبعض الفوضى في مركز المدينة، والإهمال في أطرافها، والدور الملتبس لمنظمات الـ NGO's، واستغلال طبقة التجار والرأسماليين، وجشعهم الذي لا يتوقف.. القيم الفردانية الأنانية، ونزعة الاستهلاك الترفي، الشباب الضائع، والذي يسير على غير هدى، بانتظار أن يبتلعه شبح البطالة.. علماً أن ما سبق يعد من أعراض المدن الكبرى، ومن أبرز مشاكلها.. بما يتناسب طردياً مع حجمها وتعداد سكانها.

الهوامش

١ قصة رام الله والبيرة، إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الإعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، تنسيق حسين العودات.

٢ حكايات رام الله، شيخ عشيرة أردني أسس المدينة قبل مائة عام، دنيا الوطن، ١-٧-٢٠٠٨،.http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2008/07/01/129750.

٣ حكايات رام الله، مصدر سبق ذكره.

٤ قصة رام الله والبيرة، مصدر سبق ذكره.

٥ قصة رام الله والبيرة، مصدر سبق ذكره.

٦ رام الله والبيرة، الكتاب السنوي ٢٠١١، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1790.pdf

٧ المصدر: رام الله والبيرة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3301

٨ الموقع الرسمي لبلدية البيرة، http://www.al-bireh.org/default.aspx

٩ الدجاني، أمين الحافظ. (١٩٩٣). المدينتان التوأمان. ص ٩٦.

١٠ الدباغ. (١٩٨٨). بلادنا فلسطين، ج٢، ص ٣٧٠.

١١ جميل هلال، رام الله المدينة والحكاية، مركز الأبحاث، م.ت.ف ٢٠١٦.

١٢ أنيسة التي تدير حياة الليل في رام الله، وطن يغرد خارج السرب، http://www.watan.com/archive5/2015/01/25

١٣ محمد جرادات، قراءة في رواية "رام الله الشقراء" دنيا الوطن، ٢٥-١-٢٠١٣، https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/01/25/283633.html

١٤ غسان زقطان، شيطنة رام الله وتكفير الاسم، ١٩-١-٢٠١٥، نقطة أول السطر، http://www.noqta.info/page-79301-ar.html

١٥ أنيسة التي تدير حياة الليل في رام الله، مصدر سبق ذكره.

١٦ مجد خضر، خصائص المدينة، موقع موضوع، ٢٠-٤-2016. http://mawdoo3.com

١٧ محسن الخضيري، اقتصاد الفقاعة وفقاعة الاقتصاد، أيتراك للطباعة والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

الصمود الفلسطيني في مواجهة العنصرية الإسرائيلية والانحياز الأميركي

هيثم زعيتر *

يواجه الفلسطينيون بصلابة الإغراءات والضغوط والإملاءات المتعددة الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، ويتمسّكون بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف، رافضين الاستيطان، ومتشبثين بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتُلِعوا منها، وفقاً للقرار الدولي ١٩٤.

يشكل الإصرار الفلسطيني كابوساً لِمَنْ يحاول شطب القضية، وحقيقةً لا يستطيع أحد أنْ يخذلها أو يعتدي عليها، طالما أنّ أصحاب القضية والقرار لا يوافقون على أي حلول مطروحة تستهدف شطب قضيتهم.

تشكّل النوايا الإسرائيلية والعقيدة العنصرية التوسّعية، خطراً وتهديداً مستمرّين ليس فقط على الوجود الفلسطيني فحسب، وإنما على شعوب المنطقة ودولها، وعلى السلام والأمن القومي لبلدانها أيضاً.

يركّز الاحتلال بشكل أساسي على مناقشة الترتيبات الأمنية، لأنّه لا يُقرُّ بوجود دولة فلسطينية، ولا ترسيم الحدود، ولا عودة اللاجئين، فهو يسعى إلى تعزيز الاستيطان، واستجلاب اليهود من دول العالم، لأنّه يدرك تماماً أن المسألة الديمغرافية تشكّل أكبر معضلة للأمن القومي الإسرائيلي، وهو يحتاج إلى تعزيز الوجود العسكري المتفوّق والاقتصادي، لكن معضلته تكمن في العنصر البشري.

بناءً على ما سبق، يسعى الاحتلال إلى شرعنة يهودية الدولة، الذي يحتاج إلى قوانين وقرارات

* كاتب ومحلّل سياسي فلسطيني مُقيم في لبنان.

داخلية، وفي طليعتها من "الكنيست"، وأيضاً إلى غطاء دولي تأمّن بالانحياز الأميركي الكامل، بإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب اعترافه بالقدس الموحّدة عاصمة للكيان الإسرائيلي (٦كانون الأول ٢٠١٧)، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها (١٤ أيار ٢٠١٨)، تزامناً مع احتفال الكيان الإسرائيلي بذكرى قيام دولته في ذلك التاريخ من العام ١٩٤٨.

كان قرار الرئيس الأميركي الأكثر انحيازاً للكيان الإسرائيلي من بين الرؤساء الأميركيين كافة منذ نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ واحتلال القدس والضفّة الغربية وقطاع غزّة في العام ١٩٦٧، متجاوزاً وعده الذي أعلنه في حملته الانتخابية.

ثبت انحياز الفريق المساعد للرئيس ترامب لصالح التطرّف اليهودي، الذي يقوده مستشاره وصهره جاريد كوشنير، ومبعوثه إلى منطقة الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، والسفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان.

الضغوط الأميركية

جاءت هذه القرارات ضمن سلسلة من الضغوط مارستها الإدارة الأميركية ضد القيادة الفلسطينية من خلال:

- عدم تجديد الترخيص لمكتب "منظّمة التحرير الفلسطينية" في واشنطن (١٨ تشرين الثاني ٢٠١٧).
- قطع العلاقة مع السلطة الفلسطينية من خلال عدم دعوة المسؤولين الفلسطينيين إلى البيت الأبيض أو وزارتي الخارجية والمالية، وعدم استقبالهم في مجلس الأمن القومي الأميركي، وقطع العلاقة اليومية والتنسيق اللذين كانت تقوم بهما القنصلية الأميركية مع السلطة.
- وقف دعم الولايات المتحدة لوكالة "الأونروا"، البالغ نحو ٣٦٥ مليون دولار من أصل الموازنة العامة البالغة ١,٢ مليار دولار – أي ربع الموازنة.
- تجميد الإدارة الأميركية مساعداتها المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وليس آخرها وقف تحويل ٢٠٠ مليون دولار أميركي كانت تدفعها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية.
- الضغط على دول من أجل تخفيض حجم المساعدات التي تقدّمها إلى السلطة.
- تقليص الولايات المتحدة مساعداتها إلى المنظّمة الأممية للعام المالي ٢٠١٨–٢٠١٩ والبالغة ٢٨٥ مليون دولار أميركي، علماً أنّ الولايات المتحدة كانت تدفع ٣,٣ مليار دولار أميركي سنوياً – أي ما نسبته ٢٢٪ من ميزانية الأمم المتحدة.
- وقف مساعدات عدد من الدول التي صوّتت لصالح القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- اتخاذ الكونغرس الأميركي قراراً بوقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، بذريعة أنّها تدفع الأموال لعائلات فلسطينيين حكم عليهم الكيان الإسرائيلي أو اعتقلهم، إثر تنفيذ عمليات - والمقصود بذلك - عائلات الشهداء والأسرى (٣ كانون الأول ٢٠١٧)، فيما كان يمنح مساعدات للكيان الإسرائيلي بملايين الدولارات.

عنصرية قوانين الاحتلال

يراهن الاحتلال على الوقت لتمرير مخطّطاته وفرض أمر واقع من خلال التغيير الجغرافي والديمغرافي، مستغلاً الخلاف الفلسطيني الداخلي والانشغال العربي، والانحياز الأميركي اللامتناهي.

فقد أقدم الاحتلال على إقرار العديد من القوانين في "الكنيست"، وفي طليعتها:

- إقرار "قانون القدس الموحّدة"، والذي يقضي بموافقة ٨٠ عضو كنيست على أي قرار بالانسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة بدلاً من أغلبية النصف زائداً واحداً من أصل ١٢٠ نائباً التي كان معمولاً بها (١ كانون الثاني ٢٠١٨).
- "قانون القومية" العنصري، الذي أقرّه "الكنيست" (١٩ تموز ٢٠١٨)، وما يتضمّنه من مخاطر بتشريع العنصرية الصهيونية، حيث يُعتبر أخطر القوانين العنصرية، ويكرّس "إسرائيل دولة يهودية"، مستهدفاً الوجود الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

وعمل هذا القانون على تجزئة المواطنين إلى درجتين:

- الأولى: لليهود.
- الثانية: للعرب.

وهذا يستهدف تنفيذ سياسة "الأبارتهايد"، التطهير العرقي، لاقتلاع الفلسطينيين العرب من أرضهم، التي احتُلّت في العام ١٩٤٨.

وبدلاً من الدعوة إلى لم شمل اللاجئين الفلسطينيين المشتّتين في أصقاع المعمورة، ركّز القانون على لم شمل اليهود في العالم، إلى "الوطن القومي للشعب اليهودي، الذي يُعتبر وحده صاحب السيادة في إسرائيل".

وشرعن القانون الاستيطان، واعتمد اللغة العبرية لغةً رسميةً لدولة إسرائيل، مستبعداً اللغة العربية - أي لغة أهالي الأرض الأصليين ونقلها من لغة رسمية إلى لغة "ذات مكانة خاصة".

وهذا يعني أنّ العرب الذين يمثّلون ٢٠٪ من سكان الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨، ويُقدَّرون بنحو ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة، يتحدّرون من أصل ١٦٠ ألف فلسطيني، بقوا في أراضيهم بعد نكبة العام ١٩٤٨، يشكون تمييزاً، خصوصاً في مجالي الوظائف والإسكان.

تحدث هذا القانون عن "أرض إسرائيل"، وليس عن حدود دولة إسرائيل التي لم يتم تحديدها، علماً أنّ الاعتراف بها في الأمم المتحدة، جاء وفقاً للقرار الدولي ١٨١ - أي قرار التقسيم الصادر في العام ١٩٤٧.

أتاح القانون الحق لليهود، أينما كانوا، بالعودة إلى أرض فلسطين، ولم يلحظ جمع شمل اللاجئين الفلسطينيين، بل سُنَّ لطرد مَنْ تبقّى متمسّكاً بأرضه من "أرض دولة إسرائيل" المزعومة.

أحدث هذا القانون مشكلة لدى أبناء طائفة الموحّدين الدروز، الذين اعتبروا أنّهم كوفئوا على التضحيات التي قدّموها لجيش الاحتلال الإسرائيلي، بجعلهم من الدرجة الثانية، وهذا الأمر أدّى إلى حالة تذمّر في صفوف الضبّاط الدروز واستقالة عدد منهم من جيش الاحتلال، وإعلان الكثيرين رفضهم الخدمة الإجبارية.

على الرغم من مساعي رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وعدد من الوزراء والنوّاب في "الكنيست" الإسرائيلي من أبناء الطائفة الدرزية، وبينهم مَنْ هم نوّاب في الائتلاف الحكومي لإقناع الدروز بالقانون، إلا أنّ محاولات التحايل على هذا القانون لم تثمر، ما يُنذِر بعواقب وخيمة، وإنْ كان نتنياهو واليمين المتطرّف يسعيان إلى إصدار قانون في "الكنيست" يتعامل بخصوصية مع أبناء الطائفة الدرزية.

لعل أبرز تعبير عن الاعتراض الدرزي على هذا القانون، كان من خلال تقديم التماس باستئناف ضد "قانون القومية" إلى "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية، بدعوى أنّه غير دستوري، ويتناقض مع مبدأ المساواة، كما يتعارض مع قانون أساس كرامة الإنسان وحريته.

وكذلك تنظيم أبناء الطائفة الدرزية اعتصاماً حاشداً وسط ساحة تل أبيب تنديداً بالقانون العنصري (١١ آب ٢٠١٨).

وأيضاً تنفيذ تظاهرة بدعوة من "لجنة المتابعة العليا العربية" داخل الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، شارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين ومن اليسار الإسرائيلي (١٨ آب ٢٠١٨)، وكان لافتاً فيها رفع العلم الفلسطيني بكثافة، وهو ما حدا بسلطات الاحتلال إلى اقتراح قانون يقضي بالسجن عاماً لكل مَنْ يرفع علماً أو أعلاماً مناهضة للكيان الإسرائيلي خلال تظاهرات أو في الأماكن العامة.

هذا فضلاً عن استعداد فلسطين و"القائمة العربية المشتركة" للتوجّه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إصدار قرار إدانة وشجب للقانون العنصري الإسرائيلي.

- استمرار سلطات الاحتلال بتشريع البناء في المستوطنات في القدس والضفة الغربية في محاولة لتقطيع أوصال هذه المناطق، وفرض أمر واقع، واقتلاع أهالي عدد من المناطق التي تُعيق التمدّد بين المستوطنات، أو وصل مناطق يسيطر عليها الاحتلال،

وفي طليعة ذلك الخان الأحمر، الذي يؤدي إلى فصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض.

- مواصلة الاحتلال عمليات سرقة الأراضي والتجريف وهدم الممتلكات تحت حجج واهية، في مقابل السماح للمستوطنين بالبناء بشكل عشوائي، وشرعنة ما يُقام على أراضي الفلسطينيين، وتأمين الحماية للمستوطنين خلال اعتدائهم على الفلسطينيين.
- تكثيف دخول المستوطنين إلى باحات المسجد الأقصى المبارك، في محاولة لتغيير الواقع القائم حالياً، وتكريس التقسيم الزماني والمكاني، على غرار ما يجري في الحرم الإبراهيمي في الخليل، بدعم من حكومة الاحتلال، ومشاركة غُلاة المستوطنين، وبينهم وزراء في الحكومة ونوّاب في "الكنيست"، وهو ما يُوَاجه بصمود المقدسيين.
- إصدار الاحتلال قوانين وتشريعات تستهدف المقدسيين في محاولة للسيطرة على ممتلكاتهم بعد رفضهم بيعها في محاولة لتخفيف عدد المقيمين في المدينة المقدّسة بهدف جعلها أحد أحياء منطقة القدس الكبرى، بعد زيادة الاستيطان فيها.
- القرصنة الإسرائيلية لأموال الأسرى وعائلات الشهداء الفلسطينيين، من خلال خصم قيمة المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى وذويهم، وذلك من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال لصالح السلطة.

الثوابت الفلسطينية

في المقابل، فإنّ السلطة الفلسطينية تتطلّع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الدولي ١٩٤، وتعتمد القوى الفلسطينية، سياسة ميدانية في المقاومة الشعبية – والمسلّحة حيث أمكن – واتخاذ قرارات خطيرة في لحظة دقيقة لإفشال مخطّط الاحتلال، الذي لا يُقر بدولة فلسطينية بل مناطق مقطعة الأوصال، عزل بعضها عن البعض الآخر ودون اتصال جغرافي.

لهذا فإنّ الثوابت الفلسطينية تؤكد أنّه:

- لا سلام ولا استقرار في المنطقةِ من دون حل عادلٍ للقضيةِ الفلسطينية.
- لا دولة فلسطينية من دون غزّة ولا دولة فلسطينية في غزّة.
- لا يمكنُ إزالة القدس من قضايا الحل النهائي.
- لا إسقاط لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتُلِعوا منها.
- لا اعتراف بيهودية الدولة و"قانون القومية" العنصري.

- لا شرعية للمستوطنات والمستوطنين.
- لا بديل عن الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- لا عودة للعلاقات مع الإدارة الأميركية دون العودة عن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي.
- لا انتقال إلى بنود التهدئة قبل تنفيذ بنود المصالحة الوطنية الفلسطينية.
- لا نتدخّل بشؤون أحد، ولا نرضا أنْ يتدخّل أحد بشؤوننا الداخلية.

تتكثّف التحرّكات الفلسطينية على أكثر من صعيد، داخلياً في الضفة والقدس، وداخل الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، بتصعيد المقاومة الشعبية، وفي قطاع غزّة بتكثيف مسيرات العودة، باتجاه الشريط الشائك على الحدود الجنوبية للقطاع، واستعدادات المقاومة للرد على أي عدوان إسرائيلي، وليست الطائرات الورقية الملتهبة، إلا رسائل عن تطوّر مشروع المقاومة ضد الاحتلال.

وكذلك ارتفاع وتيرة التحرّكات الدبلوماسية، وفي المحافل الدولية، سواء في مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المنظّمات والهيئات التي أُتيح لفلسطين الانضمام إليها بعد الاعتراف الدولي بها عضواً في الأمم المتحدة – وإنْ بصفة مراقب.

وأيضاً بحشد الدعم الدولي، بشقيه باعتراف المزيد من الدول التي لم تعترف بالدولة الفلسطينية، وزيارة الوفود إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي جاء في طليعتها زيارة رئيس جمهورية البوسنة والهرسك بكر عزت بيجوفيتش، إلى القدس والضفة الغربية، تلبية لدعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، التي استمرت على مدى يومي الأربعاء والخميس (٢٩ و٣٠ آب ٢٠١٨)، بما حملته من رسالة دعم قوية للقضية الفلسطينية وتطوير العلاقات بين الدولتين، وعقد لقاء مشترك بين الرئيسين في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله.

كذلك الزيارة اللافتة التي حرص الرئيس بيجوفيتش على القيام بها، إلى مدينة القدس باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، وأداء الصلاة بالمسجد الأقصى المبارك، تأكيداً على إسلامية أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ودحضاً للمزاعم الصهيونية بوجود الهيكل المزعوم.

إلغاء "الأونروا" لشطب اللاجئين

اللافت أنّ الإدارة الأميركية والكيان الإسرائيلي يتعاملان وكأنّ ملف القدس قد أُزيل عن الطاولة، والبند الثاني هو ملف اللاجئين الفلسطينيين، حيث يهدف الاحتلال إلى شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتوطينهم في أماكن وجودهم، وهي مشاريع متعدّدة أُفشِلَتْ على مر السنوات السابقة، بعدما طُرِحَتْ بعناوين مختلفة.

والهدف الأميركي – الإسرائيلي من إلغاء وكالة "الأونروا"، تحويل اللاجئين الفلسطينيين

إلى "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، التي أُنشئت بعد نكبة فلسطين (١٤ كانون الأول ١٩٥٠)، حيث لم يكن يتوقّع الصهاينة أنّ تستمر قضية اللاجئين طوال هذه الفترة وأنّ تمسّكهم بحقهم سيطول.

وقد عبّر عن ذلك ديفيد بن غوريون، حين قال: "غداً الكبار يموتون والصغار ينسون"، وإذ بالصغار أكثر تمسّكاً بأرض الآباء والأجداد، وهي لا تنصفهم كلاجئين، بل تعرّف اللاجئين بأنّهم مَنْ خرجوا في نكبة العام ١٩٤٨، والذين لا يتجاوز عددهم الـ ٥٠٠ ألف نسمة، توفي القسم الأكبر منهم، بينما يتمسّك الفلسطينيون و"الأونروا" بتعريف اللاجئين بأنّهم الأصول والفروع – أي بما في ذلك الأبناء والأحفاد – دون أنْ يتوقّف ذلك على أي جيل من الأجيال.

في المقابل، جاء رد العديد من الدول على قرار الإدارة الأميركية بوقف ما تقدّمه إلى "الأونروا" بزيادة مساهماتها، ومنها ألمانيا، التي تعهّدت بزيادة حصة تمويلها إلى الوكالة الوطنية، حيث قدّمت ٩٤ مليون دولار، وأعلنت استعدادها لزيادة إسهاماتها بمبالغ إضافية، وهو ما يمكن أنْ تقوم به العديد من الدول، لأنّها تعرف تماماً أنّ القرار الأميركي هو للضغط على الجانب الفلسطيني الرافض لاعتراف إدارة ترامب بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، ورفض الموافقة على مشروع تصفية القضية الفلسطينية.

بعد دخول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، أبلغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس نيّته حل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً، وهذا قبل أنْ يتأثّر بقرار الفريق الصهيوني المساعد له، وتتحوّل الطروحات إلى تصفية القضية الفلسطينية، والبحث عن إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزّة تحت عنوان المساعدات الإنسانية والاقتصادية للقطاع، وهو ما ترفضه القيادة الفلسطينية، لأنّ القضية الفلسطينية ليست قضية إنسانية، بقدر ما هي قضية سياسية، ووحدة متكاملة بين الضفّة وقطاع غزّة والقدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة مع عودة اللاجئين.

ستتّضح للرئيس ترامب الأسباب الحقيقية، التي حالت دون تمكّن أسلافه من حل الصراع العربي – الإسرائيلي، وأنّ ثقته بسهولة حل صراع استمرَّ لأكثر من ٧٠ عاماً، لن يكون على حساب الفلسطينيين، فالأمن والاستقرار في المنطقة يتحقّقان فقط بنيل الفلسطينيين حقوقهم، وإلا فلا سلام في المنطقة والعالم، دون نيلهم حقوقهم المشروعة.

تهدئة غزة وتقسيم المُقسم

أحمد جلال *

عندما كنت في زيارة إلى العاصمة الأردنية عمّان، في العام ٢٠١١، وَجهت سؤالاً إلى زميلة صحافية كان غريباً عليها، لكن الأغرب كان إجابتها المنطقية، فقد قالت لي «أنتم الفلسطينية وتحديداً الغزازوة بتحبوا تقسموا المقسم»، على الرغم من كمية الدهشة التي اعترتني من هذه الإجابة، فإنني وجدتها منطقية إلى حدا ما، فنحن الفلسطينيين وتحديداً سكان قطاع غزة نقسم كل شيء ونتعامل بفئوية مع مختلف القضايا حتى في علاقاتنا الشخصية.

هذا بالضبط ما يحدث الآن، فيما يُطلق عليه مفاوضات التهدئة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وإسرائيل بوساطة مصرية؛ فعلى الرغم من الغموض الذي يعتري هذه المفاوضات فإن ما يجري طرحه يكفي أي فلسطيني لكي يرفض هذه الصفقة ويعتبرها مقدمةً لفصل كامل بين قطاع غزة والضفة الغربية، فهذه صفقة لا تشمل أولاً الضفة، كما أن ملامحها تبدو شبيهة بـ (صفقة القرن) أو (صفقة العصر)، علاوةً على تنصل الاحتلال من مسؤولياته كافة تجاه قطاع غزة كدولة محتلة، مما يعني وفق القانون الدولي أن القطاع غير محتل، فيما الواقع مغاير لذلك تماماً.

فميناء قبرص ومطار إيلات لا يمثلان أي سيادة فلسطينية ويخصان إن تم إنشاؤهما قطاع غزة، وبالتالي لا يمتلك الفلسطينيون في الضفة الغربية حق الانتفاع بهما، وبالتالي

* إعلامي وكاتب.

فإن انقساماً كُرس منذ أحد عشراً عاماً يتحول اليوم إلى انفصال شبه تام؛ حتى نعود مجدداً إلى المخطط الإسرائيلي الأميركي الذي مرت عليه السنين والأيام بإقامة دولة في غزة يعود بموجبها اللاجئون إلى سيناء وتنتفي كل الحقوق الفلسطينية، وبالتالي لا وجود لفلسطين التاريخية على الخريطة.

حركة حماس وإن كانت تنفي كل ما قيل، إلا أنها لم تقدم حتى اللحظة بياناً صريحاً وواضحاً للرأي العام حول ما يجري في الضفة الغربية، وتكتفي بالرد على التصريحات والبيانات الصادرة عن حركة فتح بنفي ما يقوله مسؤولو «فتح» بهذا الشأن دون طرح واضح لما بحثته الفصائل مع مصر، خاصة في ظل الحديث عن قرب توقيع اتفاق هدنة ربما لا يكون الرئيس محمود عباس أو منظمة التحرير وفصائلها طرفاً فيه.

نحن أمام كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فبعد أن رسخت المقاومة مبدأ القصف بالقصف والهدوء مقابل الهدوء، تسعى إسرائيل الآن ومن ورائها الولايات المتحدة إلى إيجاد مدخل لصفقة القرن الأميركية عبر قطاع غزة من خلال تهدئة لن تحقق سوى هدوء أمني للحدود الجنوبية لإسرائيل وتخفيف جزئي للحصار، أما فيما يتعلق بمطالب الميناء والحصار والمشاريع الإنسانية والاقتصادية فإنها ستلقى ذات المصير الذي واجهته في العام ٢٠١٤ من مماطلة وتسويف وتنكر، ولن يكون للمقاومة والفصائل حينها إلا الرضوخ للأمر الواقع والاستمرار في التهدئة بذريعة سوء الأوضاع في القطاع المحاصر.

تمثل التهدئة بشكلها الحالي كارثةً فلسطينية بكل المقاييس، فهي تستبعد الضفة الغربية والقدس المحتلة عن طاولة البحث، ولا تتطرق إلى الاستيطان والتهويد والاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية، الأمر الذي يعزز الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرسخ القاعدة الإسرائيلية التي تقضي بالتعامل مع غزة ككيان منفصل عن الكل الفلسطيني وتحديداً الضفة الغربية مما يدفع لاحقاً إلى تبني خطة دولة غزة وإغراق الضفة المحتلة بالمستوطنات، وبالتالي تذوب الضفة في إطار فلسطين التاريخية وتصبح جزءاً من دولة الاحتلال.

على الرغم من أن مباحثات القاهرة جرت بنوع من الكتمان والسرية؛ فإن ما نُشر عبر وسائل الإعلام كفيل بأن يؤكد أن إسرائيل تبحث عن تهدئة تتمكن من خلالها من إيقاف مسيرات العودة التي باتت تُشكل حالة فلسطينية خاصة أحرجت العالم بأسره، الذي لم يعهد سلمية المقاومة في قطاع غزة، ويوفر لها استراحة محارب تتفرغ بعدها لمواجهة ما تسميه حكومة الاحتلال الخطر الإيراني القادم من الشمال (سورية ولبنان).

الأفكار التي يجري طرحها والترويج لها وإن كانت فقط لقياس ردة الفعل الجماهيرية عليها لا ترقى لمستوى التضحيات الفلسطينية بشكل

عام وتضحيات قطاع غزة بشكل خاص؛ فبعد حروب مضنية ومسيرات استشهد فيها العشرات وأصيب فيها الآلاف لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يقبل بتهدئة لا يتمتع فيها بأي سيادة على شروطها؛ فمطار إيلات وإن وجد بيد إسرائيل، وميناء قبرص إن تم إنشاؤه فهو تحت رحمة البحرية الإسرائيلية، أما المشاريع الإنسانية فهي رهينة قرار فتح معبر كرم أبو سالم والحالة الأمنية والأعياد وغيرها من الذرائع الواهية التي تقودها إسرائيل لمواصلة حصارها قطاع غزة.

إن من يفاوض إسرائيل - بطريقة غير مباشرة - حول التهدئة، يفاوض على ما تم الاتفاق عليه في أوسلو عام ١٩٩٣؛ مع اختلاف أن الاتفاق ينص على تنفيذ بنوده داخل حدود الوطن؛ أما ما يجري التفاوض عليه فهو نزع للحق الفلسطيني بالسيادة وإهدار للنضال الفلسطيني المتواصل منذ سبعة عقود.

حماس تدير هذه المفاوضات محصنة بفصائل وفق المنطق الفلسطيني تابعة لها وتتبنى ذات المواقف السياسية والعسكرية فيما يتعلق بالتصعيد أو التهدئة مع الاحتلال، حيث إن حماس هي صاحبة القرار الفعلي بالتهدئة أو التصعيد، مما يعني محاولة كسب شرعية زائفة لتلك المفاوضات عن طريق إيجاد إطار بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية التي يُجمع الكل الفلسطيني على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

هذا بالضبط ما تريده أميركا وإسرائيل، أي مزيد من التقسيم والانقسام والانفصال، وتهدئة على المقاس بدأ تنفيذها فعلياً بعد الجولة الأخيرة قبل نحو شهر بين فصائل المقاومة وإسرائيل، في هدنة غير معلنة تُمهد للتهدئة الشاملة التي من وجهة نظري لن تتحقق إلا بموافقة الفصائل كافة وخاصة فصائل منظمة التحرير وحركة فتح.

مصر من ناحيتها لن تقبل أن تتساوق مع أي موقف أو أي جهة لا تمثل الفلسطينيين رسمياً؛ فمن غير المعقول أن تقبل مصر أن يتم توقيع اتفاق على أراضيها من دون منظمة التحرير باعتبارها الممثل الرسمي والشرعي للشعب الفلسطيني، كما أن التفكير بغير ذلك يمثل خطأ فادحاً ويتطلب من الأطراف كافة مراجعة حساباتها. فمصر تحافظ بالدرجة الأولى على علاقاتها العربية والدولية ولا تتعامل إلا مع الجهات الرسمية، كما أنها تُبقي على مسافة محددة لها مع الفصائل الفلسطينية وتحديداً حركة حماس حفاظاً على دورها الريادي في الملف الفلسطيني ومكانتها العربية.

ومصر ومنظمة التحرير والعديد من الفصائل ترى في المصالحة الفلسطينية أولوية أكثر من التهدئة، حيث يمكن للكل الفلسطيني إن ذهب موحداً لبحث التهدئة مع الاحتلال أن يكون بموقف أقوى ويحقق مطالب أكبر ويفرض شروطاً أكثر على الاحتلال الإسرائيلي.

حركة حماس في الوقت الراهن أمام ثلاثة خيارات رئيسة؛ إما أن تمضي قدماً في طريق التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي متجاهلةً

المصالحة الفلسطينية؛ الأمر الذي ستتحمل الحركة وحدها عواقبه الوخيمة وستضطر لاحقاً للاستنجاد بحركة فتح ومنظمة التحرير للخروج من مأزق التهدئة الذي لن يحقق أي إنجاز ملموس على أرض الواقع.

الخيار الثاني، هو أن تباشر حماس تطبيق اتفاقيات المصالحة مع حركة فتح وتمكين الحكومة ومن ثم الذهاب إلى انتخابات شاملة تفرز حكومة وفاق وطني وتعيد تفعيل المؤسسات الفلسطينية كافة ومن ثم الحديث عن تفاصيل التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي.

الخيار الثالث أن تذهب حماس وفصائل المقاومة– المنضوية في إطارها – إلى تصعيد شامل مع الاحتلال الإسرائيلي يهدف بالدرجة الأولى إلى فرض شروط المقاومة وتحسين ظروف قطاع غزة، لكن هذا يمثل خروجاً عن الإجماع الوطني وانزلاقاً نحو خيارات غير محسومة، وبالتالي قد تكون عواقب ذلك وخيمة على المواطنين في قطاع غزة.

من باب النصيحة، فإن على حركة حماس التحرك بسرعة لإنجاز المصالحة واستغلال الجهد المصري في الإشراف على إنهاء الانقسام وتمكين الحكومة في قطاع غزة بما يحملها مسؤولياتها تجاه قطاع غزة، وبالتالي تكون مسؤولة عن الأوضاع كافة في القطاع سواء في حالة الهدوء أو التصعيد الإسرائيلي.

الخيار الذي ستقرره حماس سيحدد مصير قطاع غزة في المرحلة المقبلة؛ فإما أن يتخذ قرار برفع الإجراءات عن القطاع والبدء بخطوات تحسين الأوضاع الإنسانية، وإما مزيد من الإجراءات – التي يرفضها الكل الفلسطيني – على قطاع غزة بما يُضيق الخناق على القطاع ويزيد من صعوبة الحياة فيه.

المطلوب فلسطينياً من حركتي فتح وحماس العمل على تطبيق المصالحة ومن ثم الذهاب إلى مباحثات تهدئة تجبر الاحتلال على الرضوخ لشروط المقاومة وتنفيذ مطالبها كافة، كما أنها تضمن لحماس رفع الإجراءات عن القطاع وبالتالي تصبح غزة مضخة للمشاريع الإنسانية والتنموية.

في هذا السياق، يتوجب على حماس أن تتيقظ من تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية، فالأمر سياسي بامتياز لتمرير صفقة القرن تحت حجج واهية وإلقاء قطاع غزة عن كاهل الاحتلال الإسرائيلي وربطه بمصر كخطوة أولى لتعزيز الانفصال وربط الاقتصاد الفلسطيني بغزة بالاقتصاد المصري.

خلاصة القول: لقد قال أجدادنا قديماً: «اللي بيجرب المجرب عقلو مخرب»، وهذا تحديداً ما يحدث الآن، فحماس ومعها عدد من الفصائل تحاول تكرار تجربة ٢٠١٤، لكن دون إجماع وطني هذه المرة بما يمثل تعزيزاً للانقسام والانفصال في غزة، وعليه وإن كانت النصيحة بجمل، فالمطلوب من حماس أن ترفض توقيع أي اتفاق مع إسرائيل في حال رفض فصيل واحد ذلك الاتفاق؛ فغزة الورقة الأقوى، والتهدئة حاجة إسرائيلية أكثر منها فلسطينية.

منظمة التحرير والحاجة لبناء شراكة إستراتيجية مع قوى اليسار الفلسطيني

كمال علي أبو شاويش *

تعيش القضية الفلسطينية والحركة الوطنية في هذه الأثناء، أكثر الظروف السياسية دقةً وحساسيةً، ولا نبالغ إن قلنا: إن هذه المرحلة التي تعيشها القضية الفلسطينية سيكون لها ما بعدها، وإنها – على الأغلب – ستكتب تاريخاً فلسطينياً جديداً. ولعل أخطر ما يحيط بهذه المرحلة هو حالة الغموض، وتعدد الأطراف المتداخلة في العملية السياسية؛ سواء أكانت أطرافاً محلية أم خارجية (إقليمية ودولية). وفي خضم ذلك، تسير منظمة التحرير الفلسطينية بخطى ثابتة، متبنيةً سياسة خارجية تتسق إلى حدّ بعيد مع التطلعات الفلسطينية المتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، وسياسية داخلية فيها – حسب وجهة نظر معارضيها– درجة عالية من «التعالي والاستخفاف» من بعض القوى والتنظيمات الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

تناقش هذه المقالة التحديات الراهنة الماثلة أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وكيفية التعامل معها، وإلى أي مدى نجحت في تجاوز تلك الظروف؟ وحالة الوهن والضعف التي تعاني منها الحركة الوطنية، نتيجة غياب دور فاعل لفصائل اليسار الفلسطيني، وهيمنة حركة فتح على القرار الفلسطيني، وانعكاسات هذا الوضع على قدرة المنظمة على اتخاذ قرارات سياسية تتناسب مع حجم التحديات المطروحة.

* باحث وكاتب في العلوم السياسية.

أولاً: منظمة التحرير في خضم التحديات السياسية الراهنة:

واقع دولي ضاغط:

منذ صعود الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى سدة الحكم بدا واضحاً أن القضية الفلسطينية ستدخل في نفقٍ مظلم. فعلى صعيد العملية السلمية المتعطّلة منذ فشل خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في العام ٢٠١٤، لم يكن متوقعاً من الإدارة الجديدة أن تمتلك أو تمارس أي ضغط على الحكومة الإسرائيلية، بل على العكس من ذلك؛ فهذه الإدارة التي بشّرت بصفقة تاريخية لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، سرعان ما اتضح حجم انحيازها الكامل للرؤية الإسرائيلية في الملفات الخلافيّة كلها التي كانت سبباً في تعطيل المفاوضات. بل وأكثر من ذلك، فقد أقدم ترامب على خطوات «جريئة» لم يسبقه إليها أي رئيس أميركي من قبل، وأعرب عن إصراره على إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، على طريقته الخاصة؛ مستخدماً تعبير «صفقة» على طريقة رجال المال والأعمال. وعلى خلاف الإدارات السابقة، التي انتهجت أسلوب «المراوغة والمراوحة» في عملية السلام، فقد بدت إدارة ترامب جادة في استخدام «إستراتيجية الحسم»، وبالضربة القاضية إن لزم الأمر، على طريقة لاعبي المصارعة والملاكمين.

واقع إقليمي هش:

على الصعيد العربي والإقليمي، استمرت حالة الصراع في أكثر من بلدٍ عربي، وبدا النظام الإقليمي العربي أكثر هشاشةً وتمزقاً. ولا شك في أن حلة الانكفاء على القضايا الداخلية لكل قطر قد أحالت القضية الفلسطينية إلى قضية هامشية، لا تحظى إلا ببعض الاهتمام «الموسمي» في أروقة الجامعة العربية، لتضيف قرارات جديدة - قديمة إلى مكتبة الجامعة. لكن الجديد في الأمر، أنه نتيجة استمرار الحرب الدائرة في سورية واليمن، ونتيجة حالة الاستقطاب الحاد بين ما يسمى محور المقاومة/الممانعة، ممثلاً بسورية وحزب الله وإيران، وحلفائهم في المنطقة من جهة، والمحور الذي تقوده السعودية ومصر من جهة أخرى، فقد دخل النظام الإقليمي العربي في مرحلة مُتقدمة من الصراعات والمناكفة، بحيث تعالت الأصوات الداعية لتشكيل «محور سني»، في مقابل المد الشيعي، واعتبار إيران العدو المركزي، الأمر الذي تبناه المؤتمر الأميركي - الإسلامي الذي عُقد في الرياض (مطلع العام ٢٠١٧) بحضور الرئيس الأميركي ترامب. ومع ازدياد حالة الاستقطاب الشديدة تلك لم تعد «إسرائيل» تمثل خطراً على الأمة العربية، فقد أضحت شريكاً محتملاً في مواجهة الخطر النووي الإيراني! الأمر الذي فتح شهية البعض لتطبيع العلاقات مع «إسرائيل».

خلاصة القول هي أن السمة الغالبة على النظام الإقليمي العربي هي «مأسسة الدور الخارجي»، أضف إلى ذلك الأدوار الإيرانية والتركية في عدد من البلدان العربية. وهكذا، فقد أصبح الخارج عنصراً تكوينياً في عملية صنع القرار العربي بشكل مباشر. كما أن تفشي ظاهرة الإرهاب وتناميها في أعقاب «الثورات العربية«، أصبح يتصدر جدول أولويات النظام العربي، على حساب الكثير من القضايا الأخرى. وبطبيعة الحال، كان لا بد لهذه التطورات من أن تفرض نفسها على القضية الفلسطينية. ولا شك في أن مآلات الأوضاع السياسية في العالم العربي قد أسهمت في تراجع حضور القضية الفلسطينية على جدول أعمال النظام الإقليمي العربي؛ نتيجة الانشغالات الداخلية للدول العربية.

بيئة داخلية مأزومة:

على صعيد البيئة الفلسطينية الداخلية، استمرت حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي وتمزق النظام السياسي، ومع فشل آخر جولات المصالحة الفلسطينية، بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال رئيس حكومة الوفاق الوطني د. رامي الحمد الله ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، بدا المشهد الفلسطيني أكثر قتامةً وسوداوية نتيجة استمرار إجراءات السلطة تجاه قطاع غزة، وما نتج عنها من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في قطاع غزة لدرجة غير مسبوقة.

أما حركة حماس التي وجدت نفسها بين عدة جبهات: الأولى: جبهة الاحتلال بما يفرضه من حصار، واستمرار حالة التوتر بين الفينة والأخرى؛ والثانية: جبهة السلطة التي تريد تحقيق مصالحة على أساس «كل شيء أو لا شيء»؛ والثالثة: جبهة مصر، التي تضغط على حماس لضمان أمن المنطقة الحدودية، وتسعى لعودة السلطة لقطاع غزة، فقد وجدت (حماس) في مسيرة «العودة الكبرى» الملاذ والخلاص؛ لتدفع عنها حالة الغضب الشعبي المتنامي، وتوجهها نحو الشريط الحدودي الفاصل مع الاحتلال الإسرائيلي.

لا شك في أن طُهر الفكرة (مسيرة العودة)، واعتماد أسلوب «المقاومة الشعبية السلمية» قد جذب إليها العديد من القطاعات المجتمعية والشبابية. ومع توالي أيام الجُمع، وتطور أساليب العمل الشعبي (من جمعة الكاوتشوك، والطائرات الورقية، والبالونات الحارقة ..الخ)، أضحت مسيرات العودة عبئاً ثقيلاً على «إسرائيل»، ليس على مستوى حالة الاستنفار الدائم لجيش الاحتلال على طول الشريط الحدودي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى الدولي الذي أجمع على إدانة أعمال القمع الإسرائيلي، والعنف المفرط في مواجه المدنيين العزل. وأصبح قطاع غزة تحت قيادة حماس أمام سيناريوهين لا ثالث لهما: إما رفع الحصار والتخفيف من معاناة أهل قطاع غزة، وإما اللجوء لحرب قد تكون شاملة، في حال

فشلت جهود التهدئة. ولما كان الخيار الثاني غير مُحبّذ لكل الأطراف، فقد تقاطرت الوفود والوساطات في محاولة لوقف تلك المسيرات، في مقابل رفع/تخفيف الحصار بشكل تدريجي، وعادت فكرة الهدنة طويلة المدى تلوح في الأفق، وأصبحت قابلة للتطبيق هذه المرة، في مقابل وعود بإنشاء مطار وممر مائي عبر قبرص، وإنجاز صفقة تبادل أسرى.

باتت حماس لاعباً رئيساً في تقرير المستقبل السياسي لقطاع غزة، بعيداً عن رؤية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية؛ الأمر الذي يمهد، عملياً، لتنفيذ صفقة القرن، إن لم يكن هو جوهر الصفقة نفسها (فصل قطاع غزة عن سياقة الوطني)!

ثانياً: كيف تعاملت منظمة التحرير مع الأحداث الجارية؟

السلطة ومعضلة قطاع غزة:

مع استمرار موقف القيادة الفلسطينية الصارم حيال المصالحة الفلسطينية، واعتبار مبدأ التمكين الكامل والفوري لحكومة الوفاق الوطني أساساً لاستكمال إجراءات المصالحة، وتنفيذ باقي بنود اتفاقيات القاهرة (٢٠١١ – ٢٠١٧)، فقد استمرت في فرض بعض الإجراءات على قطاع غزة، على الرغم من كل المناشدات المُطالبة برفعها. ولم تفلح هذه الإجراءات في جلب حماس إلى بيت الطاعة الفلسطيني، وكل ما فعلته هو التضييق على أحوال المواطنين العاديين في قطاع غزة، الأمر الذي خصم من الرصيد الأخلاقي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن خلفها السلطة الوطنية وحركة فتح، والمفارقة أن أكثر المتضررين من تلك الإجراءات هم موظفو السلطة وعوائلهم، وهم في أغلبيتهم أبناء حركة فتح وفصائل المنظمة.

لا شك في أن الأحوال المعيشية الصعبة في قطاع غزة قد تسببت بحالة غير مسبوقة من الإحباط العام، وفقدان الأمل، بخاصة لدى جيل الشباب؛ الأمر الذي دفع/ يدفع الجمهور الفلسطيني للبحث عن حالة «الخلاص» الفردي، والانعتاق من هذه الظروف المأساوية، وبالتالي إضعاف «المناعة الوطنية»، مما يسهل تمرير أي حلول تصفوية للقضية الفلسطينية ويضع علامات استفهام كبرى حول مقاربات السلطة لمعضلة قطاع غزة.

ومهما كانت الأسباب التي ساقتها السلطة لتبرير تلك الإجراءات، فإن واقع الحال يشي بفشلها وبطلان مفعولها، فقد وجدت حركة حماس البدائل العملية لتمويل نشاطاتها، من خلال بعض التسهيلات التي منحتها إياها مصر عبر فتح معبر رفح، والسماح بدخول البضائع المصرية لقطاع غزة، وبالتالي، ظلّت حركة حماس قادرة على دفع مرتبات موظفيها، والاستمرار في بسط سيطرتها على قطاع غزة بعيداً عن تدخل السلطة الفلسطينية؛ وهو أمر يستطيب لها.

عقد المجلس الوطني:

عقدت دورة للمجلس المركزي الفلسطيني في مدينة رام الله، وخرج المجلس في ختام دورته الـ(٢٨) بمجموعة من القرارات المهمة، أبرزها: تعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لإطلاق عملية السلام، والانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي، ورفض المجلس الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وأدان قرار الرئيس ترامب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس والعمل على إسقاطه، واعتبر المجلس أن الإدارة الأميركية بهذا القرار فقدت أهليتها كوسيط وراع لعملية السلام، وأنها لن تكون شريكاً في هذه العملية إلا بعد إلغاء القرار... وهي قرارات جريئة وشجاعة لكن يعوزها التنفيذ.

وفي نهاية نيسان من العام الجاري (٢٠١٨) عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته العادية الـ(٢٣) في مدينة رام الله، وسط اعتراضات واسعة من بعض فصائل المنظمة (أبرزها الجبهة الشعبية)، علاوة على معارضة حركتي حماس والجهاد، بالإضافة لبعض الشخصيات الوطنية الوازنة. وبصرف النظر عن الجدل حول صوابية أي من الموقفين (المعارض والمؤيد لعقد المجلس)، فإن النتيجة المهمة في الأمر أن دورة المجلس الأخيرة لم تفلح في لم الشمل الفلسطيني كما كان متأملاً. كما أن القرارات التي اتخذها المجلس وحظيت بإجماع المشاركين لم تر النور، سواء تلك المتعلقة بتصويب العلاقة مع الاحتلال، أو حتى تلك المتعلقة بقطاع غزة (موضوع التجاذب).

كان المجلس المركزي الفلسطيني في دورته العادية الـ(٢٩)، في مدينة رام الله منتصف آب الماضي، قد عاود التأكيد على ما أقره المجلسان الوطني والمركزي، مشدداً على أن «التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليست عملاً فصائلياً»، وأكد في هذا السياق رفضه كل الاقتراحات والمشاريع الإنسانية، من موانئ ومطارات خارج حدود دولة فلسطين، وجدد التأكيد على أنه «لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون قطاع غزة».

ثالثاً: فصائل اليسار الفلسطيني الحاضر الغائب

مع بدء الحديث عن عقد الدورة الـ(٢٣) للمجلس الوطني الفلسطيني، ظهر الارتباك وعدم الانسجام على موقف فصائل اليسار الفلسطيني من عقد المجلس، وانقسمت على نفسها؛ فقد شاركت معظمها في حضور دورة المجلس، بينما قاطعتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الفصيل الثاني في المنظمة).

أزمة بنيوية:

لعل هذه المواقف المتناقضة تعكس بوضوح أزمة اليسار الفلسطيني التي تمتد لسنوات سابقة، وتعود لأسباب ذاتية وموضوعية، لا يتسع المجال هنا لتناولها. لكن يمكن القول باختصار، إن فصائل اليسار الفلسطيني تقبع، منذ زمن، في سرداب من التراث والأدبيات ذات الطابع الإنشائي التنظيري، فأدّت بها لمزيد من العزلة والاغتراب عن الجماهير. وعلى المستوى العملي، فإنها تسير على خطٍ متواتر؛ فقد تماهى فريق من فصائل اليسار مع الاتجاه الرئيس في قيادة المنظمة والسلطة الفلسطينية، لدرجة أنها تحوّلت إلى هياكل «ديكورية» فارغة المحتوى، ولم يرتق دورها لتكون معارضة حقيقية من داخل المؤسسات الفلسطينية، مما هيأ لقيادة المنظمة/ السلطة إحكام السيطرة والنفوذ على القرار السياسي. أما الفريق الآخر فقد انهمك في العمل في مؤسسات الـ (NGO›s)، واتجه لإدارة المشاريع المموّلة من المانحين الغربيين، وتشكّل شريحة مجتمعية مرفهة من الكفاءات المهنية والتقنية التي تجيد العمل في هذه المجالات الجديدة (حقوق الإنسان، والمجالات الزراعية والصحية والاجتماعية، مشاريع التدريب .. وغيرها)، فانفصلت هذه الكوادر – التي استسلمت لشروط المانحين الدوليين – عن مجتمعاتها، واكتفت بعوائدها الشخصية من تلك المشاريع، بينما تعاني غالبية فئات الشعب الفلسطيني من الفقر والعوز. وواقع الحال، أن بعض التنظيمات قد تحوّلت من تنظيمات تدير جمعيات أهلية، إلى جمعيات تدير أحزاباً سياسيةً وتمولها من فائض ما يجود به المانحون!

تضارب في المواقف السياسية:

بالعودة للمجلس الوطني الفلسطيني، فقد كانت معظم التنظيمات اليسارية قد أعلنت موافقتها المُبكرة على المشاركة، بينما انتظرت الجبهة الديمقراطية حتى اللحظات الأخيرة لإعلان موافقتها، في موقف اعتبره البعض «انتهازية سياسية» للمفاوضة على مكاسب أكبر ثمناً مقابل المشاركة. لكن قيادة الجبهة من جانبها بررت تأخير الإعلان ثم الموافقة على الحضور، بأن مشاركتها في المجلس جاءت من موقع الحرص على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تتعرض على يد القيادة الرسمية للتهميش، وتذويب مؤسساتها في مؤسسات السلطة الفلسطينية، حسب تصريحات قيادة الجبهة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حركة فتح لضمان مشاركة الجبهة الشعبية في دورة المجلس الوطني، فإن الخلاف على مطالب الأخيرة وتمسكها بتنفيذ ما اتفق عليه في اجتماع اللجنة التحضيرية في بيروت، في كانون الثاني ٢٠١٧، ومطالبتها بعقد المجلس خارج الأراضي الفلسطينية، أدى إلى انهيار الحوار بين وفدي فتح والجبهة الشعبية، الذي استمر على مدار يومين في القاهرة.

الحاصل، أن المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد دورته العادية في موعدها المُحدد، على الرغم من مقاطعة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الشعبية القيادة العامة»، وطلائع حزب التحرير «الصاعقة»، ونحو ١١٤ من نواب المجلس التشريعي وأعضاء من المجلس الوطني، بحجة أنه «غير توحيدي ويعمّق الانقسام الفلسطيني»، هذا فضلاً عن عدم مشاركة حركتي: حماس والجهاد الإسلامي.

خاتمة: نحو شراكة إستراتيجية مع فصائل اليسار الفلسطيني

بات واضحاً، أن ثمة مؤامرات تسعى لسلخ قطاع غزة، وتحويله إلى كيان سياسي يحظى بقبول واعتراف إقليمي ودولي، وهو أيضاً الهدف الذي تسعى إليه حركة حماس، عن قصد أو دون قصد. وقد لا يكون متاحاً للفلسطينيين في هذه المرحلة أن يختاروا ما يريدون، لكنهم بالتأكيد يستطيعون أن يرفضوا ما لا يريدون، وهنا تظهر الحاجة لتصليب الموقف الوطني عبر منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الدور الوطني المتوقع من فصائل اليسار الفلسطيني أكبر من كونها «معارضة موالية» منزوعة الدسم، أو وسيطاً بين حركتي فتح وحماس. وعليه، فقد أصبح لزاماً على قيادة المنظمة وحركة فتح خلق حالة من «**الشراكة الاستراتيجية**» مع تلك الفصائل، ليس لأهداف تكتيكية؛ تتعلق بالسجال السياسي الدائر مع حركة حماس، بل لإعادة بعث دورها الطبيعي كشريك رئيس في مسيرة الكفاح الوطني التي لم تنته بعد ولا يبدو أنها قصيرة الأجل.

تستوجب هذه الشراكة توسيع دائرة المشاركة والإجماع الوطني، كما أن المطلوب من قيادة المنظمة هو أكثر من مجرد ترتيبات إدارية/ هيكلية داخل مؤسسات المنظمة، بل تشكيل جبهة وطنية عريضة وموحدة لمواجهة التحديات الهائلة التي تعصف بالقضية الفلسطينية، تأخذ على عاتقها وضع إستراتيجية تحرر وطني شاملة. إن بناء علاقة إستراتيجية مع فصائل اليسار الفلسطيني تتطلب تجاوز فلسفة «المحاصصة»، التي توزع المواقع داخل مؤسسات المنظمة وفق ما يعرف بـ«الكوتا». ولعله من نافلة القول: إن بعض فصائل اليسار مستمرة في المنظمة لتحمي ذاتها من خطر التلاشي، وللحفاظ على المخصصات المالية التي تجنيها من خلال بقائها في المنظمة.

إن الرهان على أن المستقبل يصب في صالح شرعية المنظمة، وأن حماس مع مرور الزمن ستفقد قواها، ربما يكون رهاناً خاسراً. وقد تكون قيادة المنظمة قد أفلحت هذه المرة في تجاوز هذا الفخ، لكن عواقب هذه السياسة غير مضمونة. صحيح أن غياب المقاطعين لجلسة المجلس الوطني لم يؤثر على النصاب العددي للمجلس الوطني، ولكن بقدر الاهتمام بالنصاب العددي، لا بد كذلك من

الاهتمام بالنصاب السياسي، كما قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمد اشتية؛ فعلى الرغم من مقاطعة الجبهة الشعبية للمجلس الوطني، فقد أكدت في بيانها «أهمية الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والتصدي لأي مخططات تعمل على تفكيكها، أو خلق أُطر موازية أو بدائل لها»، وهو الموقف نفسه الذي تبنته الجبهة، وفصائل اليسار عموماً، عندما رفضت توقيع هدنة مع الاحتلال قبل إتمام المصالحة الفلسطينية، وهذا يُعبّر عن حرص وطني ينبغي البناء عليه، عوضاً عن الاستمرار في سياسة قطع المخصصات المالية، التي ربما تدفعها للمزيد من التطرف في مواقفها، والارتماء أكثر نحو حركة حماس.

التنمية والسياسة: السياق الفلسطيني

أدار الندوة: محمد دياب*

تحاول ندوة سياسات أن تلامس واقع التنمية في فلسطين من خلال قراءة التطورات التاريخية للعملية التنموية في البلاد، بغية فهم ما يجري من تحولات في العملية التنموية في السنوات الأخيرة خاصةً في قطاع غزة.

من المؤكد أن التنمية في فلسطين عملية سياسية أو يصعب تجريدها من ثوبها السياسي، وأن البحث عنها والعمل على إنجازها أتى في البداية كما يتضح من السياق التاريخي ضمن الحاجة إلى اجتراح أدوات نضال ومقاومة وصمود تفشل خطط الاحتلال، خاصةً في قطاعي الأراضي والزراعة وحماية الإنسان عبر تعزيز صحته وحمايتها.

أما بالنظر إلى السياق المعاصر، فإن الانقسام والاندفاع نحو صفقة القرن وتعزيز فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية تقود مجتمعةً محركات التنمية بطريقة واضحة أحياناً وغير واضحة وجلية في أحيان أخرى.

يجلس إلى طاولة سياسات ثلاثة من خبراء التنمية في قطاع غزة:

الباحث والناشط التنموي تيسير محيسن.

الباحث التنموي غسان أبو حطب، مدير مركز التنمية التابع لجامعة بيرزيت في غزة.

الخبير التنموي محسن أبو رمضان، مدير مركز حيدر عبد الشافي لدراسات التنمية في غزة.

سياسات: **موضوع التنمية داخل قطاع غزة حيوي جداً، والحديث عنه معقد في ظل التطورات الأخيرة التي يشهدها القطاع، لكن**

* ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟.

من المهم جداً أن تكون لدينا قراءة لهذا الواقع وخلفية تاريخية للتنمية فيه، كون المسألة مركّبةً ومتداخلةً، لكن من المؤكد أن أي فهم لواقع التنمية لا يستقيم دون فهمٍ مركبٍ للخلفيات التاريخية، انطلاقاً من الحاجة إلى موضعة الأمر في سياقه الخاص.

تيسير: مسألتان يجب توضيحهما منذ البداية. أولاً مفهوم التنمية. نحن نتحدث عن مفهوم تاريخي له سياق تاريخي من حيث نشأته وتطوره ومضامينه المختلفة، منذ نظرية النمو الاقتصادي على الأقل. مع إخفاق الكثير من التجارب التنموية وتحديداً في بلدان العالم الثالث، كانت تخرج بين الفينة والأخرى تنظيرات ومعالجات ومقاربات مختلفة، من أبرزها «التنمية بوصفها حريةً» على يد مارتيسين الإنجليزي من أصل هندي، وعلى ضوء ذلك بات مفهوم «التنمية المستدامة» هو الأكثر شيوعاً وتداولاً في الممارسة التنموية أو التنظير التنموي، وباختصار الحرية أصبحت هي توسيع خيارات البشر، استناداً إلى فكرة أنه بمجرد أن يولد البشر تترتب على هذا الوجود استحقاقات يجب أن توفّى لهؤلاء البشر. الاستحقاق الأول هو الحياة الصحية والمديدة، الاستحقاق الثاني هو الوصول إلى الموارد، الاستحقاق الثالث هو الحق في التعليم، وقد أضيفت إليها استحقاقات أخرى لها علاقة بالكرامة، وتوسيع هذه الخيارات له مرتكزان، المرتكز الأول هو بناء القدرات، الحرية أو التنمية هي توسيع خيارات وتنمية قدرات وحريات وسائلية، وهذه شبيهة بالمثل الصيني في تطور مفهوم التنمية من المفهوم البدائي الأولي «أعطني سمكاً»، أنا أقدم خدمةً لك مثل الصدقة أو الزكاة لدينا في الإسلام، التطور التالي من ناحية مفهوم تنمية القدرات هو «أن أعلمك الصيد»، التطور الثالث أنه من الممكن أن أكون صياداً ولدي مهارة الصيد ولكن هناك عوائق لها علاقة بالسوق أو السياق أو الاحتلال أو عوائق تحول دون قدرتي على ممارسة قدراتي ومهاراتي، ولذلك أصبحت التنمية هي توسيع الخيارات، وبعد ذلك أصبحنا نسميها البيئة التمكينية من السياسات والقوانين التي من الممكن أن تصنع بيئةً تسهيليةً تشجع على الاستثمار وجلب رؤوس الأموال من الخارج، وهذا جزء من العملية التنموية على وجه العموم.

هذا مفهوم تاريخي ونسبي، أن تسأل: أي تنمية وأي سياق؟ من غير الصحيح أن نأخذ مفهوماً ضمن سياق معين ونطبقه في سياق مختلف، وهذا يأخذنا إلى النقطة الثانية، وهي أن السياق الفلسطيني على وجه العموم سياق متميز وفريد، فهو خاضع للاحتلال ومحدود الموارد، هذه الأزمة لها طابعها الدوري الذي يشمل الصراع المستديم والالتباسات التي مر بها السياق الفلسطيني بين فكرة التسوية وفكرة عودة الصراع العنيف، وتبدل الظرف الكولونيالي الاحتلالي، لأن الاحتلال لم يعد ذلك الاحتلال الذي كان في الثمانينيات، فهناك

ظرف كولونيالي جديد وبالتالي أساليب جديدة، جوهرها ربما قدرة الاحتلال على استيعاب جزء من السلوك والخطاب الفلسطيني، أصبح الفلسطيني كأنه يحتل نفسه، هذا السياق عولج من مناظير تنموية، في مؤتمر بوسان مثلاً «بلدان الهشاشة» هي مجتمعات تواجه صدمات ناجمة عن فعل الطبيعة يترتب عليها كوارث لا يمكن لهذا المجتمعات وحدها وبمواردها المتاحة أن تتغلب عليها، فهناك ضرورةٌ لتدخل خارجي. وهناك صدمات أخرى ناجمة عن البشر من نزاعات وحروب وتضخمات مالية وسياسات هيكلية للبنك الدولي تنجم عنها أيضاً حالة إفقار، وهو أمر لا يستطيع المجتمع المعني تحمله، وبالتالي يحتاج إلى تدخل خارجي، لذلك إحدى الأسئلة الكبرى للفلسطينيين ما بعد ٦٧، طبعاً بحكم أن الفلسطينيين في إطار صراعهم مع الاحتلال دائماً على قرب من كل المبادرات والمقاربات والنظريات التي تظهر في عالم اليوم ولها علاقة بالتحرر والحرية، ولذلك نحن قياساً إلى مجتمعات عربية عديدة كنا الأقرب إلى فكرة المجتمع المدني ومنظمات العمل الأهلي من تجربة تونس أو المغرب أو مصر أو لبنان، لذلك فإن أول تعاط مع مفهوم التنمية كان في مؤتمر عقد في القدس في العام ١٩٨١ وكان على رأسه د. إبراهيم الدقاق الذي نعتبره أحد رواد العمل الأهلي في فلسطين، وبالمناسبة فإن هذا المؤتمر عقد تحت بند التنمية من أجل الصمود لأن الفرضية التي كانت لدى الفلسطيني في الأرض المحتلة هي أنه لا يقاوم الاحتلال فقط بالمعنى التقليدي أيضاً فهو موجود، وبالتالي يترتب على هذا الوجود إدارة شأنه الذاتي واجتراح معنى للحرية، وهي إدارة الشأن الذاتي بالقطيعة مع الاحتلال وبالضد منه، وعلى الرغم عنه، وبالتالي كان العمل الأهلي في الجامعات والنقابات الفلسطينية إحدى قنوات التعبير عن هذا التوق إلى الحرية وممارستها، أردنا ممارسة سيادة على أنفسنا مثل السجين الذي يمارس قدراً من السيادة على نفسه رغم أنف السجان، مثل التعليم الشعبي، أصبحنا نمارس سيادةً على أنفسنا وشأننا الذاتي رغم أنف الاحتلال خاصة أن سياسات الاحتلال ما بعد العام ٦٧ هي سياسات نافية للتنمية بالممارسة والواقع الموضوعي، بمعنى لا تنمية ولا حرية في ظل الاحتلال كقاعدة، لكن الاحتلال بالحد الأدنى كان مسؤولاً عن تقديم خدمات من بنى تحتية وتعليم وصحة وكان يقدمها بمنحيين، المنحنى الأول هو الحد الأدنى، وثانياً، فكرة أن يكون الفلسطيني هو الذي يقرر هذا الشأن وحاجته لآليات الوصول إليه والتحكم فيه، فأول مصطلح استخدمه هو مصطلح الصمود، الصمود في التاريخ الفلسطيني ترافق مع التنمية، والآن في أدبيات التنمية الحديثة هناك تزاوج بين المفهومين، نحن في البداية تعاملنا مع مفهوم الصمود بمفهومه الكفاحي، أي أن تصمد أمام المصائب، لكن لم نعطه مفهوماً تنموياً، أول محاولة كان بها نوع من الربط الميكانيكي،

والتنمية كأنها شيء مختلف عن الصمود، حتى أمارس التنمية من أجل الصمود كأن الأمرين مختلفان، لكن في الجوهر الصمود هو أحد أشكال التنمية وآلياتها في سياق معين، كالإغاثة التي هي ليست نقيضاً للتنمية، فنقيضها هو التخلف لكن الإغاثة هي حالة وسيطة بين التنمية والتخلف، أنت عندما تقدم مساعدة للصوماليين في ظل الكارثة فهذه تنمية.

المحاولة الأخرى كانت ما بعد مؤتمر العام ٨١، كان لفكرة المقاومة لدى الفلسطينيين رونق خاص، فقلنا التنمية من أجل الصمود والمقاومة، في المفهوم الرئيس باعتبارها الطريق للوصول إلى الحرية والصمود، هذا شكل من أشكال ممارستك للحرية على الرغم من وجود الاحتلال، وهي ثلاثة مفاهيم متداخلة لكننا وضعنا هذه الطريقة التي تعبر في تلك الفترة عن توق المجتمع الفلسطيني لإحداث تغيير في نسق الحياة الذي يعيشه تحت الاحتلال، الاحتلال لم يكن يعمل ضد الأرض فحسب، وإنما أيضاً ضد المفاهيم الوطنية الفلسطينية.

سياسات: **هل كانت مخططةً أم ضمن مبادرات؟**

تيسير: كانت مبادرات ولها علاقة بأن إطلالة الفلسطيني على العالم وتحولاته، من حركات اجتماعية ومنظمات أهلية، منها الإغاثة الطبية، لأن حاجة الفلسطيني إلى أن يتعلم من تجارب الآخرين وينقلها، وبحكم أن الفلسطينيين الذين تعلموا في الخارج كانوا دائماً ينقلون تجاربهم وكانوا دائماً إلى جانب القوى الثورية في العالم من جنوب إفريقيا حتى أميركا الجنوبية، كانت هناك محاولات دائمة لاجتراح مبادراتنا الذاتية عن كيفية مواجهة هذا المحتل، فظهرت هذه المفاهيم، وأول ما ظهر فكرة الحركة الاجتماعية والحركات الجماهيرية، من الحركات النسوية والعمالية والاتحادات التي كانت أحد إنجازاتها إعادة صياغة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفه وحدةً اقتصاديةً واجتماعيةً واحدة، الاحتلال وحّدنا لكننا كنا منطقتين مختلفتين منفصلتين تاريخياً، خلق الاحتلال شرخاً موضوعياً في تبني إرهاصات مجتمع مدني وسياسي، فأهالي الضفة الغربية وقطاع غزة وجدوا عقب حرب ٦٧ أنهم ليسوا أردنيين وليسوا مصريين وأكيد ليسوا إسرائيليين، فأعادوا تعريف أنفسهم بأنهم فلسطينيون جزء من الشعب الفلسطيني، ولذلك استخدم مفهوم جبهة التحرير ذراعاً لمنظمة التحرير.

أول إنجازين هما إعادة تعريف الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتباره جزءاً من الشعب الفلسطيني وأن أي تشكيل سياسي في الأرض المحتلة هو ذراع لمنظمة التحرير، حتى نضمن وحدانية التمثيل، إلى جانب هذا ظهرت الحركة الجماهيرية، المفهوم الشائع في الخارج، التحرير يعني «بارودة»، لكن المواجهة داخل الأرض المحتلة تعني المياه والزراعة والعمل... فالحركة الاجتماعية هي محاولة لإعادة تنظيم الشعب، كالحركة الطوعية في

جامعة بيرزيت والجامعات الفلسطينية الأخرى، هذه كانت الإرهاصات الأولى التي انبثقت منها لاحقاً التشكيلات الاجتماعية والمجتمعية كلها، الأحزاب السياسية بما فيها اليسارية بالتحديد ذهبت في البداية باتجاهها بوصفها رأس حربة في التواصل مع الجمهور وتقديم الخدمات وتعزيز الصمود ومكافحة الاحتلال في هذا المجال، في الإغاثة الزراعية مثلاً أول عمل قمنا به هو مكافحة الاستيطان ومصادرة الأراضي، كانت الهجمة الاستيطانية في العام ٨٣ مباغتة وقوية ومنظمة وانبثقت في تلك الأيام الإغاثة الزراعية، وكان جوهرها محاولة تعزيز صمود الفلسطيني على أرضه، لكي يثبّت وجوده فيها، وهذا الأمر ينطبق على الإغاثة الطبية وقطاعات العمل الأهلي التي تبلورت في مرحلة تالية بعد العام ٨٢ كتشكيلات معرفة بوصفها جمعيات مجتمع مدني وأهلي.

في الفترة ما بعد العام ٩٤

سياسات: **هل كان هناك تمايز بين دور هذه المؤسسات والجمعيات والاتحادات المجتمعية وبين الضفة وغزة؟**

تيسير: لا، كانت هناك خصوصية طبيعية. كانت القدس عاصمةً سياسيةً تلتقي المؤسسات ومكاتبها الرسمية هناك، كانت حرية الحركة وقتها متاحةً، المجتمع أساساً مقسوم وتشكّل الشرط الموضوعي، وهو الاحتلال، بدأت الجماهير تشبّك علاقاتها حتى على مستوى الزواج أو الشراكة الاقتصادية أو مستوى التعليم في جامعة واحدة، ولاحقاً في تشكيل اتحادات أو أطر سياسية أو اجتماعية تجمع أبناء المنطقتين، اتحاد الكتاب يعني من الضفة وغزة، واتحاد المرأة أو الإغاثة الزراعية مكتب في غزة ومكتب في الضفة، بالعكس ملاحظة في غاية الأهمية، كنا بصدد الذهاب إلى الاندماج، لأنها أصبحت تعرف نفسها بنفسها والتمايز عن ثلاث مجتمعات حولها وهي الأردني والمصري والإسرائيلي، كانت هناك سرعة لتجاوز التقسيمات التقليدية لأننا تاريخياً علاقتنا مع بئر السبع أو مع يافا ومع الضفة، كانت هناك فجوة تاريخية حتى ما قبل النكبة بالمعنى الاجتماعي والتواصل الجغرافي. كانت هذه الجمعيات أحد أهم تشكيلات التعبير عن الوحدة والاندماج، أصبحت تتولد ذهنية وعقلية سياسية ومدنية فلسطينية واحدة، كانت هناك تمايزات في اللهجة والحركة، ولكن كانت هناك سرعة اندماج يعبر عنها بإرهاصات أولى لمجتمع سياسي ومجتمع مدني، المجتمع السياسي كانت تعبيراته عديدة منها اللجنة الوطنية وانتخابات البلديات والتشكيلات السياسية، الشيوعيون كان لهم أيضاً دور مميز، والتعبيرات المجتمعية كذلك سواء أكانت تعليماً مشتركاً أم شركات تجارية أم مؤسسات أهلية أم اتحادات وروابط عمالية.

بعد العام ٩٤، اختلف السياق تماماً، في

هذه الفترة أصبحت هناك مضامين جديدة للتنمية، باعتبار أن كل نماذجها فشلت في أن تحقق التنمية في العالم الثالث، ازداد الفقر والتصحر كذلك، الغريب أننا واكبنا هذه المرحلة وكنا سريعي التواصل مع هذه النماذج، كانت لنا محاولات دائمة لأن نستدخل كثيراً من هذه الأفكار، حاولنا أن نعمل تبيئة لها وليس نقلاً ميكانيكياً وأن ننتج أفكارنا الخاصة وآخر ما توصلنا إليه فكرة ألا نستسلم لفكرة أننا تحت الاحتلال ووصلنا إلى فكرة تنمية الصمود، باعتبار أن الصمود هو مرحلة انتقالية من مرحلة الهشاشة والانكشاف، فهي مرحلة إنعاشية، المجتمع بطبيعته هش بسبب الصدمات وتحديداً صدمة الاحتلال والحصار والانقسام نحن مجتمع هشاشة، فطورنا مفهوم التنمية تحت الاحتلال وهذا المفهوم على الرغم من الاحتلال تحديداً يحمل مضمون الصمود وليس الإغاثة، الإغاثة أعطت المعنى بالإحسان والتكيّف السلبي ولا تأخذنا للبحث عن الأسباب، لدينا مشكلة فقر لكن سببها سياسي ومشكلة في التسويق وسببها سياسي، فكرة الصمود منحتنا فرصة أن نجمع بين الإنساني وبين السياسي، فكرة الإغاثة تحيل دائماً إلى الإنساني وأيضاً مقولة الحقوق، خاصةً بعد نشاط مميز لمؤسسات حقوق الإنسان، تلقفنا فكرة منهج التنمية المبني على الحقوق، أدركنا بعد فترة طويلة فعلاً أن أحد المداخل الأساسية على المستوى الوطني أن نعيد تعريف الجماعة السياسية الفلسطينية التي بوصف هذا التعريف يتعين أن تكون لها مجموعة من الحقوق على المستوى الفردي والجماعي وأيضاً أضفينا معاني جديدةً على حق العودة وحقوق أخرى على مستوى الفرد أو الجماعة، وحاولنا أن نستدخلها كجزء من المنظومة التي افترضنا أنها تبني مجتمع ما بعد أوسلو.

هذا من ناحية السرد التاريخي ومن ناحية المفاهيم بشكل أكبر.

سياسات: **تحدثنا عما بعد اتفاقية أوسلو ٩٤، ما هي رؤيتكم لسلطة الحكم الذاتي أو السلطة الفلسطينية لموضوع التنمية؟ أعتقد أن هذه نقطة فارقة، كتبنا وتحدثنا بها كثيراً. هل بدأت السلطة فعلاً في موضوع التنمية؟ هل بنت على الإرهاصات الموجودة أو ما قدمه المجتمع المدني قبل قدوم السلطة؟ أم ذهبنا باتجاهات أخرى؟**

غسان: بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ذهبنا في مسار مختلف عن السياق الذي عرضه زميلي في موضوع التنمية من أجل الصمود، يجوز أن منظمات العمل المدني والأهلي حاولت أن تواكب التنمية من أجل البناء وصيانة مضمون البناء، البناء المبني على مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة والفقيرة، فكرة العدالة والحماية الاجتماعية وأن يكون هناك دور للسلطة الوطنية الفلسطينية بصفتها نواة الدولة الفلسطينية القادمة، وفي الوقت نفسه توسيع المساحة الحقوقية المبنية على الديمقراطية، لذلك أصبحت هناك مواكبة لبعض

المفاهيم الدولية مثل الحكم الرشيد المساءلة والمحاسبة والتركيز على الانتخابات والتداول السلمي للحكم واحترام الحريات العامة، لكن السلطة الرسمية لم تبن على هذه الإنجازات ودفعت في مسار جديد مرتكز إلى اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي الذي عمّق التبعية الاقتصادية، كانت هناك منذ العام ٧٦ وحتى العام ٩٤ تبعية مباشرة لإسرائيل التي تستغل الأيدي العاملة والسوق الاستهلاكية وبروتوكول باريس الاقتصادي والغلاف الجمركي بين قطاع غزة والضفة الغربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، الأمر الذي أبقى سوق غزة والضفة سوقاً استهلاكية بالدرجة الأساسية بعيداً عن دينامية التنمية والإنتاج، وعطل أي شكل من أشكال البناء الإنتاجي الصناعي أو الزراعي لأنه شكل من أشكال التحرر من التبعية وحاول أن يعزز فكرة عقد من الباطن لبعض المنتجات الإسرائيلية، ففي مجال الزراعة ركزوا على زراعة التوت الأرضي والزهور بدلاً من الحمضيات الأمر الذي كان يخدم شركة إجريسكو وغيرها من الشركات الإسرائيلية. لذا أعتقد أن سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادية مبنية على المنافسة الحرة، حتى المنافسة الحرة التي هي بالقانون ٢١ في القانون الأساسي الفلسطيني، واقتصاد السوق عملياً لم تتم ممارسته لأنه عملياً تم التحكم بمفاتيح الاقتصاد من خلال تحالف السياسة والأمن والمال، بمعنى أنه نمت شريحة اقتصادية مرتبطة بالتركيبة البيروقراطية الجديدة للحكم والسلطة مكونة من أجهزة أمنية نافذة ومن بنية سياسية مسيطرة، وبالتالي تم تقييد فكرة السوق المفتوحة. كان مطلب العديد من المراقبين المهتمين بالشأن الاقتصادي أن يكون هناك تزاوج بين السوق والدولة أو ما يطلق عليه الاقتصاد المختلط أو اقتصاد التعاون خاصة أننا لم ننجز مرحلة التحرر الوطني لوجود قيود سياسية اسمها أوسلو واقتصادية اسمها بروتوكول باريس الاقتصادي، السلطة كانت لديها مشكلة في اعتمادها بشكل كبير على المساعدات الخارجية، وواضح أن هناك ترابطاً بين المال والسياسة، اليوم كتبت مقالاً بعنوان «التمويل والسياسة» بعد ما كانت السلطة أو المنظمة محاصرة بعد عام ٩٤ وتوقيع اتفاق أوسلو، حشدت أميركا وإسرائيل المانحين في واشنطن وقرروا في العام نفسه دعم السلطة وأنشطتها وبرامجها وموظفيها بـ ٢,١٠ مليار دولار، وأصبح هذا الاجتماع منتظماً بشكل دوري من خلال هيئة تنسيق المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، وكانت المساعدات مخصصة لخطط التنمية، كنا نأخذ منها «shopping list» أكثر من كونها تعكس احتياجات تنموية، وكانت تضخم الحصة الخاصة بالوظيفة العمومية والأمن على حساب القطاعات الإنتاجية المختلفة مثل الشؤون الاجتماعية والزراعة والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات التي لها علاقة

بالتنمية البشرية، وكان هناك اعتماد بدرجة كبيرة جداً لم يتم استثمار المساعدات بصورة رشيدة، بل ساهم ما سبق في تعزيز الفساد ونهب المال العام والزبائنية ضمن تداخل بنية السلطة وتحالف المال والأمن والسياسة، وأدى بالتالي إلى هدر كبير لهذه الأموال، والملاحظة التي تم طرحها من سارة رويز وليلى فرسخ وغيرهما من المهتمين بالأدب التنموي هي أن هناك أموالاً هائلة وصلت الشعب الفلسطيني ولكنها زادت معدلات الفقر والبطالة، وهذا يطلق عليه «الاستلاب» فتراجعت مؤشرات التنمية والاعتماد على الذات وارتفعت معدلات الفقر والبطالة واعتمدنا بدرجة كبيرة جداً على الاحتلال والمساعدات الخارجية، هذا كان غريباً، والأساس أن إسرائيل وخلفها مجتمع المانحين لم يكونوا معنيين بأي شكل من أشكال التحرر أو تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بأي حال من الأحوال، بل أن يتم استخدام المال كورقة ابتزاز سياسي، وهذا ظهر من خلال تأكيد المجتمع الدولي على الرئيس الراحل ياسر عرفات على خلفية موقفه الرافض لاتفاقية كامب ديفيد بضرورة إجراء تعديلات في القانون الأساسي الفلسطيني، وعندما رفض تم إيقاف المساعدات، وعندما وافق ووقع على تعديل قانون القضاء الفلسطيني وتعديل القانون الأساسي الفلسطيني انهمرت المساعدات، وبالتالي أصبحت المساعدات أداة ابتزاز سياسي عمّقت عملية التبعية والزبائنية والاستلاب وما يسمى الإفقار التنموي على الرغم من المساعدات الهائلة، حتى العام ٢٠٠٤ وصلت المساعدات إلى ١٠ مليارات دولار وبعد العام ٢٠٠٤ وصلت إلى ١٧ مليار دولار أي نحو ٣٠ مليار، في مجتمع صغير وفي جغرافيا محدودة يمكن أن تخلق هذه المليارات تنمية ونمواً اقتصادياً كبيراً، لكن هذا لم يحدث نتيجة العوامل التي ذكرناها من سوء التحكم الإداري وعدم توافر حكم صالح وعدم وجود اقتصاد مختلط وطبعاً السبب الرئيس الاحتلال، وهذا كله كان ضمن منظومة تعميق عملية التبعية والاستلاب للاقتصاد الفلسطيني ومكونات المجتمع الفلسطيني من سلطة ومجتمع مدني وفق الأجندة الخارجية.

لدى السلطة الوطنية الفلسطينية مشكلة أخرى، وهي أنها تعتبر أن القطاع الخاص هو الذي يقود عملية التنمية، وهذا خلل، لأن هذا ينسجم مع مفاهيم الليبرالية الجديدة التي تؤكد فقط على قوانين السوق والاقتصاد الحر وتبعد الدولة عن عملية الحماية الاجتماعية، لنأخذ بعين الاعتبار أن كل القرارات حتى بعد العام ٢٠٠٧ وبعد الانقسام التي أصدرها السيد الرئيس كانت تدعم القطاع الخاص والليبرالية الجديدة، لكن القرارات التي لها علاقة بالحماية الاجتماعية للفقراء والمعوقين والمهمشين والمرأة والشباب كانت ضعيفة، وحتى لو أقرت مثل قانون الحد الأدنى للأجور أو الضمان الاجتماعي، وهذا ليس غريباً أن يفرز طبقة

اجتماعية تطالب بحقوقها كحركة المعلمين على سبيل المثال وحركة المجتمع المدني بضمان اجتماعي عادل ومنصف، لكن في المقابل، حتى نكون موضوعيين، السلطة لها إيجابية، وهي أنها واكبت مسار التحولات الكونية والتوقيع على اتفاقية «سيداو» والعديد من الاتفاقيات الدولية المهمة الخاصة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والحكم الرشيد وخاصة بعد الإعلان عن دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة بعد العام ٢٠١٢. هناك معوقات موضوعية كثيرة جداً مثل تقسيمات الاحتلال الإسرائيلي لمناطق A B C في الضفة الغربية وتهويد القدس ومصادرة الأراضي، كتلك اللجنة التي تجتمع سنوياً في الأمم المتحدة «حقوق غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني» يعتبر أن المعيق الرئيس للتنمية هو الاحتلال من خلال عدم تمكين الفلسطيني من السيطرة على موارده وتقييد حرية حركته وهذه من ضمن المعيقات الموضوعية، لكن المعيق هو أن الهامش الذي أعطاه إياه أوسلو هامش محدود ومقيد لكن بالإمكان استثماره لو كان هناك أداء بشكل أفضل، مثلاً كانت السلطة تنظر إلى منظمات المجتمع المدني نظرة شك وربما حتى هذه اللحظة، وهذه ليست بأي حال من الأحوال طريقة تكامل وتعاون، إلحاق مؤسسات المجتمع المدني بخطط وبرامج كان بطلب من المانحين أكثر منه إرادة لتعزيز الشراكة الوطنية في خطط تنموية تهتم بقطاع الشباب والمرأة وقطاع المزارعين أو التعليم أو الصحة أو غيره من الأمور، كل مطالب منظمات المجتمع المدني بما فيها ما يتعلق بإعادة هيكلة الموازنة بحيث تأخذ بعين الاعتبار التنمية الإنسانية والتنمية الاجتماعية ذهبت أدراج الرياح وما زالت أجندة الأمن هي الأضخم على حساب الأجندات الأخرى، الإفقار التنموي سببه الاحتلال وأجندة المانحين التي كانت أجندة سياسية أكثر منها تنموية وأيضاً سوء الأداء الإداري وعدم وجود خطط بديلة لعملية التحرر من الاقتصاد الإسرائيلي.

اليوم هناك مرحلة مفصلية، وهي خطة ترامب وعنوانها تصفية القضية الفلسطينية والحقوق الثابتة والمشروعة وإخراج قضايا القدس واللاجئين والاستيطان من نطاق البحث، أوقف ترامب تمويل الولايات المتحدة بالكامل لـ«الأونروا» واعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارة بلاده إليها ولم يعد يعتبر الاستيطان حجر عثرة أمام عملية السلام، هذا دفع المجلس الوطني الفلسطيني وقبله المجلس المركزي وبعده المجلس المركزي اللاحق إلى اتخاذ قرارات مهمة لها علاقة بالتنمية والاقتصاد منها مثلاً وقف العمل ببروتوكول باريس الاقتصادي، لكن هذا يحتاج فعلاً إلى خطط بديلة واستثمار الموارد الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية كلها للتفكير في ما هو البديل عن ذلك، فالبديل السياسي والتنموي يحتاج إلى حلفاء اقتصاديين وموارد مختلفة. آخر نقطة، هي عملية الانقسام التي وقعت عام ٢٠٠٧، الانقسام خلق بنيتين

اقتصاديتين مختلفتين في الوقت الذي زادت فيه النزعة الاستهلاكية والبذخ والترف والشريحة الطفيلية في الضفة الغربية من رجال الأعمال الذين كان جزء منهم يستثمر مع رجال أعمال إسرائيليين عن طريق مدن سكنية أو صناعية أو استثمارية أو حتى بالمستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، وقد قام طالب من جامعة بيت لحم بتقديم دراسة عن حجم الاستثمار الفلسطيني بالتعاون مع شركاء إسرائيليين في المستوطنات وقدر حجم هذا الاستثمار بما لا يقل عن ٢ مليار دولار سنوياً، وهذا خطير جداً، وحالة «اليوفوريا» في بعض المدن الرئيسة في الضفة الغربية خاصة في مدينة رام الله وجزئياً في بيت لحم ليست مبنيةً على أساس تنموي إنتاجي بقدر ما هي مبنية على أمور استهلاكية بذخية ترفيهية، نأخذ بعين الاعتبار وجود ٢٠٠ ألف موظف ٩٠٪ أو ٧٠٪ منهم مقترضون من البنوك ومؤسسات الإقراض، وهذه القروض ليست لأهداف تنموية كالمشاريع الصغيرة المولدة للدخل بقدر ما هي مواكبة لحالة البذخ والاستهلاك، وهذا كله يزيد من عملية التقهقر التنموي، وليست مبنية على الصمود والربط بين الإنساني والوطني والسياسي. في قطاع غزة نمت شريحة اقتصادية مرتبطة أيضاً بالطرف السياسي المسيطر على قطاع غزة عبر اقتصاد الأنفاق ومئات التجار الذين أصبحوا أغنياء بشكل طفروي وبشكل مفاجئ، وأمست عملية الاقتصاد كلها تدور في الفلك السياسي بشكل كامل منها مثلاً: تجارة الكهرباء وتجارة الأراضي والمولات وتجارة السياحة وتأمينات السيارات بنوك تحويلات نقدية وكل هذا يشكل دائرة متحكماً بها من دائرة الاقتصاد السياسي، وكل يدور في فلك خدمة الحزب السياسي المسيطر، أضف إلى ذلك الضريبة وتراكمها والتعرفات التي نقدمها في كل معاملة حكومية والزيادة المطردة في قيمتها، كل ما سبق خلق نخبة اقتصادية سياسية ارتبطت في موضوع الانقسام ونمت شرائح طبقية أصبح من مصلحتها تفكيك حالة الانقسام والانصهار في إطار وحدة النسيج السياسي والاجتماعي الفلسطيني. الاقتصاد في غزة أيضاً هو اقتصاد متهالك، معدلات فقر وبطالة فلكية و٨٠٪ من المواطنين يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدمها «الأونروا» فتحول المجتمع إلى مجتمع إغاثي بالكامل واستهلاكي حتى المشاريع الصغيرة والاقتصاد غير الرسمي التي كانت مزدهرة قبل ذلك اختفت لصالح بعض الشركات الكبرى والمشاريع الكبرى في مجالات الزراعة والتصنيع...

سياسات: **التي لها علاقة بالحزب والأمن تعني؟**

غسان: استنساخ للتجربة السابقة.

سياسات: **٢٠٠٧ تحديداً كان هناك تغير واضح. موضوع الانقسام الفلسطيني كانت له تداعيات كبيرة خاصة ماله علاقة بالتنمية والواقع الاقتصادي في قطاع غزة. القضية الأخرى هو مدى مساهمة الحكومتين في هذا**

الموضوع؟ إذا تحدثنا عن حكومة غزة التي كانت موجودة قبل حكومة الوفاق الوطني، ما مساهمة هاتين الحكومتين والكيانين السياسيين فيما يتعلق بموضوع التنمية في قطاع غزة؟

محسن: في البداية وتعريجاً على ما أدلى به الزملاء، ما هو الإطار الذي تم من خلاله تبني المقاربة التنموية التي اعتمدت عليها السلطة ما بعد أوسلو تحديداً؟ إنه الإطار المحكوم بمبادئ الليبرالية الجديدة التي تقوم على ثلاثة مرتكزات بشكل أساسي وهي أن الحكومة لها دور مصغر لتهيئة السوق والقطاع الخاص بتشريعات وقوانين والأدوات اللازمة والتسهيلات التي تقدمها للقطاع الخاص ولا تقود عجلة التنمية في البلد أو المجتمع المعني، تتبنى اقتصاد فلسفة السوق وتتبنى أيضاً تحرير التجارة وهذه هي المرتكزات الأساسية. على الرغم من أزمة العام ٢٠٠٧ فإن هذه المدرسة الليبرالية ألقت باللوم على أن المجتمعات بزعم أنها لم تتبع الوصفة الكاملة لليبراليين الجدد، ولذلك وقعت هذه الأزمة، وبالتالي لم يحدث ما كان حدث بكينز وسقوط النظرية الكينزية والتخلي عنها لصالح الليبرالية الجديدة، تشابك هذا طبعاً مع التوجه العالي، بمعنى «المعولم» القائم على العولمة والليبرالية الجديدة مع سياسات استعمار استيطاني كولونيالي هدفها اقتلاع هذا الشعب وإقامة مجتمع فوق أرض هذا الشعب، وبالمعنى اقتلاع وتشريد جزء من الآليات الكولونيالية، وهذا ما قصده زميلي بالشرط الكولونيالي، الشرط أن يتبدل شكل التجمعات الفلسطينية في أراضي العام ٤٨ وفي الضفة وغزة له شكل مختلف في السيطرة والهيمنة وتعميق التبعية؛ طبعاً تحالفت الليبرالية الجديدة مع السياسات والممارسات الاستيطانية وعملت على خنق التنمية في المجتمع المستعمر، طبعاً التقت بمعنى أن هناك فواعل في المنطقة وهؤلاء هم أهم الفاعلين وأيضاً المجتمع المانح ولكن هناك على الأرض أيضاً سلطة وأيضاً قطاع خاص وأصبح هناك تحالف بين كل هذه المكونات، تحالف مصالح في الحفاظ على هذا المسار التنموي وأي محاولات لمقاومة هذا المسار يتم التصدي لها بشكل قمعي.

بالعودة إلى موضوع الانقسام، عام ٢٠٠٧ كان فارقاً، لكن سبقه ٢٠٠٥ وهو عام التأسيس لعام ٢٠٠٧ عندما انسحب شارون من غزة من طرف واحد، لأنه أراد أن تصل غزة إلى ما وصلت إليه الآن، بمعنى أن هذه الممارسة أتت في إطار فصل الضفة عن غزة. بعد الفصل أصبح هناك نموذج لبعض المفكرين لدراسة نموذج غزة التي تحمل لواء المقاومة وأن هذا الاحتلال تحت ضربات المقاومة ينسحب بشكل مختلف ولم يتقيد بقيود أوسلو وتحرر من اتفاقية باريس وسيعطي نموذجاً فعلياً لتعزيز تجربة تنموية أو نموذج تنموي مقاوم وتنمية قائمة على الصمود وتنمية انعتاقية، لكن دراسة هذا النموذج والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والتي أصبحت نتاج سيطرة حماس على

الحكم في قطاع غزة وارتباط عدد كبير من أبناء الحركة أو مناصريها بتجارة الأنفاق وبعد إغلاق الأنفاق تحول هذا المال إلى دورة جديدة وأصبح هناك «المول» والقرى السياحية والتوجه لشراء العقارات بشكل جنوني في قطاع غزة، هذا أحد العوامل الأساسية.

تمت دراسة أيضاً المشاريع التي نفذت على الحدود الشرقية، ولنقل إن بعض المشاريع كانوا فيها منصفين، وكما قالت حماس وسلطة الأمر الواقع إننا اكتفينا في موضوع زراعة الخضروات ولا نستورد الآن الخضروات، لكن في المقابل تم استنزاف خزان المياه الجوفي وما زاد من ملوحة التربة وظهور الكثير من الإشكاليات التي لها علاقة بالمدخل البيئي. هذه التجربة كان حصادها مراً على الشعب الفلسطيني، نحن الآن أمام تراجع كل معدلات التنمية ومن الممكن أن الاقتصاد الفلسطيني يمر خلال خمس أزمات تختلف عن أي اقتصاد على وجه الكرة الأرضية بفعل المركبات التي تحدثنا عنها. أول أزمة هي أزمة بنيوية لارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي هذه الأزمة وكما قال أحد المفكرين أننا كفلسطينيين نشكل ما نسبته ٥٣٪ من الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن الناتج الإجمالي لدولة الاحتلال ٣٧٤ مليار دولار في العام ٢٠١٧ وعند تقسيم استهلاكنا على ناتج دولة الاحتلال تصبح خسارة الاقتصاد الفلسطيني جراء هذه الأزمة البنيوية ١٧٧ مليار دولار سنوياً.

ثانياً، أزمة مديونية السلطة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات.

هناك أيضاً أزمة أننا نتأثر بما يتأثر به الاقتصاد الإسرائيلي جراء التبعية، أيضاً أزمة الاحتياط كما قال زميلي وهي أن كل صنابير المجتمع الفلسطيني بالمعنى الاقتصادي مرتبطة بالاحتلال، والاحتلال يحدد ما يدخل ويخرج من غزة تبعاً لاتفاقية باريس، وهذا ما يبقي الفلسطيني على قيد الحياة.

سياسات: **مساهمات غزة ما بعد العام ٢٠٠٧ لم تكن لها علاقة ببناء تنمية حقيقية بل كانت لها علاقة بمبادرات خاصة بخدمة المتنفذين أكثر من وجود رؤية لاقتصاد مقاوم واقتصاد منفك من التبعية.**

محسن: لم تكن هناك أي محاولات جدية بل على العكس كانوا يقومون بصنع خطط تنمية لغزة وحدها، وآخر خطة لم ينفذ منها سوى ٥٪ فقط من القائمين على وزارة التخطيط في غزة قبل حكومة التوافق.

غسان: عذراً على المقاطعة، غزة بعد الانقسام أصبحت بعيدةً عن خطط التنمية والموازنات والحوارات التي تتم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، كان مطلب منظمات المجتمع المدني أن تكون مطلةً على هذه المسألة، وأيضا هناك الوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني مؤخراً بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني أصبح شكل الإطلالة عن طريق «سكايبي» لكن

بشكل خجول وديكوري، وأيضا انطبق هذا على المنظمات الدولية كـ UNDP التي أصدرت تقريراً عن التنمية وموضوع ٢٠٣٠ وأتوا بنا كخبراء على أساس كيف أن نزج بغزة في التقرير بصفحة أو صفحتين، الفصل أثر بشكل عام على خطط السلطة وخطط المنظمات الدولية فيما يتعلق بالتنمية بأبعادها المختلفة وأجندتها العالمية، فخطة الأمم المتحدة Sustainable Development Goals2030 لا يعلمها إلا المهتمون في غزة، في الوقت الذي يكون فيه هذا الموضوع مهماً لتكون جزءاً من المنظومة الدولية وتبيّئ هذه الأجندة وفق الواقع المحلي.

سياسات: **هل كان هناك فرق بين تعاطي المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مع واقع غزة قبل ٢٠٠٧؟ هل لمستم تغيراً كمهتمين؟**

غسان: بالتأكيد، هناك تغير كبير، فقد زادت الأجندة الإغاثية على الأجندة التنموية والحقوقية. ثانياً، ازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المنفذة للأنشطة، في الوقت الذي كان عددها محدوداً قبل العام ٢٠٠٧ وكانت معظم المؤسسات تنفذ مشاريعها عبر منظمات العمل الأهلي الشريكة والمحلية، ولكن أصبحت هناك سياسة استبدال واستحلال بما فيها تقرير التنمية للعام ٢٠١٠ الذي كان جزئياً وقبلها كان كله محلياً، وبعد ذلك أصبح دولياً كله خبراء دوليين ويتقاضون رواتب عالية وتخصم من حجم الدعم المقدم وهذا تغير واضح فيما يتعلق بالمنظمات الدولية بعد العام ٢٠٠٧ مع زيادة الأجندة الإغاثية على حساب الأجندة التنموية.

سياسات: **من وجهة نظرك هل المسألة مقصودة؟**

غسان: لا. أنا أعتقد أن هناك توجهاً لإضعاف المجتمع المدني الأصلي الذي نشأت منه فكرة الإغاثة الزراعية والطبية حتى تبقى معتمدةً على الأجندة الخارجية وحتى تكون في دائرة محددة في لحظة من اللحظات يمكن رفع الغطاء المالي عنها لأجل توجيهها لهذه الدائرة أي هذا المسار الإغاثي الخيري الخدماتي البعيد كل البعد عن المسار السياسي والحقوقي بدليل أنه عندما تنشطت حركة المقاطعة وأصبحت منظمات المجتمع المدني في معظمها تتبنى هذه الفكرة بدأت إسرائيل تضغط على العديد من الدول كالدنمارك والنرويج ومؤخراً أستراليا فقررت تلك الدول وقف تمويل العديد من المنظمات، أستراليا على وجه التحديد أوقفت برنامجاً إستراتيجياً مع مؤسسة تنموية له عشرات السنوات على خلفية استشهاد أحد موظفيها وطالبت بلجنة تحقيق وأوقفت الأموال، مع أن هذه المؤسسة تعتمد بنسبة ٧٠٪ على هذا المشروع.

سياسات: **بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والصناعية. هل كانت لدينا القدرة على دعم قطاع زراعي وصناعي نوعي؟ وهل كانت هناك إسهامات سواء من حكومة الأمر الواقع في غزة أو حتى من حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني كمراقب في هذا الشأن؟**

غسان: في غزة بعد الانقسام وبعد ثلاث حروب لم تبق هناك أي بنية إنتاجية يمكن الحديث عنها لا في القطاع الزراعي ولا في القطاع الصناعي، فهما مستهدفان من الاحتلال الإسرائيلي، لا يمكن للاحتلال أن يبقي لدينا بنيةً جاهزةً ونواة اقتصاد مستقل، وبالتالي ما حدث من تدمير للمنشآت ومصادرة الأراض والمعدات المستوردة وحظر مواد خام كل هذا عليه رقابة شديدة جداً من الاحتلال، أيضاً في القطاع الصناعي الأمر كذلك، وهذا أثر على القطاع الخاص حتى بالمعنى القديم، بالتالي أولئك التجار الذين كان لديهم بعض المصانع الصغيرة أو التوت الأرضي، غزة كانت تصدر للخارج قبل العام ٢٠٠٥ ولكن بعد هذه السياسة بالمعنى الاستعماري وهذا الشرط الاستعماري وحتى تمظهراته بهذا الجانب أصبحت غزة سوقاً استهلاكية تماماً، الأنفاق كانت تدخل سلعاً استهلاكية وفي المقابل لا يوجد تصدير، لا تعلم أين تذهب ومن أين تأتي، ولكن المتنفذين والمرتبطين بحكومة الأمر الواقع هم الذين على علم.

محسن: تأكيداً لكلام غسان، وصلنا عملية استهلاك ٧٥٠ مليون دولار سنوياً وكنا في تلك الفترة نستورد من إسرائيل قبل الأنفاق مليار دولار، اليوم نحن نستورد ٢,٤ مليار دولار.

غسان: تلك الشريحة كانت إلى حد ما قبل الانقسام المسيطرة على الصناعات الصغيرة والعائلية إلى أن اختفت، حتى التعويضات للقطاع الزراعي والصناعي لم تحصل عليها مع أنها كانت أقل من ٥٪ من قيمة الاحتياج من مجموع ما دخل للإعادة الإعمار، وهذا ليس عبثياً وإنما ممنهج، وبالتالي هذه القطاعات المهمة مستهدفة من الاحتلال الذي يوجه سياسات الممول بهذا الاتجاه.

تيسير: لو أردت أن تصّف وضع غزة على الأقل في المشاريع التنموية المعروفة. أولاً، التنمية هي عملية مقصودة ومخططة لجهود تبذل بشكل ارتقائي والهدف منها إحداث تغيير إيجابي في حياة البشر، بصرف النظر عن كيفية وصولنا إلى هذه الحالة وأخذنا موضوع التنمية بوصفه توسيع خيارات وبناء قدرات وإتاحة حريات وسائلية، أينما ذهبت في قطاع غزة في قطاع التعليم أو الصحة لا يوجد انتهاك بل نقص، هناك انعدام للجودة والإنصاف وهذا كله يضرب فكرة التنمية، حتى في جانب المهارات المجردة التي اكتسبناها كعمال داخل الخط الأخضر أصبحت تتلاشى، خريجون بالآلاف من الجامعات ولا يوجد ارتباط بين المعرفة النظرية وبين سوق العمل وتطبيقاتها. لو ذهبنا للحريات الوسائلية لا توجد هناك بيئة تشجع لا على الاستثمار ولا على الإبداع ولا على التصدير ولا على الإنتاج بالتالي من منظور التنمية بوصفها توسيع خيارات، فالتنمية معدومة في غزة، بطبيعة الأخطار التي تواجه غزة من حصار وانقسام والعدوان المتكرر بالتالي هي بلد هشاشة ومنكشف. لو أخذناها

من منظور التنمية بوصفها منهجاً حقوقياً فالحريات في قطاع غزة منتهكة على المستوى الفردي والجماعي بدءاً بالحصار وليس انتهاء بالاعتقال السياسي. التعويض للمزارعين غير موجود، بالتالي يوجد ضرب لمساحة الحرية والحقوق وهذا الاستهداف داخلي بسبب الانقسام وأيضاً خارجي بسبب الاحتلال. لو أخذناها بمعنى التنمية البشرية وهي مؤشرات التربية والتعليم والصحة والخدمات ترى معدل ساعات وصل الكهرباء للجماهير ومستوى التعليم وانحداره ومستوى الخدمات الصحية. لو أخذناه من منظور تشامبرز، وهو أحد منظري التنمية، فإن هدف التنمية في النهاية هو تحقيق الرفاه لمجتمع ما والركيزتان الأساسيتان لديه هما سبل العيش فلا يوجد، فالآن لا موظف السلطة ولا عامل الخط الأخضر ولا العامل في غزة الذي يعمل ما يتجاوز ١٥ ساعة متواصلة ولا المزارع التي تدمرت أرضه، لم يعد كل هؤلاء يحققون سبل العيش لا بالمعنى اللائق ولا بالمعنى المستدام ولا الكريم ولا الذي يتجاوب مع الحقوق. لو ذهبنا لمفهوم بناء القدرات، سواء على مستوى المعرفة وإنتاجها وتوظيفها أو على مستوى المهارات المكتسبة واستخدامها أو على مستوى الوصول إلى العلم والمعرفة والمعلومات أو على مستوى المأسسة كلها مضروبة، أما الشرطان الأساسيان لعملية التنمية وهما الإنصاف والاستدامة، فلا توجد مبادرة قابلة للاستدامة لأن شرط الاستدامة هو الاستقرار السياسي والأمني والإرادة السياسية وهي غير متوافرة، بالنسبة للإنصاف والعدالة نحن تحدثنا عن انتهاك الحقوق وتحدثنا عن أن الحقوق الأساسية الآن تنتهك وقطاع غزة يواجه ربما أكثر من أي وقت مضى وهذا يتجلى بعدم الإنصاف سواء بين المرأة والرجل أو بين مركز المدينة أو بين الشباب والعجزة أو بين الحمساوي وغير الحمساوي، بالتالي أحد أشكال التجزئة الداخلية هو الانقسام السياسي الذي تعبر عنه تفاوتات طبقية واجتماعية ونفسية، أصبح الجميع يكرهون بعضهم البعض وحتى فكرة التضامن والعدل بحدها الأدنى تلاشت. الخلاصة أن واقع غزة على الرغم من أن أسبابه سياسية فإنه في وضع إنساني بالضرورة ولا يمكن التعاطي معه إلا بوصفه كذلك حتى بالعرف والعادة أو الطب فأنت قد لا تستطيع أن تعالج أصل المرض في البداية لكن تريد أن تخفف من الأعراض، أعراض الأزمة السياسية من الاحتلال والانقسام هي ما يتبدل من واقع اجتماعي واقتصادي وإنساني متفاوت، فما هو المدخل التنموي هنا Survival Response تكيف ولاحقاً إعادة إنعاش وإعادة الجماهير إلى وضعها الطبيعي وهذا لا يحدث، وإذا حدث فهو مرتجل وغير منظم وليس بانخراط جميع الفاعلين التنمويين في إطار خطة تحدد الأهداف والمسؤوليات، وبالتالي هناك تضارب وإهدار للموارد وفقه الأولويات مضروب، أنا آتي بأموال أبني بها مسجداً ولا أبني بها

مدرسة أو مستشفى آتي بكابونة لا تزرع مكانها شجرة وغالباً ما تدار الأولويات بناء على الاحتياجات الفئوية والفصائلية أو الاستزلام أو الزبائنية أو الفساد. إذا استتب الوضع وبقي على ما هو عليه فنحن بحاجة إلى سنوات طويلة للتعافي منه فما بالك في أنه لا يوجد أفق لوقف التدهور نفس، لأن هناك دينامية للخطر وهو يتفاقم وأصبح له تمظهرات اجتماعية ونفسية وأخلاقية وزيادة الاتكالية والسلبية والتبعية وأن تبيع كرامتك من أجل الحصول علي شيء أو أن تصلي في المسجد من أجل الكابونة، وتحدثنا عن الأسباب فعلياً وأن هذا من الاحتلال وأساليبه الجديدة وقد كنا في ظل الاحتلال أكثر تحرراً مما بعد أوسلو، وأكثر حرية بعد أوسلو مما نحن عليه الآن، نحن لا نستطيع أن ندخل أنبوبة غاز، الاحتلال هو المتحكم في كل تفاصيل حياة المواطن، أيام الاحتلال لم تكن مطروحة فكرة الغاز، أيام أوسلو تقننت والآن لا تستطيع أن تتحكم في إدخال أنبوبة غاز وما كم المليارات التي أهدرت، وبالمناسبة في آخر ٢٠ عاماً الخطأ الفلسطيني في الممارسة يفاقم من أزمته أكثر من ١٠٠ عام مضت، كنا نقول ما مقدار الخطأ الفلسطيني والقيادة الفلسطينية الإقطاعية، لكن الخطأ الفلسطيني في الـ٢٥ عاماً الماضية يكاد يطغى حتى على الممارسة الإسرائيلية أولاً لأنه غطاها وثانياً شرعنها وثالثاً أمعن في عملية التدمير الذاتي، أنت تتلقى ١٠ مليارات ٨ مليارات منهم تذهب للفساد أو تهرب للخارج، أن تتاح لك فرصة أن تحرر غزة تقوم بتشكيل حكومة مقاومة وفي الضفة حيث الاحتلال تشكل حكومة بنك دولي. إذًا الفكر التنموي الفلسطيني، لا يمكن أن نفهم التنمية خارج سياق المشروع الوطني الفلسطيني الذي له ركنان أو سياقان أحدهما نضالي كفاحي تحرري وركن بنائي مجتمعي، هنا يأتي المشروع التنموي، فلا معنى للمشروع التنموي إلا بوصفه حرية تمكننا من مجابهة هذا الاحتلال، أصبحت التنمية أو كل ما يسمى تدخلات التنمية في القطاع الخاص أو في السلطة ولحد ما في المجتمعات المدنية تزيد من جرعة القهر والاستغلال، الكابونة أصبحت بدل ما تعزز كرامة الإنسان وقدرته الإنتاجية أصبحت أداة للقهر، المليارات بدل أن تمأسس وتفصل السلطات وتخلق بيئة استثمار وتزيد من عملية الإنتاج وتقلل من تشوهات الاستثمار الموروثة من زمن الاحتلال أمست تساهم بمزيد من التشوهات والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، كانت عملية التنمية وخطابها بين عامي ٧٥ و ٨٥ تلقائية وشعبية، كانت من دون تمويل وساهمت في تعزيز حرية الفلسطيني مقابل أكثر مما فعلت في ٣٠ عاماً بمليارات الدولارات لأنه دخل على الخط أيضاً نسق المعونة، المعونة في الثمانينيات العيب الوحيد كان من اللجنة المشتركة الأردنية المال السياسي الموظف لكن ما عدا ذلك كان التمويل تضامنياً ومحدوداً جداً ولذلك الفزعة والعونة والتطوع والرغبة في العمل بالضد من إرادة

الاحتلال جعلت المنتوج عالياً جداً، الآن مليارات صرفت في السلطة والمجتمع المدني وفي القطاع الخاص وكانت النتائج عكسية ازداد الفقر وازدادت البطالة وازداد انعدام الكرامة وازدادت رقعة الاستغلال والاضطهاد وانعدام الإنصاف وهذا كله لأنه لا يمكننا فصل التنمية عن سياقها السياسي، هناك عدو يتربص بنا حتى لو حاولت أن تواجهه في مكان ما سيكون له رد فعل، استطاع هذا الاحتلال أن يحول من خطاب التنمية أو الممارسات التنموية من فعل كفاحي نضالي يتشوف الحرية ويسعي لها إلى خطاب يعزز الإذعان والتبعية.

محسن: إكمالاً لهذه النقطة، منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تطرحان شعار تحسين مستوى المعيشة، بالتالي تقديم البعد الاقتصادي المعيشي على البعد السياسي الوطني لذلك لا يوجد مجال للفصل بين التنمية وبين البعد الوطني، ما هو منظورنا لهذه التنمية التي تعزز مفهوم الصمود والبناء ومقاومة الاحتلال وصولاً لإنهائه وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بعمل ديناميات معاكسة من تعزيز عملية التبعية والتحكم من خلال أدوات التحكم التي تستخدمها في بنية الاقتصاد والسلطة والمجتمع الفلسطيني والقطاع الخاص والبلديات وغيرها حتى تتقدم الأولوية الاقتصادية على الأولوية السياسية والحقوقية والوطنية، في ظل هذه السلسلة من الإجراءات للتحكم ومن بينها بروتوكول باريس الاقتصادي وتقسيم المناطق في الضفة وعزل القدس وجدار الفصل العنصري وحصار قطاع غزة، ما أدى إلى في حالة قطاع غزة إلى الإفقار والتضخم في معدلات البطالة والاعتماد على السلة الغذائية من «الأونروا» وبرامج خلق فرص عمل غير مجدية إنتاجياً، بل هي فقط عملية تنظيف شوارع، كل ذلك كان يوصلنا برأيي لمشروع تحسين مستوى المعيشة الذي رفضته الحركة الوطنية والسياسية الفلسطينية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي الذي يتبناه نتنياهو على وجه التحديد وأصبحت منهجية كاملة في إطار منظور التصور الإسرائيلي للعلاقة مع الفلسطينيين.

تيسير: اسمح لي هنا أن أتحدث عن مسألة في غاية الأهمية وأن أضيف مفارقة. ظهرت فكرة تحسين المعيشة أو الاقتصاد مع بيريس أو حتى مع ديان، فكرة أنه لو أشبعنا الفلسطيني فهذا سيكون على حساب توقه إلى الحرية، اللافت للانتباه أنه منذ العام ٩٣ مع الرفض العلني لهذه المعادلة أن الفلسطيني بالشكل الجمعي ذهب لتفضيل الاقتصاد، في الممارسة الفعلية تعاطى مع هذه الفكرة وهو يعلن أنه ضد الجمع ما بينهما، بالطبع مع وجود تباينات، لذلك من المهم استحضار مقولة الأثينيين في التاريخ عندما فضلوا الأمن على الحرية ثم اكتشفوا بعد وقت أنهم لم يحققوا

الأمن ولم يأخذوا الحرية، اللافت للانتباه أن الاقتصاد إذا ما فضلناه على حساب الحريات لن نحصل على الاقتصاد كما لن نحصل على الحرية، بالمناسبة لاحظ الإسرائيلي كلما تقدمت بمطالبك الاقتصادية وقبلت وانخرطت بها على حساب الحرية فإن الشيء الذي كان يقول إنها جائزة لك يتراجع عنها وبالتالي إذا لم ننتبه أن نعكس هذه المعادلة فلن نحصل حتى على تحسين ظروف معيشية، لو ذهبت غزة في الحلول السياسية المطروحة الآن لن تكون هناك وفرة اقتصادية، تخيل الجنيه المصري يحل محل الشيكل وتخيل أن تفصل غزة فعلياً وتفصل عن العلاقة مع إسرائيل، تخيل الآن أن لا عرب ولا عجم قادرون على أن يدفعوا مليارات لإعادة الإعمار في سورية عملية سياسية ومعقدة والخليج تستنفد موارده والآن هو غير مستعد للدفع، الأميركيون لديهم توجه جديد وهو أنهم لن يدفعوا لأي أحد، بالتالي غزة من أجل إعادة الإعمار تريد مليارات وهي لن تتوافر أبداً الذي سيتوافر إنعاشي وربما بعض المشاريع الحيوية التي لإسرائيل مصلحة بها وهي الأمور التي تبقيك على قيد الحياة.

سياسات: **كانت زيارة كوشنير الأخيرة قبل شهر للمنطقة وتحدث بشكل مخيف جداً أننا كأميركيين درسنا واقع الشعب الفلسطيني وحاجته للتنمية، وتوفير سبل العيش باتت تطغى حتى على الحديث في السياسة، ونحن نعلم أننا لو طرحنا أفكاراً لها علاقة بالتنمية أو أفكاراً لتحسين المعيشة فسيوافق الشعب الفلسطيني عليها حتى لو رفضت قيادته ذلك، هذا كان في مقابلة مع جريدة القدس وأعطى مؤشراً إلى طبيعة ما هو مطروح أميركياً.**

في أسوأ الظروف كيف يمكن لغزة في ظل الحديث الدائر في موضوع التهدئة والطروحات التي لها علاقة بصفقة القرن، كيف مع هذه المتغيرات والمستجدات على الساحة السياسية أن يكون مستقبلها؟

غسان: هذا السؤال يحتاج لتفعيل العقل الجمعي الفلسطيني حتى يستطيع الإجابة عن هذا السؤال مع كل مكونات البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، المهم أن نفتح حواراً صادقاً مع كل مكونات المجتمع الفلسطيني، حوار يثمر مجموعة من القيم القائمة على العدالة والمساواة والحرية، هذا ما نحن بحاجة إليه فلسطينياً مع بقاء المؤشرات التنموية الحالية لعقد من الزمن لأن الأمور ستصبح أسوأ مما هي عليه الآن، الفلسطينيون بقراءة تجربتهم، أصبح الفلسطيني الآن يتمنى عودة أوسلو إلى غزة، ومناصرو «فتح» يستهزئون بـ«حماس» مذكّرينهم بأنه كان لدينا مطار وميناء لأنكم لن تحصّلوها، الإسرائيليين يفهمون هذه المعادلة وموضوع التفاوض، هو يتفاوض على ما هو قائم حتى يقلص مما هو قائم رغم سوئه، وهذا القائم لا يتجاوب مع الحد الأدنى الفلسطيني في معركة التحرر، مهم جداً أن نذهب إلى إعادة توصيف الحالة الفلسطينية وإعادة تعريف

ذواتنا وإعادة تشكيل هذه الجماعة بوصفها جماعة سياسية لها أهداف وطنية جامعة تقاوم الشرذمة والتجزئة لأن الاحتلال بشكل أساسي أهم آلية له هي للشرذمة والتجزئة، وبالتالي أي فعل يكون في غزة لابد أن يكون فعلاً مرتبطاً مع مكونات الشعب الفلسطيني من ٤٨ وضفة وشتات غير ذلك صعب جداً، ممكن إعادة بناء وترتيب منظمة التحرير الفلسطينية وهي العنوان والإطار الجامع لأنه توجد هناك محاولات الآن لشرخ التمثيل وغداً سنرى مؤتمرات وبالأمس كان هناك الحديث عن فتح مكتب تمثيل لحماس في ماليزيا ومن الممكن لماليزيا وأندونيسيا أن تفعل ذلك بسهولة.

تيسير: الدعوة التي يطلقها زميلي تيسير تشترط الرغبة. أولاً تحتاج إلى التشخيص، كيف تبني السيناريوهات والتفكير التنبؤي وعلى ضوء تلك السيناريوهات أنت تحدد ماذا يجب أن تفعل وماذا تستطيع فعله. يجب علينا أن نفهم الدينامية التي استخدمت في قطاع غزة، فقد تشكّل في غزة وضع سياسي معين أهدافه وغاياته فاعلة، هذا الوضع السياسي أخذنا إلى حالة إنسانية في قطاع غزة؟ الآن هذه الحالة توظف لخلق واقع سياسي جديد لقطاع غزة، لأنه في الأصل كل اللعبة أن غزة يجب أن تذهب لمكان سياسي جديد نسميه أحياناً تكريس الفصل وأحياناً أخرى دولة غزة وأحياناً رحلة إلى سيناء. هناك تخطيط لغزة أن تعيش واقعاً سياسياً جديداً مختلفاً عما كان عليه قبل العام ٢٠٠٧، الدينامية المستخدمة هي الأنسنة، خلقها هذا المحتل أو خلقها المتعاطون معه، الآن يريدون استغلالها من أجل تمرير هذا الحل، ما هو المطروح الآن لو استخدموا تعبيرات التهدئة والحوار والمصالحة الحرب والعدوان، أياً كانت هذه السيناريوهات كلها تؤكد على الحقيقة التي تحدثنا عنها التي تأخذنا إلى وهم الاقتصاد ووهم الأمن دون الحرية ودون التنمية. إذا نحن موعودون بمزيد من التخلف، حتى بالمعنى الجدلي البسيط سنعمل في سيناء بأجر أقل مما كنا نتقاضاه من إسرائيل وسنتعامل بالجنيه المصري وليس بالشيكل ولكننا لن نؤثر على الاقتصاد المصري بل هو الذي سيؤثر علينا.

كانت المعونة الخارجية مرتبطة بأسباب سياسية حافزاً، وعندما يحل وضع غزة ويقال إنه انتهى سياسياً فلن يكون هناك ثمة حافز لهذه المساعدات، لو انتظم الوضع في غزة فلن تكون موضع جذب استثمار عربي أو دولي خارجي ولا معونة خارجية، إذا افترضنا مصادر تمويل التنمية ستكون معدومة أو على الأقل محدودة جداً.

محسن: تأكيداً لكلامك كان هناك اجتماع قبل أيام قليلة لمؤسسة «أوتشا» مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة، جيمي نائب ميلادنوف تحدث بشكل واضح عن أن إسرائيل نجحت في إقناع المجتمع الدولي بتعليب غزة وقذفها خارج إطار المساعدات الإنسانية. ترى أنت في الأجندة في الشرائح

والقطاعات كان محدداً في الاحتياجات (في العام ٢٠١٨) ٢٠ مليوناً أتى منها ٣ ملايين للحماية، ٢٥ مليون أتى منها فقط ٥ ملايين، والحماية الغذائية لم يأت منها شيء، بالإضافة إلى أن الإسرائيليين نجحوا في الضغط على العديد من المانحين لتنفيذ أجندة خارج إطار البعد الحقوقي للعمل الأهلي والعمل السياسي، بمعنى أن أي منظمة تقترب من BDS ومن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومحكمة الجنايات الدولية وتنشيط حملة التضامن الشعبي الدولي المناهض لجرائم الحرب الإسرائيلية يجب أن يحظر عليها التمويل ويجب أن تكون المنظمات الأهلية معلبة ومبوتقة في إطار خيري إنساني خدماتي ليس إلا.

النقطة التي تحدث بها مهمة وهي كيفية توظيف دور الإنسان لخدمة أغراض سياسية وهذا خطير جداً، المفروض أن يدفع لحوار جمعي حقيقي وعقل جمعي يبعد الناس عن الفئوية، الانقسام السياسي كيف خلق والطبقية من مصلحتها أن يستمر ويتحول إلى انفصال لكن بالمنظور الوطني إذا أردت أن تربط فيه التنمية بالحريات هذا نقيض لما يحدث من بنى طبقية لها مصلحة بهذا المسار وبالمناسبة هي مصلحة مؤقتة أو وهمية لأنه في الوقت نفسه هذه التسهيلات ستسحق في يوم من الأيام، لأنهم حريصون على ألا يسيطر الفلسطيني على أي شكل من أشكال حرية الحركة والمقدرات والموارد والثروات، وسيكون هناك إشراف دولي يعني إشراف خارجي إسرائيلي وأميركي.

تيسير: لا مستقبل للتنمية في قطاع غزة إلا بشرطين. الحد الأدنى أن تعود تحت مظلة أوسلو وخاضعة لاشتراطاتها، أو في ظل دولة فلسطينية مستقلة حقيقية وكاملة السيادة ما عدا ذلك ستبقى غزة موضوعاً إنسانياً تحت الخديعة والوهم وتسهيلات قد تأخذنا لمشهد مشابه للصومال، لأنه كحالة قائمة بذاتها لا يمكن أن تتحقق التنمية بشروطها واشتراطاتها الأساسية. هي مسألة خادعة لتمرير مسألة سياسية.

سياسات: نسمع الآن بموضوع التحلل من اتفاق باريس وفك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي واتخاذ خطوات أحادية لها علاقة باستقلالية القرار السياسي والتحرر من تبعية الاحتلال. هل لدينا حرية سياسية أو إرادة؟ هل من الممكن تطبيق هذا؟

محسن: هناك إجماع وطني حتى من ضمن القوى التي خارج إطار منظمة التحرير حتى حماس والجهاد، وأيضاً إذا تابعت البنود الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي الجديد أو اللاحق ترى أنها لا تختلف بالمضمون عن هذه المخرجات التي صدرت عن هذه الاجتماعات، لكن المعضلة هي بين البرنامج والتوجه، حسب تحليلي، وبين المعطيات على أرض الواقع. السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم على عامودين بالدرجة الأساسية، عامود التنسيق الأمني وعامود

المساعدات الخارجية والتمويل الخارجي لذلك تحدث الرئيس أننا مع تلك القرارات ولكننا لا نريد أن نقوم بقفزة في الهواء وأنا أدعو أعضاء المجلس المركزي وكل شخص وطني مخلص خارج المجلسين الوطني والمركزي إلى أن يقدم خطة تدريجية معينة تؤدي للتحلل من أوسلو وهذا العقل الثقافي والوطني الفلسطيني والحزبي والسياسي بالنهاية يدرك ذلك، لكن بعد ٢٥ عاماً من أوسلو لا داعي للاستمرار بالمفاوضات بسبب الانحياز الأميركي الكامل لابد من إعادة صياغة الجماعة السياسية الفلسطينية الموحدة خاصة أن قانون القومية يمهد لنظام فصل عنصري في الضفة الغربية وحتى في الداخل الفلسطيني وبالتالي إعادة تعريف الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة، أما أنه لا مبرر للاستمرار بأوسلو والتنسيق الأمني وبروتوكول باريس الاقتصادي فهذا بحاجة لقرار جماعي فلسطيني عملي وتدريجي يقود إلى التحلل من هذه المسألة حتى لا تؤدي عملية تقويض السلطة للاستفراد الإسرائيلي بالضفة الغربية وتنفيذ مشروع الإدارات المحلية وبالتالي الفراغ سيؤدي إلى كارثة جديدة إذا لم تكن مدروسة، لديك ٢٠٠ ألف موظف يعتمدون على الوظيفة العمومية للسلطة الفلسطينية التي تقدم خدمات في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية الكهرباء والمياه وبالتالي البديل ربما يساهم في خلق حالة من الفوضى تريدها إسرائيل لتفكيك السلطة وليس فقط تخريب تحويلها إلى دولة بل باتجاه تغريرها للوصول إلى فكرة الإدارات المحلية وروابط القرى وهذه تحليلي للأمور أما المخرجات فهي أكثر من رائعة ويجب أن تكون برنامجاً سياسياً يعمل به الفلسطيني باتجاه ترجمته لكن بعقل وإرادة جمعية واحدة

لذلك فكرة الإطار القيادي المؤقت مهمة أو اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني توحيد جامع لكل المكونات لأن المستهدف ليس حماس ولا فتح بل كل مكونات الشعب الفلسطيني ومستقبله السياسي وتقويض فكرة حقه في تقرير مصيره والسيادة الوطنية وهي التي يجب أن تشكل الأداة المرجعية لأي نشاط وبرنامج وخطط تنموية كما تحدث زميلي، التنمية يجب أن تكون مرتبطة بالتحرر والحرية وليست نقيضاً عنها بأي شكل من الأشكال.

سياسات: نحن نعيش جمعينا في غزة هاجساً، هل نحن ذاهبون باتجاه تعميق أكثر في الانفصال؟

محسن: أولاً إسرائيل تريد التخلص من العبء الديموغرافي لقطاع غزة، قطاع غزة يشكل ٤٠٪ من عدد السكان و٣٪ من مساحة أراضي ٦٧ و١٪ من مساحة فلسطين التاريخية. ثانياً، هم يريدون أن يمرروا صفقة ترامب المبنية على تحويل قطاع غزة إلى كيان سياسي ومركز الكيانية السياسية الفلسطينية أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي ضمن التسهيلات الاقتصادية على أن ترتبط التجربة

في الضفة الغربية بهذا الكيان لاحقاً أو تتحول إلى تقويض للسلطة ضمن فكرة الإدارات المحلية أو تلحق بالأردن وهذا هو المخطط السياسي، لأن إسرائيل أخذت تسابق الزمن باتجاه تنفيذ المشروع اليميني الصهيوني بضم الضفة الغربية وتهويد القدس ولاقت من ترامب وإدارته فرصة استراتيجية لتنفيذها ولاقت في البيئة العربية نتيجة الانشغال العربي فرصة مؤاتية وخاصة أيضاً الانشغالات الدولية في صراعاتها مع بعضها البعض وصراعاتها مع الإدارة الأميركية وأصبحت الفرصة مؤاتية للإجهاز على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني. ثالثا، هم يريدون أن ينفذوا فكرة السلام الاقتصادي على حساب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتفكيك وحدة الوطن والأرض والهوية التي يجمعها فقط أراض مترابطة وسكان موحدون ومؤسسات موحدة وهذا ما لا تريده إسرائيل بأي حال من الأحوال، لا تريد مجلساً تشريعياً موحداً ولا تريد سلطة موحدة ولا تريد حكومة موحدة وتسعى إلى عدم وجود منظمة تحرير موحدة وأي مؤسسة جمعية فلسطينية.

تيسير: هذا ليس بجديد بل نحن نساعدها على ذلك.

محسن: مستقبل قطاع غزة لن يكون سنغافورة كما يحاولون الترويج له ولن يكون هناك انتعاش اقتصادي بأي حال من الأحوال، ما يحدث مع الأسف أنه سيعيد تجديد القوى السياسية النافذة في قطاع غزة ولكن أيضاً بصورة مؤقتة لأن الإقليم لن يقبل بوجود كيان له علاقة بالإسلام السياسي فقد أخذ الإقليم والمجتمع الدولي قراراً بشطب هذا الملف من على الطاولة الإقليمية، وبالتالي الحديث عن تكتيكات مؤقتة لن يفيد المشروع، المدخل هو المصالحة والعودة إلى استعادة المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة، مطلوب من الرئيس محمود عباس أن ينفذها عن طريق دعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير ومطلوب أن يكون هناك هجوم مصالحة في قطاع غزة وفرملة اندفاعه نحو الانفصال.

خيار الاعتماد على الطاقة المتجددة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني واستقلالية قطاع الطاقة: دراسة حالة بلدية أريحا

محمود أبو شنب*

مقدمة

أحكمت إسرائيل سيطرتها على مدخلات الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، بغية الحيلولة دون بناء قواعد قوية لاقتصاد دولة فلسطين المنشودة ووضعها على الخارطة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الفلسطيني يندرج ضمن "تبعية كولونيالية" أدت إلى تشوهات بنيوية وهيكلية شكلت تحدياً أمام صانع القرار في وضع الاستراتيجية المناسبة على المدى المنظور والبعيد لخلق تنمية اقتصادية تحت الاحتلال في ظل محدودية التمويل، ويعتبر قطاع الطاقة نموذجاً على التحكم الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني كونه يشكل العمود الفقري لاقتصاد الدولة.

ننطلق، من هنا، في البحث عن خيار صانع القرار الفلسطيني في استخدام الطاقة المتجددة في إحداث تنمية اقتصادية وتعزيز استقلالية قطاع الطاقة، ضمن المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اختيار بلدية أريحا كحالة دراسية لتجربتها في الاعتماد على الطاقة الشمسية في تنفيذ مشاريعها.

تفترض الدراسة أن الاعتماد على الطاقة المتجددة فلسطينياً يعزز من نمو الاقتصاد الفلسطيني ويخفف من التحكم الإسرائيلي بقطاع الطاقة الفلسطيني وتبعية قطاع الطاقة الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي.

يتردد في الأخبار مصطلحا "النمو الاقتصادي" و"التنمية الاقتصادية"، وكلاهما يختلف عن الآخر، كون الأول أداةً لتحقيق الهدف

* باحث في السياسات العامة.

الاستراتيجي المتمثل في التنمية الاقتصادية. ولا يمكن هنا إغفال أن "جوهر الأزمة الاقتصادية الفلسطينية سياسي بالدرجة الأولى كونه مرتبطاً بالاحتلال، وأن معالجة ما يترتب على الاحتلال دون إنهاء الاحتلال نفسه هي تجميل للاحتلال تحت ما يسمى "السلام الاقتصادي"، وتعايش مع الاحتلال أو ترسيخ للتبعية لهذا الاحتلال".[١]

تشير "مصطلحات مثل كسر التبعية وفك الروابط إلى ما يراد الخلاص منه، ولا تخبرنا هذه المصطلحات شيئاً عن ماهية البديل المزمع إقامته، ولذا فإن البديل الصحيح للتبعية والتعبير الأدق عن هدف فك الروابط هو التنمية المستقلة، أي المعتمدة على الذات، فهي تحمل عدداً من المعاني المهمة والدلالات الواضحة بشأن المسار البديل للتبعية. فالاعتماد على النفس يحمل معنى الاستقلال، ولكن دون نفي إمكانية التعاون مع الآخرين. والاتساق المنطقي يقضي بألا يؤدي التعاون مع الآخرين إلى إهدار معنى الاستقلال وضرب إمكانيات التطور الذاتي المستمر".[٢]

وبالتالي، يمكن استخلاص أنه تتعذر إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال لأن أهم عناصرها السيادة، وفي هذا السياق فإن الاحتلال الإسرائيلي يتحكم بمختلف مناحي الحياة بما فيها حركة الأفراد والبضائع، ويحكم سيطرته على مدخلات الإنتاج التي تشكل العامل الأساسي لبناء صناعة منافسة وقادرة على تلبية متطلبات بناء اقتصاد مستقل، ومن هنا فإن إحداث نمو اقتصادي يعتبر طرحاً واقعياً يتماشى مع الحالة الفلسطينية، ويعزز من صمود اقتصادنا أمام سياسات الاحتلال وإجراءاتها الرامية إلى مصادرة الأرض وتهجير الإنسان الفلسطيني.

واقع قطاع الطاقة في فلسطين

تستورد فلسطين "جميع المشتقات النفطية من إسرائيل، كما تستورد ما نسبته نحو ٨٨٪ من الطاقة الكهربائية من إسرائيل[٣] التي تمنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية في المناطق المسماة (ج) التي "تشكل نحو ٦١٪ من أراضي الضفة الغربية، ويتكبد الاقتصاد الفلسطيني جراء ذلك نحو ٣,٤ مليار دولار"،[٤] ونتيجة السيطرة الإسرائيلية على كمية الخدمات ونوعيتها في مجالات عديدة، خاصة الطاقة، ترتفع الأسعار المحلية، ما يساهم في هدر المصادر والمداخيل التي تنتج عنها، وتبلغ فاتورة الطاقة الكهربائية المستوردة من إسرائيل ٥٦٣ مليون دولار سنوياً عام ٢٠١٦، تضاف إلى ذلك فاتورة استيراد النفط ومشتقاته التي تصل إلى ٤٦٩ مليون دولار".[٥]

مصادر الطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة

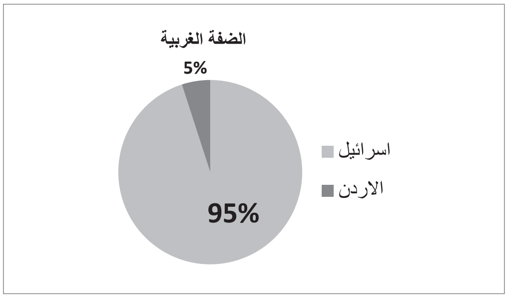

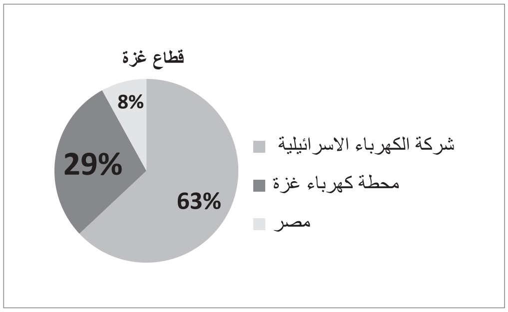

تعد فلسطين من أعلى الدول سعراً في شراء الطاقة الكهربائية كونها تعتمد بشكل رئيس على إسرائيل التي تعوم أسعار الطاقة، وتخضع للسعر الحقيقي في السوق، بالإضافة إلى تعاملها مع السلطة الفلسطينية على أنها مستثمر أو مستهلك عادي، وبالتالي لا تبيع السلطة بأسعار مفضلة وفق ما أفاد مدير عام مركز أبحاث الطاقة التابع لسلطة الطاقة الفلسطينية المهندس أيمن إسماعيل".[٦]

بينت اتفاقية باريس الاقتصادية، أحد ملاحق اتفاق أوسلو الذي وقع في العام ١٩٩٤، أن "استيراد الوقود المخصص للمناطق الفلسطينية يتم من إسرائيل ويباع بأسعار تعادل الأسعار داخل مناطق إسرائيل وهي أثمان عالية جداً".[٧] في أيار ٢٠١٨ أبرمت شركة النقل الوطنية الفلسطينية اتفاقية مع شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية كناقل حصري للكهرباء في فلسطين، بحيث تتولى الشركة الفلسطينية مسؤولية نقل الكهرباء وإدارتها وتوزيعها في الضفة الغربية".[٨]

أشار رئيس جمعية الطاقة الشمسية والمستدامة أنور أبو هلال إلى "وجود فاقد عال في الطاقة المستوردة من إسرائيل تتراوح نسبته بين ١٥-٢٠٪ ويتم احتسابه ضمن المجموع الإجمالي للطاقة المستوردة من إسرائيل".[٩]

تشكل المؤشرات السابقة التي تعكس حجم الهيمنة الإسرائيلية على قطاع الطاقة والتحكم في مدخلاته كافة تحدياً كبيراً أمام الجهود الفلسطينية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي، فالاستمرارية في الاعتماد على إسرائيل بهذا النهج يحول دون بناء أهم قاعدة لاقتصاد الدولة ويجعل الاقتصاد الفلسطيني عامة وقطاع الطاقة خاصة رهينة السيطرة والتحكم الإسرائيليين، علاوة على الخسائر الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء هذا الاستيراد، آخذين بعين الاعتبار التكاليف العالية الناجمة عن عمليات الاستيراد واحتكار الشركات الإسرائيلية.

في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى قطع "شركة الكهرباء الإسرائيلية في شباط ٢٠١٥ التيار الكهربائي عن محافظتي نابلس وجنين مدة ساعتين بحجة تراكم الديون".[١٠] هذا الواقع يفرض على صانع القرار ومؤسسات القطاع الخاص التفكير في بدائل وخيارات تسهم في استقلالية هذا القطاع وأخذ دوره الحقيقي في إحداث نمو اقتصادي لما له من انعكاسات مهمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. من هنا كان الاعتماد على الطاقة المتجددة الخيار الاستراتيجي للحكومة الفلسطينية، وقد بدأت فعلياً العمل به عام ٢٠١٢ بإقرار "الاستراتيجية الوطنية العامة للطاقة المتجددة".[١١]

الطاقة المتجددة

تعرف بأنها "الطاقة المستدامة من الموارد الطبيعية التي تتجدد باستمرار (أي التي لا تنضب)، وتختلف بشكل جوهري عن الطاقة التقليدية المعرضة للنضوب أو الانتهاء مثل الوقود الأحفوري والبترول والغاز الطبيعي والطاقة النووية. وتسمى أيضاً الطاقة النظيفة (أي الطاقة التي يتم توليدها دون انبعاثات ضارة بالبيئة)."[١٢]

حددت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة وتضمنت ١٧ هدفاً "لتحويل عالمنا"، وخصصت الهدف السابع للطاقة "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول العام ٢٠٣٠، من أجل تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية". [١٣]

بينت الأمم المتحدة "أن واحداً من كل خمسة أشخاص لا يزال يفتقر إلى الحصول على الكهرباء الحديثة، وأن الطاقة هي المساهم الرئيس في تغير المناخ، حيث تتسبب في نحو ٦٠٪ من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم".[١٤]

ذكر الكاتب هوارد جيلر، أن دانييل يرجين (مؤلف أميركي، خبير في مجال الطاقة) وصف القرن العشرين بأنه قرن النفط (Yergin1991) وفي الحقيقة كان قرن النفط والفحم. ولكن بماذا سيعرف القرن الواحد والعشرون؟ يمكن أن يعرف بأنه قرن الطاقة المتجددة والمستكملة بالغاز الطبيعي أثناء تحول العالم عن الوقود الأحفوري. وسيتسم هذا القرن أيضاً بالهواء النظيف، واعتدال درجة حرارة الأرض، وانخفاض كلفة خدمات الطاقة، وأمن أكبر، واعتماد على مصادر الطاقة المحلية، ورفع مستويات المعيشة لجميع السكان في العالم، أما البديل فهو قرن يعتمد بشكل أكبر على الوقود الأحفوري بما فيها النفط والفحم".[١٥]

هيمنت "الطاقة الشمسية على الاستثمار العالمي في توليد الطاقة الجديدة بشكل لم يسبق له مثيل في عام ٢٠١٧. فقد أضاف العالم مستويات قياسية إضافية جديدة للطاقة المتجددة التي وصلت إلى ٩٨ غيغاواط من الطاقة الشمسية الجديدة، الأمر الذي يفوق بكثير الإضافات الصافية لأي تكنولوجيا أخرى – الطاقة المتجددة، الوقود الأحفوري أو الوقود النووي".[١٦]

اجتذبت الطاقة الشمسية استثمارات أكثر بكثير فقد "بلغت ١٦٠,٨ مليار دولار، بزيادة ١٨ في المائة، مقارنة بأي تقنية أخرى. وشكلت نحو ٥٧ في المائة من مجموع الموارد المتجددة في العام الماضي باستثناء الموارد المائية الضخمة، البالغة ٢٧٩,٨ مليار دولار، وهي أعلى من الاستثمار الجديد في طاقة توليد الفحم والغاز، بما يقدر بنحو ١٠٣ مليارات دولار".[١٧]

كانت "الصين أكبر بلد مستثمر في العالم في مجال الطاقة المتجددة، فقد بلغت استثماراتها في هذا المجال نحو ١٢٦,٦ مليار دولار، بزيادة ٣١ في المائة عن العام ٢٠١٦، وكانت هناك أيضاً زيادات كبيرة في الاستثمارات في الطاقة الشمسية في أستراليا (بزيادة ١٤٧ في المائة لتصل إلى ٨,٥ مليار دولار)، والمكسيك (بزيادة ٨١٠ في المائة لتصل إلى ٦ مليارات دولار)، وفي السويد (بزيادة ١٢٧ في المائة لتصل إلى ٣,٧ مليار دولار). وتم تسجيل رقم قياسي جديد في مجال الطاقة المتجددة وصل إلى ١٥٧ غيغاوات في العام الماضي، بزيادة من ١٤٣ غيغاوات في العام ٢٠١٦ وبعيداً عن استخراج ٧٠ غيغاوات من الطاقة المولدة للوقود الأحفوري (بعد تعديل إغلاق بعض المصانع القائمة) خلال الفترة نفسها".[١٨]

عربياً، شكّلت الطاقة المتجدِّدة، بما في ذلك الكتلة الأحيائيّة، في العام ٢٠١٤، نحو ٤٪ من الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة العربية. هذا على الرغم من الإمكانات الكبيرة للطاقة المتجددة، لا سيما التكنولوجيات الحديثة لاستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بالنظر إلى ظروف المنطقة الجغرافية والمناخية المؤاتية. ومن المتوقع أن يؤدي تعزيز السياسات وأطر عمل الأسواق إلى إمكانية ارتفاع هذه النسبة إلى ٣٠٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحلول العام ٢٠٢١، وذلك وفقاً لتوقعات الوكالة الدوليّة للطاقة بشأن الأسواق العالمية للطاقة المتجدّدة على المدى المتوسّط.[١٩]

القدرة المركبة من الطاقة المتجددة، 2014(بالميغا واط)

البلد	مجموع الطاقة المتجددة	المجموع(من دون الطاقة المائية)
الأردن	16.5	6.5
الإمارات العربية المتحدة	125.5	125.5
البحرين	5.5	5.5
تونس	224.0	158.0
الجزائر	260.1	32.1
الجمهورية العربية السورية	1,151.8	0.8
جيبوتي	1.4	1.4
السودان	1,647.5	57.5
العراق	1,867.5	3.5
عمان	0.7	0.7
فلسطين	1.0	1.0
قطر	41.2	41.2
الكويت	1.8	1.8
لبنان	283.5	1.5
ليبيا	4.8	4.8
مصر	3,385.0	585.0
المغرب	2,071.0	326.0
المملكة العربية السعودية	7.0	7.0
اليمن	1.5	1.5
المجموع	11,097.4	1,361.4

الطاقة المتجددة في فلسطين:

يرى الكاتب وليد مصطفى أن فلسطين في النطاق الأكثر ملاءمة لاستخدام الإشعاع الشمسي في إنتاج الطاقة، حيث يصل عدد الأيام المشمسة إلى ٣٠٠ يوم في السنة، والفرق بين أطول نهار وأقصر نهار في السنة لا يتجاوز أربع ساعات، مما يسمح بتلقي الإشعاع الشمسي بمعدلات تصل في شهر حزيران إلى سبعة ملايين سعر حراري (م٢ الواحد)، وفي شهر كانون الثاني إلى قرابة ثلاثة ملايين سعر حراري (م٢ الواحد)، وهذه الأرقام تسمح باستخدام الإشعاع الشمسي في إنتاج الطاقة بشكل ناجع في معظم أيام السنة. وتعمل منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي السخانات الشمسية في فلسطين بشكل واسع، حيث غطت في العام ٢٠١٣ قرابة ٤,٤٪ من مجمل الطاقة المستهلكة في ذلك العام، وأغنت عن حرق ٥٥

ألف طناً من النفط وقلصت من انبعاث ١٧٠ طناً من ثاني أكسيد الكربون.[٢٠]

أشار المهندس أيمن إسماعيل مدير عام مركز أبحاث الطاقة إلى "أنه لا يوجد أي مشروع يعمل على طاقة الرياح لأغراض تجارية لكثير من الأسباب في مقدمتها المعيقات الإسرائيلية كونها بحاجة إلى موافقات إسرائيلية على الارتفاع وأن تكون بعيدة عن مراكز المدن تجنباً للضجيج بالإضافة إلى السلامة البيئية وسلامة المواطنين."[٢١]

اعتبر رئيس جمعية الطاقة الشمسية والمستدامة أنور أبو هلال "أن كل كيلو طاقة يتم توليده من الطاقة الشمسية يغني عن كيلو شراء من إسرائيل التي تأخذ ثمن الطاقة مباشرة، وإذا لم يتم دفعه من شركات التوزيع الموجودة في فلسطين يتم اقتطاع المبالغ من الجمارك المحصلة من الاستيراد إسرائيلياً لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي كل كيلو يتم توليده من الطاقة المتجددة في فلسطين يقابله خصم شراء كيلو من إسرائيل، عدا ذلك فإن الطاقة المتجددة المتولدة في فلسطين وخاصة في المدن لها فوائد أكثر من ذلك نتيجة الفاقد في الطاقة، وهو قليل جداً لقربها من مكان الاستهلاك بعكس الطاقة التي نحاسب عليها".[٢٢]

البيئة التشريعية:

أظهرت الدراسات الاقتصادية التي نفذتها سلطة الطاقة الفلسطينية أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوي مجدية اقتصادياً في فلسطين"،[٢٣] ووفقاً لذلك أقرت الحكومة الفلسطينية الاستراتيجية العامة للطاقة المتجددة في فلسطين في العام ٢٠١٢ "التي تهدف إلى توليد ما يعادل ١٠٪ من الطاقة الكهربائية المنتجة محلياً من مصادر الطاقة النظيفة والتي تعادل ١٣٠ ميغاواط بحيث تصبح مساهمتها في مجموع الطاقة الكلي ما يعادل ٢٥٪ بحلول العام ٢٠٢٠".[٢٤]

صدر في العام ٢٠١٥ قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الذي ينظم عملية الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ويشجعها، كما حدد الأدوار للمؤسسات ذات الصلة بهذا القطاع (سلطة الطاقة، شركات التوزيع، شركات النقل، مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، شركة النقل الوطنية للكهرباء، الاتحادات، المركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة والبيئة) كما تم إصدار التعليمات الخاصة بصافي القياس في العام نفسه بهدف تغطية الاحتياج الذاتي من الطاقة الكهربائية لمختلف الطاقات وخصوصاً قطاعي الصناعة والخدمات، كما تم إصدار التعليمات المنظمة لمشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة المربوطة على شبكة الكهرباء."[٢٥]

آليات الاستثمار في الطاقة المتجددة:

تعتمد آليات الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة التي تأتي انسجاماً مع قانون الطاقة المتجددة على ثلاث آليات:

- **الآلية الأولى:** المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية (٢٠١٢-٢٠١٥) وتندرج

ضمن ثلاث مراحل بهدف الوصول إلى ٥ ميغاواط من الطاقة الشمسية بحيث يتم تركيب الخلايا الشمسية على أسطح ألف منزل تخضع للتعرفة المميزة والتي كانت في العام ٢٠١٢، (١,٠٧ شيقل لكل كيلواط في الساعة)، يضخ في الشبكة، وهذا ضعف السعر الذي يشتريه المواطن من شركة التوزيع، بالإشارة إلى أن الحكومة كانت تغطي الفارق بين السعر (السعر الذي تشتريه شركة التوزيع من الجانب الإسرائيلي وبين السعر الذي ستشتريه من منفذ المشروع) وكان الهدف من هذه المبادرة نشر الوعي لدى جميع الفئات بإمكانية استغلال الطاقة المتجددة في فلسطين وإمكانية الاعتماد عليها في توليد الكهرباء، وتم فعلياً الوصول إلى هدف المرحلة الأولى من المبادرة بتنفيذ أول ١٠٠ منزل خلال فترة قياسية كون التنفيذ مجدياً اقتصادياً.[٢٦]

بين مدير عام مركز أبحاث الطاقة المهندس أيمن إسماعيل أنه بعد خفض التعرفة المميزة بعد دراستها ضمن المرحلة الثانية من المبادرة إلى ٠,٨٠ أغورة، تمت إضافة نحو ٣٠٠ منزل بهذا السعر. وفي المرحلة الثالثة تم تخفيض التعرفة إلى ٠,٥٤ أغورة بحيث أصبحت غير مجدية للمنازل اقتصادياً من وجهة نظر أصحاب المنازل الذين أصبحوا يفضلون الاتجاه إلى آلية أفضل وهي آلية صافي القياس، كما أن المبادرة تعرضت إلى تحديات عديدة في مقدمتها عدم تشجيع بعض شركات التوزيع لاعتقادها أنه أثر على مبيعاتها.[٢٧]

- **الآلية الثانية**: تعليمات نظام صافي القياس للمشاريع ذات القدرات الأعلى من (٥) كيلو واط في جميع القطاعات بهدف تغطية الاستهلاك من الطاقة الكهربائية بنسبة ١٠٠٪ من قيمة الاستهلاك باستخدام أحد مصادر الطاقة المتجددة وبحد أقصى ألف كيلو واط لتغطية الاحتياجات الصناعية والتجارية.
- **الآلية الثالثة**: العروض المباشرة والتنافسية لأغراض تجارية من خلال إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية وبيعها ضمن اتفاقية شراء مع شركة النقل الوطنية، وهي محددة بأسعار موافق عليها من مجلس الوزراء أقل من ١٠٪ من الطاقة المستوردة من إسرائيل والتي تباع من قبلها إلى شركات التوزيع، نحو ٣٧,٩٢ أغورة لكل كيلو واط في الساعة، وبالتالي يباع الكيلو واط المولد من خلال محطات توليد الكهرباء بـ ٣٤ أغورة لكل كيلو يضخ إلى الشبكة.

اعتبر أنور أبو هلال "أن البيئة التشريعية متوافرة لكنها قد تكون غير كافية، وخاصة البيروقراطية الكبيرة جداً التي ترافق الحصول على التراخيص اللازمة لتوليد الطاقة المتجددة،

جزء بسيط منها ناتج عن سلطة الطاقة والجزء الأكبر من شركات التوزيع والتي حتى الآن ليست مقتنعة باستخدام الطاقة المتجددة، بدعوى أن شبكاتها غير قادرة على أخذ قدر كبير من الطاقة المتولدة عن طريق الطاقة المتجددة، وهنا نتحدث عن شركات التوزيع (القدس، الشمال، الجنوب، الخليل، وغيرها من الموجود في المدن) والبلديات التي يكون فيها موزع للطاقة".[٢٨]

أقرت الحكومة الفلسطينية "عقد حزمة حوافز تشجع الاستثمار لغايات استخدام تقنيات الطاقة البديلة والمتجددة ستساهم في تحفيز الاستثمار لتوليد ٣٣-٤٠ ميغاواط في الساعة خلال مدة أقل من عامين والمساهمة في خلق ٥,٨٠٠ فرصة عمل مباشرة من خلال استهداف نحو ٨٠٠ منشأة قائمة أو جديدة".[٢٩]

الحوافز الممنوحة للقطاع:[٣٠]

١. محطات توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة ذات القدرة التي لا تقل عن (١) ميغا واط:
- **المرحلة الأولى:** ضريبة دخل بنسبة (صفر ٪) لمدة سبع سنوات من تاريخ تشغيل المحطة.
- **المرحلة الثانية:** ضريبة دخل بنسبة (٥٪) لمدة خمس سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الأولى.
- **المرحلة الثالثة:** ضريبة دخل بنسبة (١٠٪) لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية المرحلة الثانية وتحتسب بعد ذلك النسب السارية.

٢. المشاريع التي لا تقل قدرتها عن (١) ميغاواط التي تستخدم في تغذية المشاريع والمنشآت حسب معيار صافي القياس:

أ. المشاريع القائمة والمستفيدة من القانون:
- المشاريع التي تولد (٢٠) كيلو واط تستفيد من التمديد لمدة عام.
- المشاريع التي تولد (٤٠) كيلو واط تستفيد من التمديد لمدة عامين.
- المشاريع التي تولد (٦٠) كيلو واط تستفيد من التمديد لمدة ثلاثة أعوام.
- يضع مجلس الإدارة تعليمات بخصوص عدد الموظفين وتخصصاتهم.

ب. المشاريع التي لم تستفد من القانون سابقاً أو انتهت فترة منحها الحوافز وتولد (٤٠) كيلو واط، ويضع مجلس الإدارة تعليمات بخصوص عدد الموظفين وتخصصاتهم، ٥٪ على ضريبة الدخل لمدة عامين.

التحديات التي تواجه الطاقة المتجددة:

يمكن إجمال التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة في فلسطين تبعاً إلى الدراسات والمقابلات التي أجريت مع الجهات ذات الصلة بهذا القطاع على النحو الآتي:
- **الاحتلال الإسرائيلي** وسيطرته على الأرض الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية في المناطق

المسماة (ج) التي تشكل نحو ٦١٪ من أراضي الضفة الغربية مما أدى إلى عدم توافر مساحات كبيرة وكافية لاستثمارها في مجال توليد الطاقة المتجددة، وفي هذا السياق أشار أنور أبو هلال إلى أن "استخدام ١٪ من قيمة مساحة الأراضي الموجود في المناطق المصنفة (أ، ب) كافية للوصول إلى هدفنا الاستراتيجي للعام ٢٠٣٠ وهي توليد ٣٠٠ ميغا واط، لكن هذا المناطق أسعارها مرتفعة، وبالتالي الاستثمار في فيها يكون غير مجد".[٣١]

- **التمويل**: رأس المال المستثمر الخارجي أو الداخلي بحاجة إلى نوع من الضمانة كون المشاريع طويلة الأمد، فتوليد طاقة متجددة يحتاج إلى جمع المسترجعات من الطاقة المتجددة على مدار سنين طويلة قد تصل إلى ١٠ سنوات، وبالتالي بحاجة إلى ضمانة لرؤوس الأموال، لذلك فإن مشروعاً في مجال الطاقة المتجددة بحاجة إلى جهة راعية (حامية) للاستثمارات.
- **عدم توافر بنية تحتية خاصة بخطوط النقل،** الشبكة غير متواصلة بحيث تستطيع نقل ما يتم إنتاجه من منطقة إلى أخرى، فهي عبارة عن جزر كهربائية غير مترابطة، وبالتالي يغطي كل مشروع المنطقة التي يوجد فيها وليست هناك إمكانية للنقل إلى منطقة أخرى باستثناء بعض المناطق في شمال الضفة الغربية والتي بدأت شركة النقل الوطنية للكهرباء بإنشاء شبكات النقل وتحسينها بعد استلامها محطة الجلمة.
- **ضعف وعي المواطنين** بأهمية استخدامات الطاقة الشمسية في إنارة المنازل كبديل عن الطاقة الكهربائية على غرار الألواح الشمسية التي يستخدمها تقريباً السواد الأعظم من أبناء الشعب الفلسطيني، فقد أثبتت نجاعتها وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين في مجال تسخين المياه بأقل كلفة ودون إحداث ضرر على البيئة.

يمكن تلخيص العقبات التي تواجه الطاقة المتجددة في: محدودية البنية التحتية للإمداد، مشكلات الجودة، نقص المعلومات والتدريب، الحوافز غير كافية، عدم توافر التمويل اللازم، إجراءات الشراء، سياسة التسعير والضرائب، عقبات تشريعية وأخرى متعلقة بمؤسسات الطاقة.

وعلى الرغم من هذه التحديات فإن الفرص المتاحة في هذا القطاع واعدة وتشجع على المضي قدماً في الاعتماد على الطاقة المتجددة، ويمكن تحليل الفرص في الاهتمام العالمي بالاعتماد على الطاقة المتجددة، الأمر الذي يعزز من ريادية هذا القطاع والتفكير في ابتكار مزيد من التكنولوجيا ذات الصلة بهذا القطاع ما من شأنها خفض أسعار الأجهزة الخاصة بالطاقة المتجددة وبفاعلية أكثر مما هي عليه الآن.

توقع مهندس بلدية أريحا عروى محمود رورو أن ينخفض رأس مال مشاريع الاستثمار في الطاقة المتجددة، إذا أخذنا بعين الاعتبار "أن

تكلفة الكيلو واط الواحد من الطاقة الشمسية كان يكلف (في العام ٢٠٠٥) ١٥ ألف دولار، وأصبح في العام ٢٠١٨ يكلف ألف دولار، ما يعني أنه خلال (١٠-١٢ سنة) انخفض رأس المال بحدود ١٤ ألف دولار، وبالتالي فإن الشركات التي تصنع الخلايا في تزايد، والتوجه التكنولوجي العالمي في هذا المجال يزيد وبالتالي ستنخفض التكلفة مع السنوات".[٣٢]

إضافة إلى الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الذي حظي بأولوية ضمن "أجندة السياسات الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢) بالتأكيد على زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في مختلف المجالات،"[٣٣] وعلاوة على موقع فلسطين المميز بالنسبة لاستقطاب الإشعاع الشمسي وقصص النجاح التي تحققت خلال السنوات الماضية. ووفق ما أفاد مدير عام مركز أبحاث الطاقة المهندس أيمن إسماعيل فقد "بلغت قدرة مشاريع الطاقة المتجددة التي نفذت أو قيد التنفيذ أو الملتزمة بتنفيذ هذه المشاريع نحو ١٥٩ ميغاواط، بينما الموجودة حاليا على الأرض تبلغ نحو ٣٠ ميغاواط وفق نظام الطاقة الشمسية في الضفة الغربية وقطاع غزة". [٣٤]

مشاريع الطاقة المتجددة

بين مدير عام مركز أبحاث الطاقة المهندس أيمن إسماعيل أن عدد الطلبات التي قدمت إلى سلطة الطاقة للحصول على الرخصة المؤقتة لإنشاء مشاريع تجارية تعتمد على الطاقة الشمسية وطاقة الغاز الحيوي بلغت أكثر من ١٧ طلباً، حصل ١٣ طلباً منها على رخص مؤقتة، والباقي على رسائل قبول أوّلية لاستكمال الأوراق للحصول على الرخصة المؤقتة التي تسري لمدة ثلاثة شهور ويتم تجديدها أكثر من مرة حسب التزام المستثمر أو المطور بتنفيذ المحطة، وهناك ثلاث محطات وقعت اتفاقية شراء مع شركة النقل الوطنية أكبرها في طوباس، ومع نهاية العام الحالي من المتوقع الانتهاء من العديد من المشاريع بقدرة ١٠ ميغا واط"[٣٥].

هناك "مشروع صندوق الاستثمار للطاقة الشمسية على المدارس والمؤسسات التعليمة حالياً، كما يتم تنفيذ مشاريع في أريحا وطوباس وجنين في مجال الطاقة الشمسية بقدرة إجمالية ٢١,٥ ميغاواط ضمن آلية صافي القياس لعدد من المشتركين الصناعيين والزراعيين، وتركيب أنظمة طاقة شمسية على أسطح نحو ٥٠٠ مدرسة بقدرات مختلفة من ٧٠-١٠٠ كيلو واط، وبقدرة إجمالية ٣٥ ميغا واط بحيث تتم تغطية احتياجات المدرسة من الكهرباء وبيع الطاقة الفائضة لشركات التوزيع والبلديات لصالح صندوق الاستثمار والمدرسة المستفيدة".[٣٦]

بالإضافة إلى مشاريع بدعم من المانحين، وهناك أيضاً مشاريع لصالح قطاعي التعليم والصحة بدعم من الحكومة الفلسطينية، حيث

تستفيد حالياً ما يقارب ٣٠٠ مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة من هذا الدعم، ومن المتوقع أن تستفيد مع نهاية أيلول المقبل ٨٣ مدرسة".[٣٧] وهناك أيضاً مشروع مسلماني للطاقة الشمسية في منطقة الفارعة بمحافظة طوباس بتكلفة تبلغ نحو ٤ ملايين دولار وينتج ٣ غيغا من الطاقة الشمسية، ومصنع "الجبريني" لإنتاج الألبان بالضفة الغربية الذي استطاع سد حاجاته من الطاقة الكهربائية، بالاستفادة من روث الأبقار التي يملكها المصنع، وغيرها من المشاريع الناجحة التي تحققت في قطاع الطاقة المتجددة.[٣٨]

اعتماد الصناعة على الطاقة المتجددة

تشكل الطاقة أحد أهم مدخلات الإنتاج الصناعي، وبين الرئيس التنفيذي لهيئة المدن والمناطق الصناعية د. علي شعث أن "نحو ٣٠٪ من المنتج الذي يتم إنتاجه في المناطق الصناعية مكون من الطاقة، وهي تكلفة عالية بسب شراء الطاقة من إسرائيل وما يتبع ذلك من شراء مكونات أخرى في الطريق، لذلك تكون التعرفة عالية، علاوة على عدم وجود تعرفة مدعومة للمدن الصناعية في الطاقة كما هو الحال في إسرائيل، هذا يؤدي إلى أن المنتج الذي يتم توزيعه للسوق المحلية والعالمية غير قادر على المنافسة في السعر كون تكلفة الطاقة عالية.[٣٩]

أشار شعث إلى أن احتياجات مدينة أريحا الصناعية الزراعية تقدر بنحو ٣٥ ميغاواط، ومدينة جنين الصناعية تقدر بـ ٤٥ ميغاواط، ومدينة غزة الصناعية تقدر بـ ٧ ميغاواط، وبيت لحم الصناعية تقدر بـ ٧ ميغاواط، وهذه الأرقام في تزايد بناء على التنمية الصناعية التي تسير في المناطق الصناعية والتوسع الدائم، وهناك أيضاً مدينة ترقوميا الصناعية في محافظة الخليل قيد الدراسة وتقدر احتياجاتها بـ ٤٥ ميغا وط[٤٠].

ووفقاً لحديث شعث فإنه بعد اعتماد مدينة غزة الصناعية على الطاقة الشمسية البديلة "سيتم توليد ٧ ميغاوط في غزة، حيث سيولد المشروع ٦٨٥ فرصة عمل، هذا المشروع يشغل كهرباء مستدامة والفائض في المرحلة الأولى سيضخ في الشبكة العامة ليستفيد منه المواطن أولاً وبأسعار زهيدة، وثانياً عبارة عن مدخل ومنتج للمطور حتى يستطيع أن يواصل عمله في التطوير.[٤١]

أما مشروع تغطية جميع أسطح مدينة أريحا الصناعية بالخلايا الكهروضوئية، فستولد المرحلة الأولى ٣ ميغاواط بالإضافة إلى تخصيص ١٤ دونماً للخلايا الكهروضوئية ستولد ١ ميغا واط، وبالتالي سيكون هناك تقريبا ٤ ميغاواط خلال عامين.[٤٢]

اعتبر مدير عام مركز أبحاث الطاقة أيمن إسماعيل "أن السعر للمستثمر والشركات التي تعمل وفق أنظمة الطاقة الشمسية نحو ٣٤ أغورة مجد اقتصادياً آخذاً بعين

الاعتبار الصعوبات والمخاطر التي تواجه المستثمر الفلسطيني بالإضافة إلى أننا لم نقدم الحوافز المطلوبة بنسبة ١٠٠٪ للقطاع الخاص، والذي يطلب إعفاءات على ضريبة القيمة المضافة (الفات)، حيث تم تقديم إعفاءات على ضريبة الدخل بالإضافة إلى ضريبة الجمارك على أجهزة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي تم إعفاء المستثمر منها وهي معفاة أيضاً من الجانب الإسرائيلي".[٤٣]

دراسة الحالة: بلدية أريحا

توجهت بلدية أريحا إلى تركيب محطات شمسية بهدف تقليل النفقات المتعلقة بفاتورة الكهرباء التي تشكل ٨٪ من موازنة البلدية بقيمة إجمالية بلغت ٢,٠٦٠ مليون شيقل سنوياً وكانت موزعة حسب مهندس بلدية أريحا على النحو الآتي:[٤٤]

الخدمة	التكلفة السنوية
إنارة المباني التابعة للبلدية	٢٦٠ ألف شيقل
إنارة الشوارع الليلية – فواتير وتوسعة شوارع	٨٠٠ ألف شيقل
كهرباء محطة الصرف الصحي	١٨٠ ألف شيقل
كهرباء المضخات ضخ المياه	٧٠٠ ألف شيقل
الحديقة الإسبانية الترفيهية	١٢٠ ألف شيقل
المجموع الإجمالي	٢,٠٦٠ مليون شيقل

الاعتماد على المحطات الشمسية

نفذت البلدية عدة مشاريع خلال السنوات الماضية بالشراكة مع شركة الكهرباء في مجال الطاقة المتجددة بهدف استغلال المساحات الشاسعة من الأراضي غير المستغلة على مدار ٢٠ سنة، واستغلال الشمس بحيث تكون مصدر دخل، لذلك بنت ثلاثة محطات وهي:

١. **محطة للطاقة الشمسية بقدرة ١,٥ ميغا واط**، بهدف توليد الطاقة لتغطية نفقات فواتير البلدية من إنارة الشوارع ومحطة الصرف الصحي، وتعد أكبر محطة للطاقة الشمسية على مساحة (٢٠) دونماً. هذه المحطة التي أنشئت بالشراكة مع شركة الكهرباء تتيح للبلدية استخدام ٤٠٪ من الطاقة الشمسية المنتجة لإنارة الشوارع كونها وفّرت (الأرض)، وما يزيد على هذه النسبة يتم استغلاله لتشغيل محطة التنقية للصرف الصحي لمدينة أريحا وفق التعرفة الفاتورية المعتمدة، أما النسبة المتبقية وهي ٦٠٪ من هذه المحطة فتذهب إلى شركة الكهرباء منها ١٠٪ بدل صيانة وتشغيل تتكفل بها الشركة وحصتها بموجب الاتفاقية هي ٥٠٪.

الجدوى الاقتصادية لهذه المحطة:

بين مهندس البلدية أن الجدوى الاقتصادية تكمن في رأس المال الذي تم دفعه والقيمة الموفرة في كل سنة وحسب الجدوى الاقتصادية

سيتم إرجاع رأس مال المشروع (البالغ ٢ مليون ونصف مليون دولار) في سبع سنوات وشهرين تقريباً فقط، وتعتبر السنوات اللاحقة لهذه الفترة عبارة عن ربح لشركة الكهرباء والبلدية مع الإشارة إلى أن الخلايا ستخدم من ٢٣-٢٥ سنة.

محطة الطاقة الشمسية ٢٠ دونماً-حصة البلدية ٤٠٪

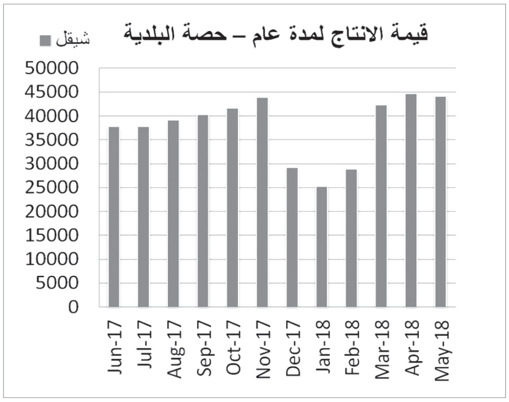

استطاعت المحطة الشمسية وفق الأرقام والإحصاءات تغطية ما بين ٩٥-٩٨٪ من فاتورة إنارة الشوارع، أي وفرت بحدود **نصف مليون شيقل**، وحالياً الفاتورة الخاصة بإنارة الشوارع لبلدية أريحا مجموعها السنوي ٦٧ ألف شيقل، وهي بدل ضريبة ١٦٪ ومبالغ مقطوعة بدل خدمات، صيانة لخطوط الإنارة وغيرها يتم احتسابها ضمن الفواتير.

٢. **محطة للطاقة الشمسية على مساحة ١ دونم**، وهي ملك للبلدية مخصصة لمحطة الصرف الصحي فقط، وذلك للتخفيف من التكاليف المترتبة على تشغيل محطة الصرف الصحي كون تشغيلها مكلفاً، حيث تبلغ فاتورتها السنوية ١٨٠ ألف شيقل من أجل تشغيل هذه المحطة وتدوير المياه العادمة وإعادة إنتاجها إلى مياه صالحة لري النخيل وبعض المنتجات الزراعية المقررة من وزارة الصحة.

الجدول الآتي يبين إنتاج محطة الطاقة الشمسية ١ دونم -الخاصة بمحطة الصرف الصحي لسنة ٢٠١٧ -بالشيقل:

نسبة التوفير	التوفير الفعلي من محطة الطاقة الشمسية / شهر	فاتورة الشركة في حال لم تكن محطة الطاقة الشمسية موجودة	صافي الاستهلاك للمحطة	الفائض عن تشغيل المحطة وتم بيعه للشركة	فاتورة الكهرباء مع الطاقة الشمسية	سنة ٢٠١٧
١٦٨٠٤	٨٤٨	١٥٩٥٦	٢٠٦٢٧	٤٦٧١	٢٣٪	January
٥٤٣٥	٢٦٥	٥١٧٠	٦٩٥٠	١٧٨٠	٢٦٪	February
٩٨٢٧	٢٢٨٠	٧٥٤٦	١٥٣١٩	٧٧٧٣	٥١٪	March
١٠٩٥٤	٢٠٠١	٨٩٥٣	١٧٦١٤	٨٦٦١	٤٩٪	April
١١٠١٧	١٨٢٥	٩١٩٢	١٨٩٦٦	٩٧٧٤	٥٢٪	May
١١٥٥٣	١٨٧١	٩٦٨٢	١٩٢٩١	٩٦٠٩	٥٠٪	June
١١٣٩٥	٤١٠٤	٧٢٩١	٢٤٠٠٠	١٦٧٠٩	٧٠٪	July
٨٧٧١	٣٥٦٧	٥٢٠٥	١٨٤٥٠	١٣٢٤٥	٧٢٪	August
٩٢١٦	٢٠٣٠	٧١٨٦	١٥٤٤٥	٨٢٥٩	٥٣٪	September
١٠١٨٩	١٨٣٨	٨٣٥١	١٦٣٢٤	٧٩٧٣	٤٩٪	October
١٠٦٨٩	١٢٦٤	٩٤٣٤	١٥٧١٨	٦٢٨٤	٤٠٪	November
١٤٣٣٨	٨٧١	١٣٤٦٧	١٧٧٣٨	٤٢٧١	٢٤٪	December

نجد وفقاً للأرقام أن هذه المحطة توفر في بعض الأشهر ٧٠٪ من فاتورة الكهرباء وفي أدنى الحالات ٣٠٪ خاصة في الصيف، ولكن بالإجمالي هذه المحطة خفضت الفاتورة من ١٨٠ ألف شيقل إلى ما بين ١٢٠-١٣٠ ألف شيقل، أي ما قيمته ٥٠-٦٠ ألف شيقل تقريباً من قيمة الفاتورة نتيجة تشغيل محطة الطاقة الشمسية.

وحسب **الجدوى الاقتصادية** لهذه المحطة سيتم إرجاع رأس المال المخصص لهذه المحطة خلال ٥-٦ سنوات، لذلك فمشروع بناء محطة شمسية مجد كونه سيتم تغذية الأحمال الكهربائية وبعد ست سنوات يتم استرجاع رأس المال بالإشارة إلى أن المحطة ستخدم لعشرين سنة أو أكثر وما بعد استرجاع رأس المال ستكون عبارة عن ربح للبلدية. بالمجمل العام جميع مشاريع محطات الطاقة الشمسية التي قامت بها البلدية كانت تجربة ناجحة تعود بربح كبير بعد خصم واسترجاع رأس المال الخاص بها.

يتم بيع إنتاج ما تولده المحطة الشمسية إلى شركة الكهرباء وفق التعرفة المتفق عليها في الاتفاقية، أي أن الكيلو واط الواحد الذي يتم إنتاجه من الخلايا الشمسية يتم بيعه بتعرفة أقل لشركة الكهرباء وفق نظام الشرائح، وبالتالي إذا تم إنتاج ١ كيلو في وقت الذروة

يتم بيعه بسعر عال أما الذي يتم إنتاجه مثلاً الساعة الخامسة أو السادسة فيباع بسعر أقل ومختلف لشركة الكهرباء حسب الشريحة التي تم توليده فيها.

وبالتالي، تحقق هذه الميزة استفادة بشكل كبير، حيث بالإمكان تحويل تشغيل المحطة عن ساعات الذروة وبيع ما تنتجه المحطة إلى الشركة، واستغلال أوقات الشريحة ذات التعرفة المنخفضة التي لا تكون فيها ذروة لتشغيل المحطة، ولكن هذا الأمر مختلف بالنسبة لحالات الطوارئ إذ إن هناك أوقاتاً لابد فيها من تشغيل المحطة بصرف النظر عن التعرفة أو الشريحة المتبعة في ذلك الوقت.

٣. **محطة على سطح مبنى البلدية**، مساحتها ٢٧٠ م مربع تقريباً تولد ٢٠ كيلو، وهي مبادرة بين شركة الكهرباء والبلدية من أجل تخفيض فاتورة الكهرباء الخاصة بالمبنى (موظفين، مطبخ، إنارة...) توفر سنوياً ما قيمته ٦-٧ آلاف شيقل وفترة التوليد تمتد من الساعة ٨ صباحاً-٢ ظهراً حصة البلدية، وبعد الساعة الثانية لغاية غروب الشمس يكون التوليد لصالح شركة الكهرباء وفق الاتفاقية، وهو مشروع مجد كونه أيضاً يسترجع رأس المال خلال ست سنوات مع الإشارة إلى أن البلدية تقدم فقط السطح أما تكاليف (خلايا الشمسية، تركيب)، فهي من مسؤولية شركة الكهرباء ودفعت تكاليفها.

أشار مهندس البلدية إلى أنه في حال أقدمت إسرائيل حالياً على قطع الكهرباء عن مدينة أريحا، فإن مرافق البلدية التي تعمل على نظام الطاقة الشمسية قادرة على تغطية كثير من الأحمال مثل محطة الصرف الصحي، الإنارة وغيرها... فيما يتأثر المواطنون كون مشاريع الطاقة الشمسية لم يتم استخدامها بالشكل الكبير من قبلهم، حالياً نتحدث عن استقلالية نسبية لبعض المنشآت التي وضعت فيها محطات طاقة شمسية.

خلاصة:

خلصت الدارسة إلى أن خيار الاعتماد على الطاقة المتجددة يعتبر خياراً استراتيجياً ووطنياً بامتياز يتماشى مع التوجه العالمي في الاعتماد على الطاقة البديلة، وينسجم مع الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة للعام ٢٠٣٠، ويعتبر تحولاً في التفكير الاستراتيجي في مواجهة التحكم الإسرائيلي بقطاع الطاقة، ويخدم عملياً الرؤى السياسية في تحقيق الجاهزية لاقتصاد دولة فلسطين.

على المدى البعيد، من الممكن التيقن بمستقبل واعد لهذا القطاع انطلاقاً من الفوائد الكبيرة التي يحققها الاعتماد على هذه الطاقة، منها: خفض فواتير الطاقة، زيادة عدد الوظائف، خفض انبعاثات المواد الملوثة، خفض المستوردات من الطاقة علاوة على الهدف الاستراتيجي المتمثل في استقلالية هذا القطاع.

تبعاً للحالة التي تمت دراستها، تبين أن استخدام الطاقة الشمسية في المشاريع مجد وأن قيمة رأس المال مستردة، وحسب الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، أظهرت أن العوائد تبدأ في السنة الأولى من استخدام الطاقة الشمسية حيث تم توفير نصف مليون شيقل.

التوصيات:

- **إنشاء صندوق سيادي مخصص** لدعم قطاع الطاقة المتجددة للحفاظ على ديمومة الخطوات الفلسطينية الرامية إلى استقلالية قطاع الطاقة وتحسين النمو الاقتصادي الفلسطيني انطلاقاً من تجارب الدول الأخرى، فقد نلجأ مثلاً إلى اقتطاع نسبة محددة ١٪، ٢٪، ٣٪ من قيمة فاتورة الاستهلاك لصالح صندوق تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.
- **على القطاع المصرفي أن يتحمل مسؤولياته الحقيقية** تجاه تنمية قطاع الطاقة المتجددة من خلال تقديم التسهيلات المالية للمستثمرين بمنحهم قروضاً ميسرة تشجع المواطن والمستثمر على الاستثمار في هذا القطاع الواعد.
- توجيه المانحين نحو دعم قطاع الطاقة المتجددة وخاصة ذات الصلة بقطاع التعليم والصحة، وتصميم مشاريع تتماشى مع الواقع الفلسطيني وتعزز من الاعتماد على الطاقة البديلة، وتستهدف المناطق المسماة (ج) لتعزيز صمود المواطنين في هذه التجمعات على الرغم من المخاطر المتمثلة في الهدم والإزالة من الاحتلال الإسرائيلي.
- أن تعطي الحكومة الفلسطينية كفالات وضمانات للاستثمار بهذا القطاع وفق آلية تشاركية، وأن تقدم مزيداً من الحوافز الاستثمارية والإعفاءات المحفزة على الاستثمار بهذا القطاع.
- وضع برنامج توعوي مشترك من القطاعين العام والخاص لتوعية المواطنين بأهمية الاعتماد على الطاقة المتجددة في حياتهم اقتصادياً واجتماعياً وتشجيعهم على تركيب أنظمة الطاقة الشمسية فوق منازلهم كما هو الحال بالسخانات الشمسية.
- تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة خاصة في مجال النقل والتوزيع، حتى تكون الخطوط قادرة على نقل الطاقة المتولدة عن المحطات وتعمل بفاعلية على المدى المتوسط والبعيد، وأن توضح أوجه العلاقة القائم بين الشركات المسؤولة عن هذا المجال المحددة في القانون، كون التكاملية تسرع من ريادية هذا القطاع ونموه.
- إعادة مراجعة وتحديثات مستمرة للإطار التشريعي الناظم لقطاع الطاقة استناداً إلى تجارب الدولة التي تعتمد على الطاقة الجديدة، وأن تخفف من الإجراءات ذات الصلة بالاستثمار بهذا المجال خاصة فيما يتعلق بمنح التراخيص.

- إيلاء اهتمام كبير بالأبحاث العلمية المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة ضمن الواقع الفلسطيني، وتوفير المخصص المالي اللازم لها حتى تستطيع أن تنفذ أنشطتها البحثية والعلمية.
- حث البلديات على ضرورة الاعتماد على الطاقة الشمسية، بحيث تكون ضمن أهدافها الاستراتيجية وأن تستغل مساحات المباني العامة في تخفيض فاتورة الطاقة والاستثمار بالفائض عن احتياجاتها. ولا بد من وضع سياسة بشأن اعتماد متطلبات خاصة بالطاقة للمباني التجارية الجديدة.
- الاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة للدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال الاعتماد على الطاقة المتجددة، وإبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز علاقات التعاون المشتركة في هذا المجال.
- وضع برامج بناء قدرات الكوادر العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، خاصة فيما يتعلق بإعداد دراسات الجدوى والتأكيد على الربط الأكاديمي مع احتياجات تنمية هذا القطاع بما يفضي إلى توفر الكوادر المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة.
- تفعيل حق فلسطين في الوصول إلى مواردها الطبيعية واستغلالها خاصة الواقعة في المناطق المسماة (ج) تبعاً للقرارات الأممية ذات الصلة بالموارد الطبيعية والبيئية.
- دعماً لصمود المواطنين في المناطق المسماة (ج) والتجمعات البدوية لابد من تزويد هذا التجمعات بالأنظمة الكهروضوئية مجاناً بغية تسهيل حياة المواطنين وتعزيز صمودهم أمام سياسات الاحتلال.
- التوسع في مشاريع المحطات الشمسية، تشير دراسة صادرة عن البنك الدولي إلى أن المساحة المتاحة للأسطح في قطاع غزة يمكنها مجتمعةً إنتاج ١٥٠ ميغاواط سنوياً، أي أكثر من ضعف الإنتاج الحالي لمحطة غزة ودون الحاجة إلى وقود.[٤٥]
- تبسيط الإجراءات المتبعة في استخلاص الرخص ذات الصلة بترخيص المحطات الشمسية من الجهات ذات الصلة بقطاع الطاقة المتجددة بحيث تخفف الأعباء والتكاليف والوقت على المستثمر.
- تحسين كفاءة الطاقة يؤدي إلى استخدام الأجهزة ذات الكفاءة العالية في القطاع السكني وتوفير الطاقة الكهربائية وتخفيض قيم الفواتير لكل من المستهلكين وقطاع الأعمال، والطلب من شركات التوزيع استثمار نسبة معينة من عوائدها على الأقل في برامج تقنيات تحسين كفاءة الطاقة.
- تخفيض استهلاك الطاقة وفرض غرامات على المخالفين وقطع التيار بشكل مؤقت.

المصادر والمراجع:

١. د. شتية، محمد، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، ٢٠١١
٢. د. العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ٢٠٠٠
٣. ثورة الطاقة نحو مستقبل مستدام، هوارد جيلر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٩
٤. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية لدولة فلسطين، قطا ع الطاقة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية: ٢٠١٤
٥. ورقة خلفية: تشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، هل تخطى حاجز الشعارات: مركز ماس ٢٠١٥
٦. الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة وليد مصطفى، ٢٠١٦
٧. سلطة الطاقة، الطاقة المتجددة في فلسطين، ورقة مرجعية بخصوص واقع الطاقة المتجددة في فلسطين
٨. أجندة السياسات الوطنية ()٢٠١٧٢٠٢٢ الصادرة عن الحكومة الفلسطينية
٩. النفط في دولة فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"
١٠. إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦
١١. البنك الدولي، قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المنطقة "ج" مفتاح التعافي الاقتصادي والنمو المستدام ٢٠١٣

المقابلات:

١. مقابلة مع مهندس بلدية أريحا المهندس عروى محمود رورو.
٢. رئيس جمعية الطاقة الشمسية والمستدامة أنور أبو هلال
٣. مدير عام مركز أبحاث الطاقة المهندس أيمن إسماعيل
٤. مقابلة مع الرئيس التنفيذي لهيئة المدن والمناطق الصناعية د. علي شعث.

المراجع الإلكترونية:

- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- موقع البنك الدولي
- موقع الأمم المتحدة
- موقع مجلس تنظيم الكهرباء الفلسطيني
- موقع رئاسة الوزراء
- موقع هيئة تشجيع الاستثمار
- موقع سلطة الطاقة
- موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"
- وكالة رويترز

الهوامش

١ د. محمد شتية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ٢٠١١

٢ د. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ٢٠٠٠

٣ مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية لدولة فلسطين، قطاع الطاقة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية: ٢٠١٤

٤ البنك الدولي، قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المنطقة ج مفتاح التعافي الاقتصادي والنمو المستدام ٢٠١٣

http://www.albankaldawli.org/ar/news/03/Palestinian-Access-Area-C--/12/feature/2013 Economics-Recovery-Growth

٥ إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Energy-11a-2016.html

٦ مقابلة مسجلة، أجريت معه بتاريخ، ٤ تموز ٢٠١٨

٧ النفط في دولة فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9205

٨ شركة النقل الوطنية للكهرباء، توقيع اتفاقية لشراء الطاقة الكهربائيةhttp://petl.ps/go/?p=1141

٩ مقابلة مسجلة، اجريت معه عبر الهاتف، بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٨

١٠ شركة كهرباء إسرائيلية تبدأ قطع التيار في الضفة الغربية بسبب تراكم ديون، فبراير ٢٠١٥ رويترز،

https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0LR1KT20150223

١١ مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، ٢٠١٢

http://www.perc.ps/ar_new/index.php?p=ser15

١٢ ورقة حلقية: تشجيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، هل تخطى حاجز الشعارات: مركز ماس ٢٠١٥

١٣ الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/en-ergy/

١٤ المصدر السابق

١٥ ثورة الطاقة نحو مستقبل مستدام، هوارد جيلر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٩

١٦ الاعتماد على الطاقة الشمسية: العالم يضيف مستويات قياسية في مجال الاستثمار في الطاقة الشمسية مقارنة بالوقود الأحفوري في العام ٢٠١٧

https://www.unenvironment.org/ar/news-and-stories/alnshrat-alshfyt/alatmad-ly-altaqt-ydyf-mstwyat-qyasyt-fy-mjal alshmsyt-alalm-

١٧ نفس المصدر السابق

١٨ نفس المصدر السابق

١٩ التقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة، الأمم المتحدة ٢٠١٧

٢٠ الموارد الطبيعة في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة، وليد مصطفى، ٢٠١٦

٢١ مقابلة مسجلة، أجريت معه في المكتب، بتاريخ ٤ تموز ٢٠١٨

٢٢ مقابلة مسجلة، اجريت معه عبر الهاتف، بتاريخ٥تموز ٢٠١٨

٢٣ نفس المصر السابق

٢٤ سلطة الطاقة، الطاقة المتجددة في فلسطين، ورقة مرجعية بخصوص واقع الطاقة المتجددة في فلسطين.

٢٥ المصدر السابق

٢٦ مقابلة مسجلة، أجريت معه في المكتب، بتاريخ ٤ تموز ٢٠١٨

٢٧ المصدر السابق نفسه

٢٨ مقابلة مسجلة، أجريت معه عبر الهاتف، بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٨

٢٩ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، حوافز تقنيات الطاقة توفر نحو ٤٠ ميغاواط في الساعة

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=FssJ3va7948888 77552aFssJ3v

٣٠ هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، تمتاز فلسطين بأفضل حافز ضريبي في المنطقة

http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=272e14y2567700Y272e14

٣١ مقابلة مسجلة، أجريت معه عبر الهاتف، بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٨

٣٢ مقابلة مسجلة عبر الهاتف، ٢ آب ٢٠١٨

٣٣ أجندة السياسات الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)

https://palaestina.org/uploads/media/NPA_Arabic_Final_Approved_20_2_2017_Printed.pdf

٣٤ مقابلة مسجلة، اجريت معه في المكتب بتاريخ ٤ تموز ٢٠١٨

٣٥ المصدر السابق.

٣٦ المصدر السابق.

٣٧ المصدر السابق

٣٨

٣٩ مقابلة مسجلة، اجريت معه بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٨

٤٠ المصدر السابق.

٤١ المصدر السابق.

٤٢ المصدر السابق

٤٣ مقابلة مسجلة، أجريت معه في المكتب بتاريخ ٤ تموز ٢٠١٨

٤٤ مقابلة مسجلة أجريت عبر الهاتف بتاريخ ٥ تموز ٢٠١٨

٤٥ البنك الدولي، تأمين الطاقة من أجل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة – ملخص

http://www.albankaldawli.org/ar/country/west-bankandgaza/brief/securing-energy-for-development-in-west-bank-and-gaza- brief

خطة الأمم المتحدة للتنمية ٢٠٣٠ وأجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢

د.احمد مصلح*

مقدمة

أقر اجتماع قادة العالم من ١٩٣ دولة أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول من العام ٢٠١٥ تبني خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وفق القرار ٧٠/١ التي تتضمن مجموعة من الأهداف (١٧ هدفاً و١٦٩ غاية و٢٣١ مؤشراً) تمت صياغتها في إطار تشاركي شمل جميع الأطراف على مدى ثلاث سنوات، تتكامل فيها أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية كلها.

انطلقت الخطة رسمياً، في بداية العام ٢٠١٦ وتستمر حتى العام ٢٠٣٠، وهي خطة طوعية غير ملزمة إلا أنها تنطبق على جميع الدول وقابلة للتكيف حسب الخصائص الوطنية، ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية التنفيذ بالشراكة مع كل الأطراف المعنية.[١]

شاركت فلسطين في الأنشطة والإجراءات المتعلقة بإعداد واعتماد أجندة التنمية المستدامة رسمياً، وكذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومن ثم أبدى الجانب الفلسطيني استعداده للالتزام بالأهداف الإستراتيجية لهذه الأجندة والغايات المرتبطة بها عبر توطينها ضمن الخطط الوطنية والقطاعية بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني.

وعليه تسعى هذه الورقة إلى بيان التقاطعات بين أجندة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من جهة، وبين أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية ٢٠١٧-٢٠٢٢ والخطط القطاعية

* استاذ في العلوم السياسية.

وعبر القطاعية المنبثقة عنها والمدى الذي تأخذه هذه الخطط في الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة في إطار التزامات فلسطين كدولة في المنظومة الدولية.

أهداف التنمية المستدامة

تتمثل أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة، ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار، الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تصحر الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، السلام والعدل وبناء المؤسسات الفاعلة، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.[٢]

التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة بهذه الأهداف التي تسعى لرسم السياسات وتوجيهها وتمويل التنمية لخمسة عشر سنة مقبلة. وتم تحديد مؤشرات وغايات دولية لكل هدف مع توقع تضمينها في الخطط والسياسات الوطنية، كما يتم تشجيع الدول على تحديد أهدافها الوطنية بما يتناسب وظروفها الخاصة وتحديد المؤشرات المحلية ذات الصلة ومصادر البيانات التي سيتم استخدامها لقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من آليات المتابعة والاستعراض.

تشكل خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مقاربة حقوقية تضع الإنسان في مركز الاهتمام للتنمية في إطار شمولي قابل للتطبيق عالمياً مع التزام كل بلد بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفق أولوياته. وتستند الخطة إلى ركائز التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) وتعتمد مبادئ العدالة والتشاركية والمساءلة والشمولية.

تعتبر الخطة التزاماً أخلاقياً (طوعياً) للدول عبر العمل على تطوير خططها التنموية انسجاماً مع الرؤيا العالمية للتنمية بتوطين الأهداف لتحقيق العدالة والسلام المجتمعي وضمان تمتع المواطنين بالحقوق الأساسية العامة والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة في إدارة الشأن العام والوصول إلى المعلومات العامة دون استثناء أحد أو تهميش لأي طرف أو إقصائه.[٣]

تتضمن خطة التنمية ٢٠٣٠ تحولاً في رؤية التنمية من الاستجابة للاحتياجات الأساسية للنهوض بالإنسان، فالنهج القائم في الخطة يضع الناس في صميم عملية التنمية ويعتبر حق الإنسان في التنمية حقاً من حقوق الإنسان، وبموجب ذلك يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة في تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتمتع بثمارها.

تشجع أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الدول على إجراء مراجعات وطنية منتظمة لقياس التقدم الذي أحرزته في تحقيق الأهداف من خلال عملية وطنية شاملة وطوعية، يضاف إلى ذلك قيام أطراف محددة من الدولة بالتطوع لإعداد التقارير السنوية حول الإنجازات المحلية لعرضها أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يعقد سنوياً لهذه الغاية.[٤]

توطين أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فلسطينياً

أقرت الحكومة الفلسطينية في كانون الأول ٢٠١٦ أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢: المواطن أولا، وقد أعدت هذه الخطة وأصدرت من خلال مكتب رئيس الوزراء، وجاء إعداد الخطة إضافة إلى الخطط القطاعية وعبر القطاعية المنبثقة عنها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وهيئات الحكم المحلي وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في مجال التنمية،[٥] كما تم وضع ١٨ خطة قطاعية و٣ خطط عبر قطاعية شملت قطاعات: التعليم، الزراعة، الصحة، العلاقات الدولية، العدل، الثقافة والتراث، التشغيل، الطاقة، الحكم المحلي، الإسكان، المياه والمياه العادمة، الحماية الاجتماعية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمن، إدارة المال العام، الاقتصاد الوطني، السياحة والآثار، النقل والمواصلات. في حين شملت الخطط عبر القطاعية قضايا النوع الاجتماعي، الشباب والبيئة.[٦]

تقاطعات أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

أشارت أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ إلى توجه فلسطيني جديد في دمج عملية إعداد الخطط والتخطيط للموازنات يقوم على مبدأين، هما: التخطيط المبني على النتائج، والتركيز على التنفيذ. ويسمى هذا

النظام الجديد الذي يرتكز إلى النتائج والأداء في إعداد الخطط وتحضير الموازنات «إطار النتائج الإستراتيجي»، ويتألف من ثلاثة محاور هي: المرجعيات الدولية ومؤشراتها، والأهداف الإستراتيجية الوطنية، ونتائج وخطط العمل المحددة، ومن بين المرجعيات الدولية ومؤشراتها تسعى فلسطين إلى إحراز تقدم مستمر في أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها.

تشمل أجندة السياسات الوطنية، لكل سياسة منها، عدداً من الأهداف الإستراتيجية الوطنية التي ترد في الوقت ذاته في الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية ذات الصلة. وتستهدف الأجندة اختيار عدد من أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أهدافاً إستراتيجية وطنية حيثما كان ذلك مناسباً.[٧]

وفي هذا المجال تتقاطع الكثير من الأولويات والسياسات الوطنية التي تتضمنها أجندة السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك على النحو الآتي:

- ينسجم ما جاء في إطار المحور الأول من الأجندة وفي الأولوية الوطنية الثانية منها التي تنص على تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة وغاياته الذي ينص على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، والغاية ١٠-٢ التي تدعو إلى تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين، والغاية ١٠-٤ التي تدعو إلى اعتماد سياسات مالية قائمة على أكبر قدر من المساواة.
- ينسجم ما جاء في المحور الثاني (الإصلاح وتحسين جودة الخدمات) وضمن الأولوية الوطنية الرابعة (الحكومة المستجيبة للمواطن) التي تدعو إلى تحسين الخدمات العامة من خلال تطوير إستراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتقديمها بالتعاون مع الشركاء وبالتركيز على المناطق المهمشة مع الهدفين السادس والسابع من أهداف التنمية المستدامة وغاياتهما اللذان يدعوان إلى ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة بتكلفة ميسورة.
- تنسجم الأولوية الوطنية الخامسة (الحكومة الفعالة) التي تهدف إلى مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي ومكافحة الفساد بكل أشكاله وتعزيز الشفافية

في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول إلى المعلومات، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية، وإدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها، وتنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية، والكفاءة والفعالية في إدارة المال العام، بما يشمل ضمان الاستدامة المالية وتطوير السياسات المالية وإدارة الدين العام وإدارة المشتريات، وإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات - ينسجم ذلك كله - مع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة وغاياته الذي ينص على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وإتاحة إمكانية وصول الجميع للعدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، وكذلك الغاية ١٦-٣ منه التي تدعو إلى تعزيز سيادة القانون وفرص وصول الجميع إلى العدالة، والغاية ١٦-٤ التي تدعو للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز استرداد الأصول المسروقة، والغاية ١٦-٥ التي تدعو إلى إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، والغاية ١٦-١٠ التي تدعو إلى وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية.

- ينسجم ما جاء في المحور الثالث من أجندة السياسات (التنمية المستدامة) وفي الأولوية الوطنية السابعة من هذا المحور (العدالة الاجتماعية وسيادة القانون) التي تتضمن مجموعة من السياسات وهي الحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزيز وصول المواطنين للعدالة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز دور الشباب، مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان والهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والغايات المتعلقة بهذين الهدفين خاصة الغاية ١-٣ التي تدعو إلى استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حدود دنيا لها، والغاية ١-٤ التي تنص على ضمان تمتع جميع الرجال والنساء لا سيما الفقراء والضعفاء منهم بالحقوق نفسها في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية.

- تنسجم الأولوية الوطنية الثامنة في أجندة السياسات (تعليم جيد وشامل للجميع) التي تدعو إلى تعليم مبكر وتحسين الالتحاق والبقاء في التعليم، وتحسين نوعية التعليم والانتقال من التعليم للعمل مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وغاياته المتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، والغاية ٤-١ منه التي تدعو لضمان تمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني وضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور، والزيادة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة للعمل، والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم.
- تنسجم الأولوية الوطنية التاسعة من أجندة السياسات: رعاية صحية وذات جودة ومتاحة للجميع من خلال توفير خدمات صحية شاملة والارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة وغاياته الذي ينص على تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية للجميع.
- ينسجم ما جاء في الأولوية العاشرة من أجندة السياسات: مجتمع قادر على الصمود والتنمية من خلال توفير الأمن والأمان للمواطن، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية، وضمان استدامة البيئة والنهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية، وحماية الهوية والتراث الثقافي، مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة وغاياته الذي ينص على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

وعليه تتقاطع أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ في معظم محاورها وأهدافها الإستراتيجية وما انبثق عنها من أولويات وسياسات وطنية مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ نصاً وروحاً، مما يشير إلى التوجه الواضح فلسطينياً نحو توطين أهداف التنمية المستدامة والسعي للاستفادة من أدوات التعاون الدولي وآلياته في هذا المجال.

ومما يؤكد الالتزام الفلسطيني بأجندة أهداف التنمية المستدامة الاستعداد الطوعي لتقديم تقارير حول التقدم الوطني في تنفيذ هذه الأهداف، فقد شكل مجلس الوزراء الفلسطيني في العام ٢٠١٨ لجنة برئاسة وزارة العدل لإعداد تقرير الاستعراض الطوعي حول إنجازات وتحديات الهدف ١٦ من أهداف التنمية

المستدامة وغاياته، حيث أشار التقرير المذكور إلى أنه من ضمن أجندة السياسات الوطنية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، تم اعتماد أولوية وطنية خاصة بالعدالة الاجتماعية وسيادة القانون ضمن محور التنمية المستدامة، التي أدرجت تحتها أولوية سياساتية خاصة بتعزيز وصول المواطنين للعدالة وتوفير الأمن والأمان للوطن والمواطن.. وقد ترجم قطاع العدالة وقطاع الأمن هذه الأولوية الوطنية إلى مجموعة من السياسات الرئيسة ضمن إستراتيجيات القطاع للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، وهي بمجملها متوائمة مع هدف التنمية المستدامة رقم ١٦.

استعرض التقرير واقع التقدم في تحقيق الغايات العشر المتعلقة بالهدف ١٦ على المستوى الفلسطيني والعقبات التي توجه فلسطين في تنفيذها والمبادرات المنفذة والمخططة للأعوام القادمة التي تصب في تحقيق الهدف ١٦.[٨]

تقاطع الخطط القطاعية وعبر القطاعية الفلسطينية مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

أكدت معظم الخطط القطاعية وعبر القطاعية المنبثقة عن أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ على استرشادها وارتباطها بأهداف التنمية المستدامة والغايات المنبثقة عنها، ومن ذلك على سبيل المثال: إستراتيجية التنمية الاجتماعية الفلسطينية،[٩] فالهدف الإستراتيجي الأول لها وهو الحد من نسبة الفقر، يتقاطع مع الهدف الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان»، و«القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة»، كما يتقاطع الهدف الثاني من الإستراتيجية إزالة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

وكذلك الحال، أكدت الخطة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الترابط بين أهدافها الإستراتيجية وبين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.[١٠] وذلك في إطار الهدف الخامس تحديداً الذي ينص على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وغاياته التي ركزت على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في كل مكان على النحو الآتي:

- القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء في المجالين العام والخاص بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الصادرة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القصري.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي ووضع سياسات

الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة.

- كفالة مشاركة المرأة بشكل كامل وفعال وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية.
- اعتماد السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء في التعيينات على جميع المستويات.

جاء في الخطة الإستراتيجية لقطاع الثقافة والتراث أن إشارة جدول الأعمال الدولي للتنمية المتمثل بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى الثقافة يستجيب لمتطلبات هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال كاليونسكو وكذلك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

أشارت الخطة الإستراتيجية لقطاع الثقافة والتراث إلى أنها تتقاطع مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وعلى وجه الخصوص الأهداف (١،٤،٨،٩،١١،١٢،١٣،١٦) وذلك من خلال تأكيدها على الحصول على الخدمات الأساسية الثقافية والموارد الثقافية كوسيلة للتمكين والتنمية، وضمان الحصول على عدد ساعات تعليمية متخصصة لتعليم الفنون، وزيادة نسبة الأشخاص العاملين في المجال الثقافي من مجموع العاملين، والربط بين التعليم والتدريب التقني والمهني ومجال الفنون والثقافة، وتطوير الصناعات الإبداعية، ودمج عنصر تقييم الأثر الثقافي في الخطط الوطنية والمحلية، وحصر مواقع التراث الثقافي المعرضة للتهديد، وتعزيز السياسات التي تحمي التراث الثقافي، ودمج الثقافة في استراتيجيات التنمية السياحية، وتضمين الإستراتيجيات الوطنية والمحلية دوراً للثقافة في الترويج لتعزيز الاستدامة البيئية، وضمان حق الحصول على المعلومات الثقافية.[١١]

عقبات وتحديات أمام الالتزام الفلسطيني بأجندة التنمية الدولية

تختلف الحالة الفلسطينية عن غيرها من دول العالم من حيث مدى الالتزام بالاتفاقيات والأجندات الدولية، ففي الوقت الذي يرتبط الأمر في الدول الأخرى في معظم الأحيان بتوافر الإرادة الوطنية لتحقيق هذه الالتزامات، فإن الكثير من العقبات والتحديات تقف عائقاً أمام الإرادة الفلسطينية في هذا المجال، يأتي في مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وكل ما يرتبط به من سياسات وعوائق تتعلق باستمرار السيطرة على أكثر من ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية في المناطق المسماة (ج) وسرقة الموارد الفلسطينية في

هذه المناطق، ومنع الفلسطينيين من استغلالها، والتمدد الاستيطاني فيها، وسياسات الإغلاق والحواجز التي يتبعها الاحتلال في الضفة الغربية، والحصار المشدد الذي يفرضه على قطاع غزة فضلاً عن العدوان المتكرر على قطاع غزة وتدمير البيوت والبنى التحتية الذي يتبعه الاحتلال، وسياسات مصادرة الأراضي الفلسطينية وترحيل السكان عنها بالقوة وهدم البيوت وسياسة الاعتقالات والقتل المنهج للمواطنين.[١٢]

تجعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أي عملية تخطيط لإحداث تنمية مستدامة أمراً غير ذا جدوى، وتحول معظم السياسات الحكومية التنموية إلى خطط وبرامج إغاثية لمواجهة هذه السياسات وضمان الإبقاء على حياة المواطنين ووجودهم. وهو ما تشير إليه معظم التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية التي تتناول واقع التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسبل بناء اقتصاد فلسطيني قابل للحياة.

على الرغم مما يشكله الاحتلال الإسرائيلي من عائق أول ورئيس أمام أي عملية تنمية أو تخطيط تنموي فلسطيني فإن هناك تحديات أخرى داخلية تتعلق بمدى وجود الإرادة لدى صانع القرار للشراكة مع مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني في هذه العملية، وهو أحد المتطلبات الأساسية لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ باعتبار أنها عملية تشاركية لا يستثنى منها أحد، وحتى إن توافرت هذه الإرادة فإن المشكلة تبقى أيضاً في الجانب التنفيذي لوضع هذه الشراكة موضع التنفيذ الذي هو ليس بالمستوى المطلوب لعوامل ترتبط بالشركاء من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المحلي أو بسبب عوامل ترتبط بعملية التخطيط الوطنية ذاتها، ففي الجانب الأول يوجد ضعف في الرغبة لدى بعض الجهات الحكومية بوضع الشراكة في عملية التخطيط التنموي موضع التنفيذ من خلال عملية تشاورية مع الشركاء، فقد برز تباين في مستوى الشراكة في إعداد الاستراتيجيات القطاعية، وقد ارتبط هذا التباين بمدى رغبة الوزارة المعنية التي تقود الإستراتيجية بتعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية ورفع مستواها، فبعض الوزارات تبنت الشراكة بشكل حقيقي وعملت على تطبيقها بشكل واسع، في حين لم تعمل وزارات أخرى على تحقيق ذلك. من جهة أخرى يبرز ضعف القدرات التنسيقية لدى الشركاء في إدارة عملية إعداد الخطط والإستراتيجيات القطاعية.

أما في الجانب الثاني، فيبرز التفاوت في درجة تجاوب الشركاء من غير المؤسسات الحكومية مع عملية التخطيط التنموي ومع رغبة الجهات الحكومية بالشراكة، وعدم الاتفاق على الأدوار لكل منهما، وغياب آليات التنسيق والتشاور المأسسة بين الطرفين.[١٣]

خلاصة

تمثل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ جدول أعمال تنموي يشمل كل البلدان بصرف النظر عن مستوى دخلها، فكل دولة لديها المرونة في توطين أهداف التنمية المستدامة بما يتلاءم وأوضاعها، كذلك فإن الأجندة تقوم على توجه جديد يتمثل في عدم ارتباط التنمية بالكيانات أو الدول فحسب، بل تمتد إلى الأفراد أينما كانوا فهي تتضمن تعهداً بعدم إغفال أحد. وهو ما يجعل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تختلف في إطار منهجيتها وتوجهاتها عما سبق من خطط عالمية في هذا المجال.

يربط الانسجام بين خطط وإستراتيجيات التنمية الفلسطينية وأهداف التنمية المستدامة والغايات المنبثقة عنها عملية التنمية الفلسطينية بالأولويات التنموية التي حددتها المؤسسات الأممية، ويسهم أيضاً في وضع الأطراف الدولية أمام مسؤولياتها في إزالة العقبات أمام إحداث التنمية في الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وتقديم الدعم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

وأخيراً، تظهر الأهداف والأولويات المتضمنة في أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ والإستراتيجيات القطاعية المنبثقة عنها استرشاداً واضحاً بأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يعكس إرادة فلسطينية بالالتزام بهذه الأهداف وتبنيها، ومع ذلك فإن وضع الخطط والإستراتيجيات وإبداء الالتزام بأهداف التنمية المستدامة فيها لن يحقق التنمية المطلوبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون وضع حد للاحتلال وسياساته التدميرية التي تشكل أهم العوائق أمام تنمية مستدامة في فلسطين.

الهوامش

١ أهداف التنمية المستدامة، .https://academicimpact.un.org/ar/content/

٢ الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الدورة ٧٠، /http://unctad.org meetings/en/SessionalDocuments/ares70d1_ar.pdf

٣ دليل استرشادي للبرلمانيين لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت، ٢٠١٨.

٤ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، تقرير الظل حول تنفيذ فلسطين للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، رام الله، ٢٠١٨.

٥ أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧–٢٠٢٢: المواطن أولاً، مكتب رئيس الوزراء، رام الله، ٢٠١٧، ص ٩.

٦ وزارة شؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧–٢٠٢٢، ص ٤.

٧ أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧ – ٢٠٢٢، مصدر سابق، ص ص٥٣–٥٤

٨ دولة فلسطين، وزارة العدل، التقرير الوطني الأول حول أجندة التنمية المستدامة: الهدف ١٦: السلام والعدل ومؤسسات قوية، رام الله ٢٠١٨.

٩ دولة فلسطين، وزارة التنمية الاجتماعية، إستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية ٢٠١٧–٢٠٢٢، رام الله ص ٦٣.

١٠ دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، الخطة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧–٢٠٢٢، ص ص ٤٨ – ٤٩

١١ دولة فلسطين، وزارة الثقافة، الخطة الإستراتيجية لقطاع الثقافة والتراث ٢٠١٧ – ٢٠٢٢ ، ص ص ٢٣ – ٢٦

١٢ أجندة السياسات الوطنية، مصدر سابق، ص ص ١٢–١٣.

١٣ مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، مشاركة المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في عمليات التخطيط القطاعي والوطني، رام الله، ٢٠١٣، ص ص٣٤–٣٥.

مراجعة: قَسَم الحاجّ *

الكتاب: تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨: جدلية الفقدان وتحديات البقاء

المؤلف: مجدي المالكي (وآخرون) محرر

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

تاريخ النشر ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٦٠٠

* قَسَم الحاجّ: مساعدة بحث وتدريس في جامعة بيرزيت وطالبة دكتوراة في برنامج العلوم الإجتماعية في الجامعة ذاتها. مهتمة بالبحث في السياق الاستعماري الثقافي– السياسي العربي والفلسطيني..

«وتتسم التحولات التي أصابت المجتمع الفلسطيني خلال القرن المضي بالانقطاع والتدرج في آن. إذ اتخذت الانقطاعات أشكال هزات كبرى أصابت بنى المجتمع كافة، بفعل العوامل السياسية التي خضعت لها المنطقة بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة منذ بدايات القرن العشرين» (الكتاب، ص ٩).

ما أنا بصدد مراجعته هنا هو كتاب حديث الإصدار حول تحولات المجتمع الفلسطيني لمجموعة من المؤلفين الذين اشتركوا في تأليفه هم: مجدي المالكي (المحرر الرئيس) وحسن لدادوة (المحرر المشارك)، واشترك معهما في الكتاب وتحديدا في كتابة الفصل الخامس والأخير جمال ظاهر، أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت وعبد الكريم البرغوثي الأستاذ في معهد أبو لغد.

لا شكّ في أنه ليس سهلا تقديم قراءة في كتاب يغطي فترة طويلة نسبياً من حياة المجتمع الفلسطيني وقضيته الوطنية والمتغيرات التي أصابتها، وخاصّة أنه كتاب متعدد المؤلفين، لذا ستحاول هذه القراءة فيما يتوفر لها من مساحة الوقوفَ على بعض المحطات الفكرية التي أثارها هذا الكتاب ومحاولة نقاشها.

هذا الكتاب كما يقول مؤلفوه موجّه للقارئ غير المتخصص، وتحديداً القارئ الشاب، ليؤطر بشكل عام تحولات المجتمع الفلسطيني ويضع الخطوط العامة لتاريخ القضية الفلسطينية الاستعمارية. وهذا يعني أنّ الكتاب عبارة عن تجميع شامل وعام، ولكوْنه كذلك فهو ينزلق في تهمة المسح السريع والضعف النسبي للوقوف على التفاصيل، وهذا ما يعترف به الكتاب سلفاً، ويعتذر عنه لأن هدف الكتاب أساساً ليس تقديم رؤى نقدية وتفصيلية تخصصية لتحولات المجتمع الفلسطيني بقدر ما أنه يحاول تقديم نظرة بانورامية شاملة وواضحة وإيجابية قدر الإمكان لهذه التحولات وموضعتها في الإطار الاستعماري الذي أثر بشكل كبير وجوهري وعميق على تحولات المجتمع الفلسطيني منذ عام النكبة ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠١٥. باستثناء تغطيته في الفصل الأول نهايات الحكم العثماني وبدايات الانتداب البريطاني على فلسطين حتى عام النكبة من أجل رسم خط سردي تاريخي لمجريات الأحداث التاريخية التي صنعت من القضية الفلسطينية الاستعمارية إشكاليتها وأزمتها المعاصرة.

إذن، نحن بصدد كتاب يقرأ «التحولات البنيوية التي أصابت المجتمع الفلسطينيّ منذ نكبة سنة ١٩٤٨ من خلال تبيان السياق الاستعماريّ الذي يهدَد كيانيّة هذا المجتمع وهويّته والأسس الموضوعيّة لوجوده»، وهذا التهديد كما يبين الكتاب قد لحق بالمجتمع الفلسطيني على كل الأصعدة: سياسياً وثقافياً واجتماعياً وفكرياً واقتصادياً وغيرها. وبما أن الكتاب يركز على المجتمع الفلسطيني والتحولات التي ألمّت بُبناه في سياق استعماري صهيوني فإنه يتعامل مع الفلسطيني كحالة

وجودية متحولة باستمرار ومؤثرة ومتأثرة بهذا السياق. وانطلاقاً من ذلك، فالفلسطيني هنا ليس ضحية سلبية فحسب، فهو أيضاً وجود مقاوم وفاعل. صحيحٌ أنه وجود يتأثر بالوجود والسياسات الاستعمارية التي تحاول السيطرة عليه وإخضاعه وأخيراً محوه وإنكاره، ولكنه لا يتوقف عند هذا التأثير، فهو واعٍ به، والوعي بالشيء خطوة أولى لإدراكه واستيعابه ومن ثم العمل على تجاوزه ورفضه وأيضاً مقاومته، وهنا تحديداً تتركز جدلية الاستعمار والمقاومة، وهي جدلية مركزية في الكتاب، ومن هذه الفكرة يجيء الكتاب محللاً وناقداً التحولات البنيوية التي أصابت المجتمع الفلسطيني وعلى وجه الخصوص بعد عام النكبة ١٩٤٨- الحدث المركزي المهم الذي أسهم في صياغة كيانية فلسطينية معاصرة، ويحلل أيضاً آليات تفاعل الفلسطيني مع هذا الحدث ومتغيراته وطرق مقاومته لها وتغلبه عليها أو حتى استيعابها أو الخضوع لها.

يسعى هذا الكتاب بشكل أساسي إلى تعيين المحدّدات الكبرى التي أثرت على تشكلات المجتمع الفلسطيني البنيوية والقضية الفلسطينية انطلاقاً من فكرة وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، داخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨ أو في الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧ أو في الشتات. على الرغم من كونها تقسيمات استعمارية زمانية ومكانية للفضاء والهوية الفلسطينية فإنها أيضاً أصبحت محددات تسهم في تعريف هوية الفلسطيني المجزوءة وليس الجمعية، فمثلاً طريقة تعريف الفلسطيني الساكن في الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨ تختلف عن طريقة تعريف الفلسطيني في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، هذان التعريفان يختلفان عن طريقة تعريف اللاجئ الفلسطيني لذاته سواء أكان لاجئاً داخل فلسطين المحتلة أم في الشتات، وهكذا. ترتبط أهمية هذا الطرح مباشرة بالتجربة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين، لأنّ التغيرات الحاصلة على الهوية الفلسطينية ليست نتاجاً طبيعياً لديناميكيات التغير في الهويات وإنما سبّبها الاستعمار الصهيوني، إذ أحدث شرخاً في الهوية الجماعية الفلسطينية وفي تعريف الفلسطينيين لأنفسهم كوحدة جماعية واحدة. وإذا ما أخذنا تعريف عبد الرحيم الشيخ للهوية فهي تتكون من ثلاث أثافٍ لا تتوازن الهوية إلا باجتماعها، وهي: الأرض والناس والحكاية الجامعة بينهما، وقد ألحق الاستعمار الصهيوني شرخاً كبيراً في هذه المكونات الثلاثة للهوية الفلسطينية إلا أن الحكاية الجامعة لا تزال هي الرابط المقدّس بينهما، وهي ما يعالج هذا الشرخ الاستعماري ويقاومه.

اعتماداً على ذلك يمكن القول إن الكتاب يسلك ذات النهج بتأكيده على أهمية الحكاية الجامعة في تشذيب وحدة الفلسطينيين وتدعيمها على اختلاف أماكن تجزيئهم، إذ

يتطلع إلى «المساهمة في تكريس وحدة الشعب الفلسطيني في الوعي الوطني لدى القرّاء، وخصوصاً الشباب منهم، على الرغم من توزعه على تجمعات اجتماعية وفضاءات جيوسياسية متعددة ومتباينة» (ص ١٧).

إن هذه التجمعات وعلى الرغم من عدم استمرارها فإنها وللمرة الأولى أسهمت في ظهور كيانية فلسطينية بمسمّى «فلسطين» وليس بمسمى شامي أو عثماني كما كان سابقاً، ويمكن القول إنّ هذه هي الإرهاصات الأولى لظهور هوية جماعية فلسطينية. وهذا تحديداً ما يكمل نقاشه الفصل الخامس من الكتاب الذي خطه كل من جمال ظاهر وعبد الكريم البرغوثي بعنوان «الإنتاج الأدبي والفني: تجليات الثقافة الفلسطينية في ضوء تجليات الهوية الوطنية»، حيث يطرحان أن المؤتمر الفلسطيني الثالث في العام ١٩٢٠ يعد الخطوة المركزية تجاه ظهور كيانية فلسطينية سياسية منفصلة عن الكيانات السياسية للبلاد العربية، وقد تطور ونما هذا الاتجاه حتى ثورة البراق حيث تبلورت، سياسياً، حركة وطنية فلسطينية وانفصلت عن الحركة الوطنية في البلاد العربية الأخرى وتم إنتاج علم ونشيد خاصين بفلسطين (ص ٤٤٩).

ما أقصده من إيراد هذه الأمثلة هو أنّ المجتمع المحلي الذي سكن فلسطين التاريخية أو سورية الجنوبية كما كانت تسمى قد وجد نفسه يواجه خطراً خارجياً متمثلاً بحركة استعمارية، وهذه التجربة ميزته عن تجارب غيره من الأقطار العربية، وهذا التمييز هو الذي أعطى السكان المحليين الفلسطينيين شعوراً بضرورة تكتلهم معاً وتعميم تعريفهم المحلي من خلال كيان سياسي مستقل يسمى فلسطين. أي أن تجربة الاستعمار البريطاني والصهيوني قد دفعت الفلسطينيين إلى خلق أشكال نضالية مقاومة للتغلغل الاستعماري الكامن لهم. وليس المقصود من ذلك أن نشوء فلسطين والفلسطينيين كان محدداً بالحركة الاستعمارية الصهيونية وأنها هي التي أنتجتها، ففلسطين ليست كيانا حديثاً بل هي كيان ضارب في القدم، وفي هذا يطول النقاش، لكن المقصود أن التعريف السياسي لفلسطين هو تعريف حديث ونشأ أيضاً في خضّم نشأة القوميات في العالم وخاصة بعد انهيار الإمبراطوريات الكبرى ومنها الإمبراطورية العثمانية. وفي السياق نفسه فإن الشكل الحديث للهوية الفلسطينية السياسية أخذ شكله تحديداً عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الرغم من غياب الكيان السياسي الدولاني في ذلك الحين فإن منظمة التحرير تصرفت كما لو كانت كذلك.

سؤال الهوية ملح دائماً وحاضر في العصر الحديث وتزداد ضرورته في البلدان التي تعرضت ولا تزال تتعرض لتجارب الاستعمار لأن هوية هذه البلاد وسكانها مع تعددها واختلافها وديناميكياتها، تكون عرضة للاختراق والاستلاب والمصادرة والعناصر الدخيلة والاستعمارية. وبذلك فالهوية الفلسطينية

المعاصرة مهددة بتشكيلها وعناصرها من الاستعمار الصهيوني، ومن هنا تظهر الحاجة إلى ضرورة التأكيد على عناصرها ومكوناتها المحلية/ الأصلانية.

يشير الكتاب إلى أن الهوية الفلسطينية تتميز بكونها سابقة على تشكيل الكيان السياسي ولم ترتبط نشأتها واستمراريتها به، بمعنى أن الفلسطينيين يسبق وجودهم مفهوم فلسطين بمعناها السياسي المتعارف عليه اليوم، إذ يرد في الفصل الثالث: «وهذه الهوية لم تختف باختفاء الحقل السياسي الخاص بها وانسداد الأفق أمام تكوين تشكيل كيان سياسي قطري فلسطيني. بل كان عليها الاستمرار والتعايش والتجدد في ظل غياب كيان دولة أو كيان سياسي موحد طوال سنوات ما بعد النكبة حتى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية» (ص ١٨٣). وهذا يتوافق إلى حد ما مع طرح بشارة دوماني في مقالته «فلسطين ضد الفلسطينيين: القانون الحديدي ومفارقات شعب منكَر» التي يفرق فيها بين مفهوم الفلسطينيين وهوياتهم وبين مفهوم فلسطين ككيان سياسي، وسؤاله المركزي المهم يدور حول ماهية الفلسطينيين؟ وبأي معنى يشكلون كياناً ومجتمعاً سياسياً؟ وعيْن القصد هنا أنّ فلسطين بمعناها السياسي ارتبطت منذ نشأتها بوجود الاستعمار، أكان الاستعمار البريطاني أم ربيبه: الاستعمار الصهيوني وتنوعت أشكال هذا المعنى فتم التعبير عنه بالرسمية السياسية، وتحديداً بمنظمة التحرير الفلسطينية منذ الستينيات ولاحقاً السلطة الفلسطينية بعد تأسيسها في العام ١٩٩٤، ولذا فهي قد تأثرت بشكل كبير جداً بممارسات السلطة الرسمية وسياساتها وتحديداً بانحرافها عن هدف التحرير الوطني الفلسطيني لكامل الأرض الفلسطينية على حدود العام ١٩٤٨. في حين أن الهوية التي تعبر عنها الرسمية السياسية الفلسطينية أصبحت وبعد أوسلو بشكل أخصّ تنفي مجموعاً كبيراً من الفلسطينيين وتخرجهم من كيانها السياسي، كفلسطينيي العام ١٩٤٨ واللاجئين في الشتات الذين تعبر عنهم سياسياً ورسمياً كيانات سياسية مختلفة بحسب مكان الإقامة والوجود. وبناء على ذلك يأتي السؤال الملح حول ماهية الهوية التي تعبر عن الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم، أهو خطاب الرسمية الفلسطينية بعد تحولاتها التي تبتر العديد من مكونات الشعب الفلسطيني التي تلغي تعريفهم لأنفسهم كفلسطينيين؟ وبناء على ذلك فمن هم الفلسطينيون إذاً؟ وعليه ونفياً لاستفراد الرسمية الفلسطينية بتحديد ماهية الهوية الفلسطينية فإنّ الفلسطينيين كشعب وجماعة ومجتمع يختلفون عن فلسطين التي تعبر عنها الكيانية السياسية التي تتنازل عن المكونات الأهم للهوية وهي الأرض والسكان وروايتهم الجمعية.

ضمن هذا التحليل، من الضروري التأكيد والإصرار على تحقيق الهوية الفلسطينية التي تعبر عن الفلسطينيين كشعب واحد في كافة أماكن وجودهم. فعلى الرغم من أن الميثاق الوطني الفلسطيني للعام ١٩٦٨ يعترف بكل

المكونات الفلسطينية التي تجمع بين تعريف الفلسطيني وفلسطين فإنه تم التنازل عن أهم مكوناته التي تعرف الفلسطيني، بحيث أصبح هذا التنازل والنكوص هو ما يعرف الرسمية السياسية الفلسطينية اليوم. لذلك تظهر الحاجة إلى البحث عن كيانات وحركات مجتمعية غير رسمية بحيث تكون متحررة من تحولات السلطة قدر الإمكان وخاصة بعد أوسلو.

وفي سياق آخر، وربما معه في الحين نفسه، يتعامل هذا الكتاب مع الفلسطيني على أنه قوة فاعلة ومؤثرة في البنى الاجتماعية وتفاعلاتها مع الظرف السياسي العام، وعامل مهم في تحديد مسار القضية السياسية الفلسطينية وتحديداً بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، وهذا يخرجه من صورة الضحية السلبية الذي دأبت العديد من الدراسات الفلسطينية وغير الفلسطينية على تكريسها، وذلك من الثغرات التي يعترف الكتاب بأنه يغطيها في الكثير من الأدبيات العربية- الفلسطينية حول المجتمع الفلسطيني، إذ يقول الكتاب عن هذه الثغرات: «يلاحظ افتقاد هذه الدراسات إلى تحليل كيفية تعامل المجتمع الفلسطيني مع هذه الممارسات، إذ صورت الدراسات الفاعلين الاجتماعيين، أفراداً وبنى اجتماعية وسياسية وتجمعات مجتمعية، كذوات منتجة استعمارياً يعاد إنتاجها تبعاً لصيرورة الأساليب والسياسات الاستعمارية المتبعة (...) فتم إهمال الأساليب التي ابتدعها المستعمر في مواجهة آليات السيطرة والضبط الاستعمارية، أو في العمل على تجاوزها ومقاومتها» (ص ١٥).

باختصار، وعطفاً على ما سبق، فإن بنية الاستعمار دائمة التطور والتشكل قادت إلى ديمومة تطور أساليب الفلسطيني لمقاومته وتجاوزه والتغلب عليه. وكما يركز الكتاب فإنه ومن خلال البنى الاجتماعية الفلسطينية وديناميات حركيتها يمكن قراءة تطورات القضية الفلسطينية السياسية وتحولاتها وتناقضاتها، وصعودها وأفولها. ويُفهم من ذلك أنّ حياة الفلسطيني الاجتماعية واليومية أيضاً وتفاعلاتها كانت مرآة بأبعاد مختلفة للواقع السياسي وأيضاً كانت مؤثرة به. وفي هذا السياق يطرح مجدي المالكي أن «البنى المجتمعية وديناميات حركتها المستقلة نسبياً التي أتاحت لها أن تصبح الحاضنة المسؤولة عن إعادة إنتاج المجتمع لذاته وتمكينه من توليد جملة من تدابير الصمود وآليات التكيف المقاوم أو أساليب المقاومة» (ص ١٥). وذلك دونما إنتاج أو إعادة إنتاج ما سعت إليه سياسات المستعمِر. إنّ هذا الاستقلال النسبي للبنى المجتمعية هو الذي أتاح المجال لتطور آليات المقاومة المجتمعية للاستعمار تارة، وتجاوزها لسياسات المستعمِر تارة أخرى، ورأيي أيضاً أن هذه النسبية ذاتها هي التي قادت إلى أن تكون بعض هذه البنى المجتمعية متأثرة بوعي أو دونه بالسياسات الرسمية السلطوية المتأثرة بدورها بالسياسات الاستعمارية على اختلافها، تارة أخرى.

التجمعات الفلسطينية المختلفة سواء كانت على حدود العام ١٩٤٨ أو حدود العام ١٩٦٧ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو في الشتات هي بنى سياسية محصورة مكانياً بسبب السياسات الاستعمارية الصهيونية، ولكن على المستوى الاجتماعي فهي بنى متكيفة من أجل ديمومة الصراع والنضال مع الظرف السياسي المحيط بها أملاً في التخلص منه ورفضه ورفض الطبقية الدونية التي ألصقت بالمخيم من خلال مقارنته مع الفضاء المديني- الحضري القريب منه أو الفضاء القروي المستقر بخصوص ملكية الأرض، وبالتالي فقد يكون تكيف طوعياً أو جبرياً ولكنه في الحالتين قد يستخدم من أجل تجاوز الراهن المعاصر ومقاومته. وعليه، فإن كل تجمع فلسطيني بعد النكبة هو أيضاً تجمع سياسي لأن محركه هو الظرف السياسي الاستعماري وهو أيضاً يتخذ ملامحه تبعاً للسلطة السياسية التي ينتظم في إطارها وتسيطر عليه، وهي كذلك مرهونة بتقلبات أنظمة الحكم، وأصبحت بعد تأسيس منظمة التحرير مرهونة بمدى قرب الدولة المضيفة أو بعدها من منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإنّ البنية الاجتماعية تتأثر بالمحيط السياسي الناشئة فيه، فمثلاً يرد في الفصل الثاني أن مخيمات الفلسطينيين سواء داخل الأرض الفلسطينية أو خارجها عملت على إنتاج الهويات السياسية المحلية فيها والتي أخذت تميزها عن التجمعات الفلسطينية خارج المخيمات، التي عملت أيضاً على خلق حس تضامني مشترك داخلها في سياق متزايد ونامٍ من «الإحساس المشترك بالتميز في مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية من الفئات الأخرى في المجتمع» (ص ١١٦).

وجرياً في السياق، فإن البنى المجتمعية في المخيمات وعلى الرغم مما تواجهه من عزل وإقصاء وتهميش واستباحة سياسية - مكانية وثقافية إلى حد كبير- كانت أيضاً فضاء للمقاومة والصراع، ويعد التعليم والهجرة والتضامن الاجتماعي من المعالم الكبرى لفضاء المقاومة داخلها تحديداً، وفي التجمعات الفلسطينية الأخرى بشكل أعم. وهكذا شكل «التعليم الوسيلة الأساسية لتحقيق الحراك الاجتماعي وتحسين الأوضاع المعيشية للفرد وأسرته» (ص ١٠٨). ويستنتج من هذا الطرح كيف أن الهجرة ذاتها تصبح وسيلة للمقاومة والحفاظ على الصراع السياسي والمجتمعي على حد سواء على الرغم من كونها مغادرة للمكان بطبيعتها، ولكنها مغادرة من أجل العودة ومن أجل تحسين شروط المكان وتعزيز الانتماء له في وعي اللاجئ. ولكن هناك جملة من التعقيدات التي تتزايد هنا ولا يمكن تعميم النتائج أو الاستخلاصات بشأنها، فقد يكون المخيم عبئاً نفسياً ووجودياً على اللاجئ نفسه، وخاصة لما يشكله من ظلم تاريخي سياسي تجلى بالطرد من مكان وجوده الأصلي أو

صراع طبقي وظلم اجتماعي يتمثل بحالة الإقصاء أو التمييز المجتمعي ضدّ اللاجئ والمخيم. وفي هذه المعطيات تكون الهجرة أو حتى الرغبة بالتعليم وسائل من أجل مغادرة المكان ورفض الانتماء إليه، وهذا ما لم يتطرق إليه الكتاب. أو اعتباره حالة مؤقتة إجبارية على أمل العودة لمكان اللجوء الأصلي وفي بعض الحالات تكون مغادرة المخيم والتخلص من عبئه هي هدف اللاجئ من أجل تحسين وضعه الطبقي والاجتماعي. وحالة الإنكار يمكن قراءتها على أنها حالة مقاومة بطبيعة الحال، لأنّ المخيم هو منتج سياسي استعماري بطبيعته، وعملية التأقلم فيه ومعه هي مهاد من أجل الخروج منه وليس الإقامة المطوّلة أو الأزلية فيه، كما يسعى الاستعمار.

يشير الكتاب إلى أن التجمعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨ تعيش حالة من الازدواجية التي خلقها الاستعمار بين ما هو معاش فلسطينياً بشكل جمعي أو فردي وبين ما هو عام في سياق سيطرة دولة الاستعمار الاستيطاني إسرائيل. وهذا يختلف عن الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الحفاظ على خصوصية كل منهما في كونهما على الأقل لا يخضعان بشكل شكلي كامل للاستعمار الإسرائيلي، فقبل تأسيس المنظمة خضعت الضفة الغربية لنظام الحكم الأردني بينما غزة خضعت لنظام الحكم السياسي المصري وقد تباينت طبيعة الضم والإلحاق السياسي والاجتماعي فيهما إلا أن ما يجمع تعدد التجمعات الفلسطينية هو محاولة الفلسطينيين تجاوز الواقع السياسي المفروض عليهم، وكانت الهجرة أحد هذه الخيارات المفضلة المطروحة أمام الفلسطيني حيث تزايدت الهجرات من الضفة الغربية إلى الأردن أو الخارج خلال هذه الفترة بحثاً عن فرص حياة أفضل، بينما كانت فرص الهجرة محدودة في قطاع غزة، ولذا فقد أوجدوا أشكالاً أخرى ساعية للبحث عن تحسين ظروف الحياة بما هو متاح، وحول هذه الجزئية يرد في الفصل الثاني أنه «وكما كانت الحال في زمن الانتداب، وتحت حكم المصريين وحكم الإسرائيليين فيما بعد، كانت محدودية توفر فرص عمل بديلة داخل المنطقة وخارجها، هي السمة البنيوية المحددة لحياة القرية والمخيم في قطاع غزة» (ص ٨٥).

وعلى تعدد هذه التجمعات الفلسطينية فإنها هي التي تصوغ الهوية الفلسطينية الحديثة، فتجربة المنفى والشتات التي خلقتها النكبة من جهة، وتجربة الكفاح المسلح من جهة أخرى، والميثاق الوطني الفلسطيني في العام ١٩٦٨، من المحددات الكبرى التي تميز الهوية الفلسطينية الجمعية والتي تجمع كل التجمعات الفلسطينية على اختلاف طبيعة الكيانات السياسية التي تسيطر عليها وجوهرها.

ومهما زادت المحددات التي يمكن أن تحدد شكل الهوية الفلسطينية الحديثة، المتطورة والنامية فإن تجربة الشعب الفلسطيني في

النضال ضد الاستعمار والتحرر منه هي العنصر الحاسم فيها (ص ٢٦٧). ففي الستينيات وبعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية أصبح للفلسطينيين كيان سياسي يحمي الوجود الفلسطيني في التجمعات الفلسطينية، إلا أن التحولات السياسية اللاحقة لمنظمة التحرير وارتداداتها عن المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، والتي بدأت في السبعينيات بعيد إعلان النقاط العشرة في العام ١٩٧٤ التي كان اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ أحد امتداداتها عدّت نقطة التحول المفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية التي بدأت، على الصعيد الرسمي، سلسلة انحرافاتها عن الهوية التحررية الفلسطينية الجامعة.

يسهب مجدي المالكي وحسن لدادوة في الفصلين الثالث والرابع في إيراد الملامح الكبرى التي جرت على المجتمع الفلسطيني وتحليلها على مستوى البنيات الاجتماعية والاقتصادية بعد العام ١٩٦٧. يأخذ هذا العام أيضاً مركزية مهمة في التحولات التي أصابت القضية الفلسطينية ليس على صعيد خيبة الأمل بالمشروع التحرري العربي الذي سطع نجمه في منتصف الخمسينيات والستينيات فحسب وإنما أيضاً على مستوى البنى السياسية الفلسطينية المعاصرة. يركز هذا الفصلان خلال طرحهما على البنى المجتمعية الفلسطينية وطبيعة التحولات التي اعترتها خلال هذه الفترة وكيفيات عملها، ويظهر هنا الفصل بين البنى الاجتماعية والبنى السياسية وخاصة بعد ترهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وهياكلها التنظيمية، حيث قوت التنظيمات الشعبية والنقابية من وجودها وعملها على الأرض.

وبما أن الأمور يجب أن تقرأ في سياقاتها دائماً، فقد سعى المالكي ولدادوة إلى توضيح السياقات السياسية والانعطافات البنيوية والهيكلية الحاصلة في عمل منظمة التحرير وأهدافها على المستوى السياسي وأثره على التجمعات والتنظيمات الشعبية والنقابية، والتحول الحاصل في أدوارها التي تركزت في فترة السبعينيات مثلاً على الدور الخدماتي الذي انتقل في الثمانينيات إلى العمل السياسي والجماهيري. إنّ الانتقال إلى العمل السياسي وتثوير جمهور الشعب في عمل هذه المنظمات ارتبط بتراجع الدور السياسي لمنظمة التحرير من جهة، وأيضاً ارتبط بحقيقة وجود منظمة التحرير ومؤسساتها خارج فلسطين، وفي هذه الظروف هناك حاجة إلى جهات فاعلة ومنظمة تركز عملها على الفلسطينيين داخل فلسطين، وهذه كانت نقطة تحول نوعية في علاقة الداخل بالخارج (ص ٢١٤). إن عقد الثمانينيات فيه الكثير من التعقيدات على صعيد الداخل الفلسطيني، وهذه التعقيدات اتخذت أشكالاً اجتماعية وسياسية لعل أهمها هو الغياب المعنوي والعملي للكيان السياسي الرسمي الذي لعبت دوره منظمة التحرير منذ ظهورها وحتى إنشاء السلطة الفلسطينية. إنّ هذا لا

ينفي وجود العمل السياسي الحزبي داخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ خلال هذه الفترة، إلا أنّه على الرغم من ذلك تبدّى كثير مما يمكن تسميته الانفلات الذي اتضح بأعقد أشكاله في انتشار ما سمي روابط القرى التي تمثلت بتعامل رؤساء بعض مجالس القرى والبلدات الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر من خلال بيع الأراضي وتسريبها للاحتلال بشكل عام. التعقيد الذي أقصده هنا هو الشكل الذي اتخذته بعض أشكال السلطة المتواطئة مع الاحتلال آنذاك بدلاً من الانضمام لصف الجماهير الثورية واتحاد العمل في مقاومة الاحتلال أو مناوئته. وربما يحتاج الموضوع إلى دراسة تبين مدى ارتباط ذلك مع تحولات المشروع الوطني التحرري، أي مدى كونه نتيجة لهذه التحولات. وخاصّة أن تراكمات ما بعد أوسلو على مختلف الأصعدة أظهرت الارتباط القوي بين تراجع المشروع الوطني الفلسطيني وبين كون السلطة الفلسطينية، التي احتلت مكان منظمة التحرير، خاضعة لسلطة الاستعمار الصهيوني وبين التغيرات العديدة التي أصابت التكوين الفلسطيني؛ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وفي ظل هكذا معطيات وكما يشير الكتاب في الفصل الثالث ظهرت الأهمية الكبرى لوجود الحركات الاجتماعية التي تقوم بدور سياسي أيضاً وليس بدور خدماتي فقط، وهنا يتم العمل على المستوى السياسي من الأسفل من الطبقات الشعبية وليس من المستوى النخبوي الأعلى، فظهرت التنظيمات الشعبية الفلسطينية مثل الاتحادات والنقابات المهنية، منها ما انضوى تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية تبعاً لقرار الدورة الرابعة للمجلس الوطني الذي أقر تنظيم القطاعات الشعبية نقابياً ومهنياً (ص ٢٠٥). وهناك منظمات شعبية أخرى وجدت قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، مثل الاتحادات، كاتحاد عمال فلسطين والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لطلبة فلسطين، وكان لها دور سياسي ونضالي مهم، وبعد تأسيس المنظمة انضوت تحت جناحها مع تميزها باستقلال نسبي. ولكن السؤال الذي يلح هنا هو من يقود من؟ فالسؤال هنا هو متى وكيف تقود الحراكات الاجتماعية السلطة السياسية ومتى تتجاوزها، أو إلى أي مدى تنتظم في إطارها وتخضع لها؟

ظهر في الضفة الغربية وقطاع غزة نوع من التنظيمات الاجتماعية المستقلة عن السلطة الرسمية، كما يشير المالكي ولدادوة، ولكن لا يمكن القول إنها غير مسيسة حزبياً أو لا تسيطر عليها سياسات السلطة الرسمية أو سياسات مؤسسات التمويل الأجنبي الأميركية والأوروبية. وهنا أرى أن من الممكن المجازفة بالقول بندرة التنظيمات الشعبية غير المسيرة والمسيسة حزبياً سواء كانت هذه التنظيمات على شكل حركات شعبية ثابتة ومنظمة أو أنها مؤقتة وآنية استدعى وجودها ظرفاً سياسياً

أو اجتماعياً ما. وقد اتضح ذلك بشكل واسع بعد الانتشار المتسارع والهائل للمنظمات غير الحكومية (NGOs) وللمساعدات الأجنبية التي اخترقت المجتمع الفلسطيني وخاصة بعد اتفاقية أوسلو وبعد العام ٢٠٠٦ بعد سياسات سلام فياض في إصلاح الاقتصاد الفلسطيني. فقد عملت سياسات النيوليبرالية والدعم الأجنبي على تدجين الشعب الفلسطيني والسيطرة على سياسات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وإلهاء المجتمع بقضايا اجتماعية سطحية كتمكين المرأة والدفاع عن الطفل وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو إغراق المجتمع بالهم الاقتصادي ونشر أفكار النيوليبرالية والتي منها مفاهيم «التمكين» و«الإصلاح والتنمية» وفصل السياسي عن الاقتصادي، ما يؤدي إلى تغييب المشروع الوطني الفلسطيني وإلحاق الضعف الشديد به بسبب تزايد الهمّ الاقتصادي عند الأفراد، الذي اتخذ طابع الخلاص الفردي، ويسبب وتبعية اقتصاد الفلسطينيين لاقتصاد دولة الاحتلال وما ينجم عنه من فقدان القرار السياسي للمعنى الوطني وفقدان الدور المؤثر والمجتمعي لمؤسسات المجتمع المدني.

يسهب الكتاب أيضاً في فصليه الثالث والرابع في نقاش هذه السياسات ونتائجها على المستوى المجتمعي والسياسي الفلسطيني وتحديداً التحولات في الحقل السياسي الوطني التي قادت إلى تحولات أخرى في عمل المنظمات الشعبية والنقابية وتشكيل المؤسسات المدنية والأمنية التي تتولى مهمة إدارة شؤون المواطنين في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتلاءم مع اتفاقيات السلام المهادنة للعدو من جهة، وظهور المؤسسات غير الرسمية التي تخدم الفلسطينيين مناطقياً حسب توزيعهم الجغرافي من جهة أخرى في إسقاط صريح لوحدة الأرض الفلسطينية على الرغم من سياسات التجزئة والتفتيت الصهيونية الاستعمارية للوجود الفلسطيني برمته. بالإضافة لذلك فهو يناقش طبيعة الاستعمار الصهيوني المتنامي، بمعنى أنه لم يتوقف عن تمدده الاستعماري بل لا يزال يتوسع ويستولي على الأراضي الفلسطينية من خلال توسع عملية الاستيطان وتزايدها ببناها التنظيمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يميزه عن غيره من أشكال الاستعمار الاستيطاني حول العالم، وبذا فإن ما يترتب على هذا الاستعمار إنما هو وليد عملية مستمرة ومتجددة باستمرار.

إنّ الالتفات إلى المستعمَر والتعامل معه ليس على أنه منتج استعماري بحت هو اتجاه حديث في الدراسات الأصلانية التي تركز على دراسة المستعمَرين ومجتمعاتهم وتفاعلاتهم مع مجتمعاتهم وأساليب حياتهم اليومية العادية سواء أكان ذلك بدراسة الأصلاني من خلال ثنائية المستعمر والمستعمَر وجدلية الاستعمار والمقاومة، أو من خلال إخراجه منها والتركيز على حياته الاجتماعية وتفاصيل معيشته اليومية.

لا بد من الإشارة إلى أنه في السياق الفلسطيني تحديداً أعتقد أنه من الصعوبة بمكان عزل الفلسطيني المستعمَر عن السياق الاستعماري الذي يؤثر ولا يزال، على شتى مجالات حياته، ودراسته بمعزل عنه وخاصة، وأنا استحضر فرانز فانون ومقولات ما بعد الاستعمار هنا، إن الاستعمار هو بنية مستمرة التشكل والتوسع والامتداد وليس حدثاً انتهى. وعلى الرغم من أن هذا الكتاب ينتقد إقحام نظريات الحداثة وما بعد الاستعمار في سياقات لا تنطبق عليها إلا أنني أعتقد أن ما أطرحه هنا ملائم تماماً في الانطباق على الاستعمار الصهيوني، وذلك لأن أساليب مقاومة الفلسطيني له دائمة التغير والتشكل حسبما تقتضيه الظروف وحسب الشكل الذي يتخذه الاستعمار في كل مرحلة تاريخية، ولا أقصد هنا أن مقاومة الفلسطيني منوطة ومحددة بالشكل الذي يتيحه لها الاستعمار الصهيوني بل القصد أنها وعلى اختلافها وتعددها تعد مواكبة لأساليبه، ومستوعبة لها ومتجاوزة لها. هذا الطرح يمكن تبيانه مثلاً من خلال فصول الكتاب المختلفة ومن خلال الأحداث التي يوردها ويحللها ويعقب عليها، فعلى سبيل المثال، فمجدي المالكي وحسن لادوة يوردان في الفصل الأول المعنون بـ«إطلالة تاريخية: فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نكبة ١٩٤٨» الكيفية والأسباب التي ثار فيها الفلسطينيون على الانتداب البريطاني في ثورة العام ١٩٢٠ وثورة البراق في العام ١٩٢٩ وثورة الفلاحين في العام ١٩٣٦ إذ شعروا بالخطر الكامن في إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين والذي بدت ملامحه تتضح من خلال الهجرات اليهودية المتزايدة وتوسع الاستيطان الصهيوني وانتقال ملكيات الأراضي إلى المؤسسات الصهيونية (ص ٥٠)، ولذا فقد طور الفلسطينيون أساليب لمقاومة هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني تميزت أيضاً بكونها نظمت الفلسطينيين وجمعتهم معاً باختلافهم وتعددهم فظهرت الجمعيات الإسلامية المسيحية التي عملت على تنظيم المؤتمرات المطالبة بوقف الهجرات اليهودية إلى فلسطين.

ينتظم الكتاب بخط تاريخي سردي يبتدئ منذ نهايات الحكم العثماني في أواخر القرن التاسع عشر مروراً بالانتداب البريطاني على فلسطين رسمياً في العام ١٩١٧، متجهاً فيما بعد إلى تحليل آثار النكبة في العام ١٩٤٨ على الفلسطينيين وتشرذم المجتمع الفلسطيني وتشتته في المنافي وظهور التجمعات الفلسطينية والتقسيم الزمكاني الاستعماري للمجتمع الفلسطيني الذي عرجت عليه هذه الورقة سابقاً. ويعمد الكتاب بعد ذلك إلى نقاش التحولات في البنى السياسية المعاصرة وتحديداً منذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ وحتى إنشاء السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، وهو تحول مهم وجوهري في مسيرة القضية الفلسطينية حيث تحولت فيها، وعلى

الصعيد الرسمي، الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى سلطة سياسية. إثر ذلك يلجأ الكتاب إلى نقاش التحولات التي ظهرت في السياقات الاجتماعية والاقتصادية ورصدها وتحديدا في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧- ٢٠١٥. أما في الفصل الخامس والأخير فيلجأ مؤلفاه: جمال ظاهر وعبد الكريم البرغوثي إلى نهج تفتيت الزمن في نقاشهما للإنتاج الثقافي الفلسطيني: الأدبي والفني في سياق رصد تحولات الهوية الوطنية، وفيه يناقشان إرهاصات البداية لتكوّن الهوية الوطنية السياسية الفلسطينية في عشرينيات القرن الماضي والأدوات الثقافية التي لجأ إليها الفلسطينيون في التعبير عنها وخصّا بالتحليل والتعقيب بعض ملامح الثقافة الشعبية الغنائية وملامح الثقافة غير الشعبية/ الرسمية كما في مؤلفات غسان كنفاني ومحمود درويش وغيرهما وخاصة أدباء الأرض المحتلة في العام ١٩٤٨.

في هذا الفصل، يتم كسر الزمن المنتظم الذي طبع فصول الكتاب اللاحقة، ليرتد بشكل خاص إلى البدايات الأولى لتشكل الحركة الوطنية الفلسطينية، ويمكن عزو ذلك إلى سبب جوهري هو أنه يناقش السياق الثقافي وتمظهر تحولات الهوية الوطنية الفلسطينية فيه، إذ يتضح خلاله أنّ الهوية الثقافية الفلسطينية، بوصفها الفلسطيني وليس الشامي أو حتى العربي بشكل أعم، قد ظهرت بالتزامن تقريباً مع تشكل الكيان السياسي الفلسطيني ولكنها استمرت بعد العام ١٩٤٨ حينما غابت هذه الكيانية برمتها ونشأت، قسراً، التجمعات الفلسطينية المختلفة في الأراضي المحتلة وفي المنافي. فخلال هذه الفترة وعلى الرغم من هول الكارثة التي ألمت بالفلسطينيين ومزقت وحدتهم المكانية والهوياتية والسياسية كان المجال الثقافي هو المجال الذي يعبر به الفلسطينيون عن هويتهم الجماعية العامة التي صبغتها تجربة الفقدان والمنفى، وبذلك يمكن الادّعاء أنّ الثقافة سواء كانت بالأغاني والتراويد الشفوية أو بالقصص والمسرح والشعر المكتوب، كانت هي الحامية للمشروع السياسي الوطني الفلسطيني الذي لم يكن قد تبلور بعد حتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. إنّ تجربة النكبة ومخلّفاتها هي التي تقود عملية الارتداد أو التفتيت الزمني والتجربة الجماعية الفلسطينية الكبرى على الرغم من اختلاف التجارب المحلية لكل تجمع فلسطيني، وخاصة بعد إسقاط الرسمية الفلسطينية في اتفاقية أوسلو لشرعية الفلسطيني المطالبة بالعودة إلى الأرض المحتلة في العام ١٩٤٨ والاعتراف فقط بحدود العام ١٩٦٧ كحدود للدولة الفلسطينية، وهو ما تبنته العديد من الدراسات والأطروحات الفكرية التي تبنت بدورها الخطاب الاستعماري الصهيوني الطامح إلى المزيد من الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، والخطاب الفلسطيني الرسمي المتماهي في بعضه مع الخطاب الاستعماري والمهادن له.

بالمجمل يناقش الكتاب الكثير من الظروف والعوامل التي توضح آليات التحولات البنيوية التي أصابت المجتمع الفلسطيني وأسبابها، وأساسها الصراع مع المستعمر الصهيوني. وربما من أهم هذه الأسباب التي يشير إليها الكتاب هو حدث النكبة كحدث مستمر لا يزال يؤثر على المجتمع الفلسطيني ويشكله. بالإضافة إلى التحولات السياسية التي اعترت منظمة التحرير الفلسطينية التي تكللت لاحقاً بتوقيع اتفاقية أوسلو وملحقها الاقتصادي – بروتوكول باريس، الذي ما زال يؤثر على بنى المجتمع الفلسطيني كافة ويتبعه بالمحتل الإسرائيلي في مختلف المجالات: سياساً واقتصادياً وهوياتياً واجتماعياً وثقافياً. في أي طرح يتناول المجتمع الفلسطيني المعاصر لا يمكن عزل هذه المحددات الثلاثة عن النقاش والتحليل لأن هذه العوامل وبالتراكم يمكن اعتبارها نتائج لبعضها البعض. وعليه يستنتج أن هذه التحولات المجتمعية هي تحولات أساسها سياسي، ومن هنا تظهر الضرورة الملحة لوجود تكتلات مجتمعية وتنظيمية غير رسمية وغير خاضعة للدعم الأجنبي تقاوم انحدارات المؤسسة الرسمية وتؤكد على أهمية إعادة إنعاش الوعي الوطني الجمعي سياسياً وثقافياً والتأكيد على ضرورة التحرر الوطني الفلسطيني على كامل الأرض الفلسطينية وليس فقط على حدود الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك تصبح جدلية الاستعمار والمقاومة مركزية في عمل المؤسسات المجتمعية هذه، بحيث لا ينفصل العمل الوطني عن عملها المجتمعي والخدماتي والتوعوي. وفي هذه الحال يظهر تعقيد آخر هو مدى تأثير هذه المؤسسات المجتمعية، بهذا الوصف، على المجتمع الفلسطيني أولاً ومدى قدرتها على مقاومة سياسات السلطة الرسمية ثانياً والتأثير على عملها السياسي دون الانزلاق والخضوع لسيطرة سياسات مؤسسات التمويل الأجنبي وغيرها.

برأيي أنّ هذا الكتاب قد أنجز جهداً ثميناً في التأطير التاريخي والمعرفي لتشكل المجتمع الفلسطيني السياسي ويطرح على طاولة النقاش العديد من الأطر المعرفية المتشابكة والمعقدة في أي نقاش حول المجتمع الفلسطيني، والبحث عن معنى المجتمع الفلسطيني من خلال ثنائية المستعمِر والمستعمَر أولاً وتحديد أو تطوير منهجيات مجتمعية شعبية للتحرر من استلابات الخطاب الأيديولوجي الرسمي والحزبي والأهلي ثانياً التي تخترق المجتمع الفلسطيني وتحدد أشكاله وتبني هويات زائفة مؤقتة ومبتورة له، وهكذا تكون كل من: جدلية الفقدان التي ولدّها الاستعمار الصهيوني وسلكت مسالكها الرسمية السياسية والحزبية الفلسطينية، وجدلية البقاء الفلسطيني في كامل الجغرافيا الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨ وكيفياته هي السؤال الوجودي الفلسطيني الملّح والآني.

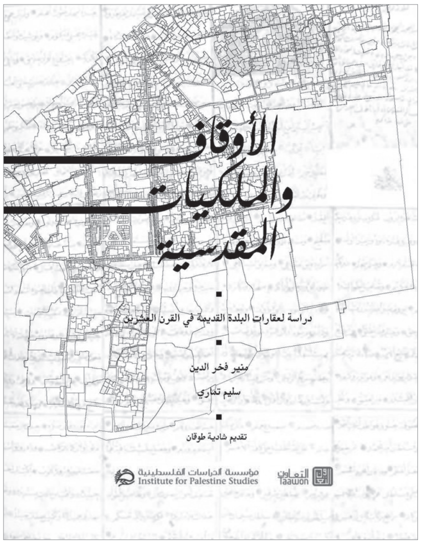

الكتاب: الأوقاف والملكيات المقدسية: دراسة لعقارات البلدة القديمة في القرن العشرين"

الكاتب: منير فخر الدين وسليم تماري

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ١٠٠

تقدم دراسة "الأوقاف والملكيات المقدسية" نتائج مشروع توثيق الملكية العقارية في القدس العام ١٩٦٧، الذي أنجزه برنامج القدس لإعمار البلدات القديمة (مؤسسة التعاون)، ضمن فريق بحثي مهني بالتعاون مع دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس، حيث أثمرت جهود فريق البحث في بناء قاعدة بيانات لأنواع الملكيات والمالكين وأوصاف العقارات واستخدامها، مستخرجة من المواد الأرشيفية والبحث الميداني.

وحسب شادية طوقان فإن هذه الدراسة تأتي لتملأ فراغاً توثيقياً بدأ خلال الأيام الأولى لاحتلال القدس الشرقية في حزيران من العام ١٩٦٧، وذلك عبر توفير سجل عن وضع الملكيات العقارية في البلدة القديمة قبل الاحتلال، بحيث يمكن أن تساهم في خلق مرجعية قانونية لحقوق الملاك والسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة .. وكتبت "من المأمول أن تلقي هذه الدراسة الضوء على الأهداف الحقيقية لشن الحرب في ذلك الحين، وما تلاه من احتلال وإحلال، وتوسع جغرافي استيطاني في القدس، وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة فور أو حتى قبل انتهاء الحرب".

وانصبت أهدافها على توثيق الوضع القانوني للملكيات كما كان قبل العام ١٩٦٧، من خلال بحث علمي وتاريخي لمختلف مناطق البلدة القديمة، وباستثناء الملكيات الواقعة في المنطقة التي هدمت، وصودرت في بداية الاحتلال (حارة المغاربة والمناطق الأخرى المصادرة والمحيطة بها)، لبناء ما يسمى "الحي اليهودي الموسع".

وتتوزع الدراسة على ثلاثة فصول، أولها: التوثيق العقاري الحديث في فلسطين وملكيات البلدة القديمة في القدس، والثاني حول "العقارات الوقفية في البلدة القديمة"، فيما تمحور الثالث حول "معالجة البيانات".

الكتاب: "الفكرة والدولة: صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات" (جزأين)

الكاتب: داود تلحمي

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ١٠٨٨

يرصد داود تلحمي في جزأي كتابه "الفكرة والدولة: صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات"، صعود حركة المقاومة الفلسطينية منذ حرب العام ١٩٦٧ التي أطلقت عليها تسمية "النكسة"، وما تحقق نتيجة هذا الصعود من حضور للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية خلال السنوات التالية، على الرغم من العثرات و"الانتكاسات" الكبيرة التي واجهتها، في الأردن (١٩٧٠ – ١٩٧١)، ثم من خلال خروج النظام المصري من المواجهة في أواخر سبعينيات القرن الماضي، وبالتالي انشغال الأطراف العربية الشرقية بحروب داخلية وإقليمية، منها: الحرب الأهلية في لبنان، والحرب العراقية الإيرانية، والتناقضات الداخلية.

وبعد الاعتراف العالمي "الكاسح" بحركة التحرر الوطني الفلسطينية وحقوق شعبها منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، تعاظمت الهجمات عليها، ولا سيما في ساحتي الأراضي المحتلة ولبنان، وازدادت محاولات الإجهاض السياسية لإنجازاتها هذه، وهي محاولات استمرت حتى بعد اندلاع الانتفاضة الكبرى الأولى في الأراضي المحتلة في أواخر الثمانينيات، إلى أن قادت، مع جملة من التطورات الخارجية والداخلية، إلى اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة، ومساعي الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة بعدها لتحجيم التطلعات الفلسطينية وحصرها في إطار الحل الإسرائيلي القائم على إدامة "الحكم الذاتي" كحل نهائي، ومنع قيام حتى هذه "الدولة" الصغيرة التي طالب بها الشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من ذلك فإن "الفكرة" تبقى راسخة لدى الأجيال المتعاقبة من الشعب الفلسطيني، أن لا رضوخ ولا تسليم بدوام الظلم الرهيب الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ نكبته الأولى، لا فكاك من مواصلة النضال حتى إنهاء هذا الظلم، وفرض احترام حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته على أرض وطنه.

وفي الجزأين ثمة ثلاثة عشر فصلاً كل واحد منها مقسم إلى عدة مواضيع، وهي تحت عناوين: "صعود الحضور الفلسطيني في أعقاب النكسة"، و"شبح المأزق الاستراتيجي، واجتهادات التجاوز"،

و"إخراج مصر من المواجهة: انتكاسة كبرى في المسيرة الفلسطينية"، و"الساحة اللبنانية احتضان شعبي واختلالات داخلية وتوترات خارجية"، و"تحركات محمومة لتهميش منظمة التحرير الفلسطينية وتفكيك المعارضة العربية لنهج كامب ديفيد"، و"تحالف إستراتيجي أميركي إسرائيلي وتصعيد للقمع في الأراضي المحتلة"، و"الانتفاضة تفرض حضوراً فلسطينياً متوهجاً في أنحاء العالم"، و"من اجتياح الكويت، والحرب على العراق، إلى مؤتمر مدريد"، و"من مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن إلى اتفاق أوسلو"، و"مسار أوسلو في عهدي رابين وبيريس"، و" مأزق أوسلو يتفاقم في ظل حكومتي نتنياهو وباراك"، و"سنوات شارون: حرب بلا هوادة على الكيانية الفلسطينية".

الكتاب: الجيوش العربية والدولة الوطنية

الكاتب: خالد عمر بن ققه

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تاريخ النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٥٧

شغل الحديث عن الجيوش العربية على الصعيدين المحلي والدولي الحيز الأكبر من اهتمامات المراقبين منذ نهاية العام ٢٠١٠، وتحول مع الوقت إلى موقف سياسي من بعض أطراف المعارضة السلمية، وكثير من القوى التي تتخذ من العنف أسلوباً ومنهجاً، وبخاصة الجماعات الإرهابية، وقد ساعدت وسائل الإعلام على توفير مناخ عام لشن حروب متواصلة ضمن خطاب إعلامي يهدد أركان الدولة الوطنية، ويشكِّك في وطنية الجيوش وقادتها؛ الأمر الذي يَشِي بتحول منتظَر في منظومة القوانين والقيم، التي تحدد دور الجيوش في دولنا العربية.

ومن هنا أصبح من الضروري تناول دور الجيوش العربية في المرحلة الراهنة؛ من خلال تفكيك العلاقة بين العسكري والمدني أولاً، والبحث في الأهداف الظاهرة والخفية للدعوات المتكررة إلى إبعاد الجيوش عن دورها الوطني من أطراف محلية ودولية ثانياً، وتحديد الدور المستقبلي لتلك الجيوش في ظل عسكرة العالم والدعوة إلى استعمال القوة على نطاق واسع، كما هو الأمر في خطابات الأحزاب المتطرفة ثالثاً. تسعى هذه المحاضرة إلى استشراف المستقبل بناءً على معطيات راهنة؛ لتبيان ما سيترتب من مخاطر على الجيوش -جراء اضطلاعها بحماية الجبهة الداخلية، مع مواصلتها دورها التقليدي في الحفاظ على الدولة وسيادتها-، وهي مخاطر ستعسِّر على الجيوش أمر القيام بمهامها، في ظل تكالب أمني لقوى إقليمية ودولية على الدول العربية.

تسعى المحاضرة أيضاً إلى تقديم إجابات عن أسئلة مطروحة - تمثل إشكاليات- منها على سبيل المثال: هل الجيوش العربية معادية للديمقراطية ومُلغية لها، أم أنها حامية ومحققة لها؟ وهل الأولوية في حياتنا العربية للعمل العسكري، أم للعمل المدني؟ وهل الجيوش

العربية واحدة في مواقفها من أنظمة الحكم؟ وهل هي أقرب إلى الشعوب، أم إلى الحكومات؟ وما شرعية وجودها؟ وما الحدود الفاصلة بين دور الجيوش ودور المؤسسات؟ ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات، ضمن رؤية شمولية، يمكن بلورة موقف يُحدد دور الجيوش العربية وأهميتها للدولة الوطنية، في زمن تبدو فيه الحرب ضد تلك الجيوش، على جبهات عدَّة، منهجاً وهدفاً وأملاً مستقبلياً لقوى معادية بعضها ظاهر، وبعضها الآخر مستتر.

الكتاب: "الاقتصاد الفلسطيني في الداخل"

الكاتب: وقائع يوم دراسي (تحرير حسام جريس)

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"/ رام الله

تاريخ النشر: ٢٠١٨

يضم هذا الكتاب وقائع مؤتمر نظمه "مدار" لرصد الواقع الاقتصادي الذي يعيشه الفلسطينيون في الداخل وتحليله، وفحص التحديات التي يواجهها، وتحديد آفاق وإمكانيات تنميته وتمكينه والتشبيك معه، بمشاركة مجموعة من الاقتصاديين المتخصصين، ورجال الأعمال والسياسيين والمهتمين من على جانبي "الخط الأخضر".

يتوزع الكتاب على ثلاثة فصول، يضم الفصل الأول، تقديماً عاماً يعرض أهم ما يميز الواقع الاقتصادي الفلسطيني في الداخل، أما الفصل الثاني، فيضم أربع أوراق بحثية قدمت في اليوم الدراسي، هي: "السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد العربي في الداخل خلال العقد الماضي" للباحث د. امطانس شحادة، و"المقاييس الاقتصادية للواقع الحياتي لفلسطينيي الداخل" للباحث د. حسام جريس، و"فلسطينيو الداخل في اقتصاد الهايتك: الواقع والآفاق" للباحث عماد جرايسي، بالإضافة إلى ورقة عن "قطاع الخدمات المصرفية والمالية لدى فلسطينيي الداخل" للباحث حسام جريس.

يتضمن الفصل الثالث والأخير شهادتان لشخصيتين مميزتين في مجال الأعمال، قدّمتا خلال اليوم الدراسي، الأول لرجل الأعمال عيسى خوري ابن قرية البروة الذي نجح على الرغم من تجربة اللجوء وما أعقبها من ضنك وعيش في ظل حكم عسكري وملاحقة سياسية. والثانية، للبروفسور الرائد في مجال "الهاي - تك" زياد حنا، وهو، أيضاً، ابن عائلة مهجّرة من إقرث، ويعيش اليوم في قرية الرامة

الجليلية، ويعتبر حنا من أهم المبادرين في مجال الهاي ـ تك.

يشمل الفصل الثالث والأخير تلخيصاً لما جاء في الجلسة الختامية لليوم الدراسي بمشاركة رئيس لجنة المتابعة محمد بركة، ورئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني د. محمد مصطفى.

تكشف الأوراق والمساهمات عن عمق التمييز البنيوي بحق الفلسطينيين في الداخل، على الأصعدة كافة، ابتداءً من استحواذ الدولة على الأرض والموارد الطبيعية لصالح الأغلبية اليهودية، مروراً بالتشريع المنحاز، وصولاً إلى التعليمات الإدارية والذرائع الأمنية في ممارسة التمييز.